

كتاب مجلة " كلمة حق " (١٢)
هدية العدد (٢٣) من مجلة " كلمة حق " يونيو - ٢٠١٩
مختصر كتاب
تضخيم الدولة العربية
السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط
د. نزيه الأيوبي

هذه السلسلة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

لو أفنى الإنسان عمره في قراءة ما تكتبه الأقلام لم يبلغ أن ينهي منها إلا قدراً ضئيلاً، فالعقول لا تتوقف عن الإنتاج والمطابع لا تتوقف عن الهدير، وفي عصرنا هذا كاد الناس كلهم أن يكونوا أصحاب أقلام ولهم كتابات، فما عليك إلا أن يكون لك حساب على موقع تواصل اجتماعي فيكون قد صار لك منبر عام تكتب فيه.

ومن بين الكثير من الغثِّ قليلٌ من السمين، فأودية العقول كثيرة ونتاج الفلاسفة كغابة ضخمة متشابكة.. فالعلم النافع بالنسبة لبحور الأفكار كالدرر واليواقيت في أعماق البحار.

والعلم الذي تحتاجه أمة مهزومة مستضعفة تريد أن تنهض ليس كالعلم الذي تحتاجه الأمم في حال رفاهيتها ورخائها.. فإن أمتنا أحوج إلى فهم الدين الصافي الواضح كما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهي بحاجة إلى فهم الواقع المعاصر لتُحسِن إصلاحه بما لديها من الدين، وتحتاج إلى علوم النهوض وبناء الأمم أكثر من حاجتها إلى علوم الترف والزينة والزخارف. وفي طليعة علوم النهوض: فهم الدين والسياسة والتاريخ والعلوم الأمنية والعسكرية.. فالمكتوب في هذه الأبواب أولى بالعناية والاطلاع والدراسة من غيره.

وقد أنعم الله علينا في "مجلة كلمة حق" بفكرة أن نقدم مع كل عدد كتاباً كهدية، ونحن بين أن نستخرجه من كتاب مهم، أو أن يكون تلخيصاً لكتاب مهم، أو أن يكون ترجمة لتقرير مهم.. وهكذا، نختاره بحسب ما نقدِّر أهمية الاطلاع عليه.

ونرجو أن يعيننا القراء الكرام بترشيحاتهم ومجهوداتهم، فالباب مفتوح لكل مجهود..

نسأل الله أن يكون علما نافعا وعملا صالحا خالصا لوجهه الكريم

مجلة
كلمة حق

الباب الأول

الفصل الأول

الشرق الأوسط والجدال حول الدول: إطار مفاهيمي

إن التغطية التي ينهض بها هذا الكتاب تتقدم على هيئة دوائر متسعة ويجري تصوير "اللب" بتسعة أقطار يتم تغطيتها تفصيليًا في مجرى الكتاب بكامله، وقد اختيرت لتمثل فئات هامة للدولة العربية وهي (مصر، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات المتحدة، الأردن، تونس والجزائر)

ويجري التعامل مع أقطار عربية أخرى مثلًا: (المغرب، لبنان، اليمن) حينما يستدعي الموضوع الذي يدور النقاش حوله التطرق إليها بصفتها حالات مماثلة، أما في خارج العالم العربي فإن تركيا سيُشار إليها بصفتها عاملًا مؤثرًا من الناحية التاريخية من خلال الصلة العثمانية، كما سيشار إلى إيران بين الحين والحين، فإن هذا الكتاب قائم على موازنة دقيقة معينة بين دراسات الحالات من جهة والمقارنات والتعميمات من جهة أخرى.

المقصود ب "تضخيم" الدولة العربية هنا أنه ينطوي على مسألتين نظريتين، تستهدف الأولى تبيان وتفسير توسع الدولة اللافت للنظر من الناحية الكمية الذي حصل خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، وذلك من خلال التوسع لا في الرفاه الاجتماعي والتصنيع الحكوميين فقط، بل كذلك في مجال العاملين في القطاع العام والمؤسسات العامة والإنفاق العام.

استخدام تعبير "تضخيم" في هذا السياق يماثل مفردة مفهوم "التضخم الوظيفي" الدارج. ففي أحيان كثيرة تكون الدولة العربية "مضخَّمة" بمعنى أنها مفرطة في الانتشار أو مفرطة في التمدد، ويصدق هذا بوجه خاص على الأنظمة الشعبوية التي تحاول أن تنتهج سياسات إنمائية وسياسات رفاه اجتماعي في الوقت نفسه.

ومن باب المفارقة والتضاد فالمقصود بـ "تضخيم" الدولة العربية كذلك أنه ينطوي على معنى أن ثمة مغالاة في تقدير قوة هذه الدولة وفعاليتها وأهميتها الحقيقية، إن الدولة العربية ليست نموًا طبيعيًا من رحم تاريخها الاجتماعي - الاقتصادي أو تقاليدها الثقافية والفكرية الخاصة بها، إنها دولة "ضارية" كثيرًا ما كانت تلجأ إلى القسر الفج في سبيل

المحافظة على نفسها لكنها ليست قوية لأنها:

أ- تفتقر إلى قوة البنية التحتية.

ب- تفتقر إلى الهيمنة الأيديولوجية.

وبسبب من الطبيعة المتمفصلة للتشكيلات الاجتماعية الشرق - أوسطية فإن سياساتها هي الأخرى تميل إلى اتخاذ شكل متمفصل وينشأ هذا من حقيقة أن هذه المجتمعات لم تتطور فيها الفردانية الفلسفية ولا الطبقات الاجتماعية تطورًا جيدًا.

فإن التشاركية الشرق أوسطية تتراوح ما بين فئة أكثر "عضوية" تضامنية وجماعية في طرف من الطيف، وفئة أكثر تنظيمًا مبنية على أساس المصالح وشعبوية/ تعبوية في الطرف الآخر، وتشكل المملكة العربية السعودية والملكيات القائمة على أساس القرابة في الخليج أمثلة على الفئة الأولى، وتمثل مصر والجمهوريات المتسمة أحيانًا بالراديكالية والشعبوية الفئة الثانية.

وكما لاحظ بألمعية غ. أودونيل فإن التشاركية ليست "دولتية" بل تخصيصية؛ أي تسمح للمصالح الخاصة أن تشق لها مسارب داخل الدولة.

الجدال حول الدولة

لقد شرع الاهتمام بالدولة ودورها في المجتمع والاقتصاد ينمو في أوساط المفكرين العرب في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت الدولة قد ظهرت في العالم العربي في وقت لم يكن المفكرون العرب يبدون فيه اهتمامًا حقيقيًا بتطورها فقد كان أغلبهم مشغولاً إما بالأمة الإسلامية أو بالقومية العربية.

إن مفهوم الدولة المألوف لدى علماء السياسة لا يمكن أن يعزل عن التطورات القومية والتنظيمية التي حدثت في أوروبا خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، أو عن أفكار المفكرين الرئيسيين مثل مكيافيلي، بودان، هوبز، وهيغل.

من الجانب الآخر بالنسبة إلى ماركس تبدو الدولة بصفتين مختلفتين: إنها عبارة عن لجنة تنفيذية لإدارة الشؤون الجمعية البرجوازية، أو أنها كانت جهازًا مستقلًا كان فعله يتراوح بين موازنة المصالح القائمة في المجتمع ودعم المصالح لرجالات الدولة أنفسهم.

وبالنسبة إلى غرامشي -الذي تأثر جزء كبير من تحليل هذا الكتاب بأفكاره- إن الدولة هي "المجمع الكامل للنشاطات العملية والنظرية التي تقوم الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير



وإدامة سيطرتها، ليس هذا فحسب، بل إنها تسعى إلى كسب الموافقة الفاعلة لأولئك الذين تحكمهم".

عند غرامشي إن السيطرة بصفتها تعد مكونًا أساسيًا من مكونات الدولة هي الأخرى. وكما تبين كريستين بوسي على نحو صائب فإن مفهوم الهيمنة لا يمكن اختزاله إلى الفكرة الماركسية القائلة الأيديولوجية المسيطرة أو إلى فكرة فيبر حول إشكالية آليات الشرعية التي تجمع العنف مع أغراض التكامل الاجتماعي وفي حال وجود هيمنة ناجحة فإن طبقة واحدة ستقود المجتمع إلى الأمام.

إن ما يطلق عليها غرامشي اسم "الدولة البوليسية" و"الدولة التشاركية" في فرض "القانون والنظام" إنما هي ببساطة مرحلة بدائية وضيقة أكثر من كونها مرحلة معقدة من مراحل تشكيل الدولة وتطورها، وبالمقابل فإن مفهوم غرامشي حول "الدولة التكاملية" أو "الدولة بمجموعها الكلي" ليس مقتصرًا على الحكومة لكنه يشمل جوانب معينة من المجتمع المدني وهو مفهوم قائم على الهيمنة والقيادة، وعليه فإن مفهوم الدولة التكاملية غالبًا ما يربط بمفهوم "الدولة الأخلاقية".

تبدو الدولة المعاصرة في الشرق الأوسط متوافقة مع فئتي الدولة البوليسية والدولة التشاركية لغرامشي.

وعليه فثمة مرحلة "ذات توجه إنتاجي" حتمية قد تنحو حتى باتجاه نوع ما من أنواع "التوجه نحو الدولة الخاصة" لكن الانتقال من هذه المرحلة إلى دولة تكاملية يجب أن يتم من خلال الهيمنة أي من خلال علاقات قائمة على جميع مستويات المجتمع من المصنع إلى المدرسة، تستهدف خلق نمط ومستوى جديدين للحضارة.

حتى وقت قريب جدًا كانت المفاهيم السائدة عن السياسة التي كان العرب يميلون إلى استعارتها من الغرب في بدء الأمر شكلية حد الإفراط ثم أمست على نحو متزايد ذرائعية حد الإفراط ، وكان مفهوم مبكر عن الدولة قد جرى استقاؤه على نحو واسع من مدرسة القانون الدستوري ونظريتها العامة حول الدولة، ولغرض التأكيد على الطبيعة المنفصلة والعليا للدولة فإن الدستوريين استعاروا لها من القانون الخاص مفهوم الشخصية المعنوية: أي أن الدولة كانت على هذا الأساس كيانًا يملك عقلًا معينًا ومنطقًا خاصًا بها، كانا لا يوازنان بطريقة جدلية اعتبارات الخصوصية مقابل اعتبارات العمومية فقط، بل اعتبارات النظام مقابل اعتبارات التغير أيضًا.



إن هذه الشخصية المعنوية تُشرف على شؤون شعب معين يعيش في إقليم معين على وفق مبدأ السيادة، ولهذا المبدأ تجليان اثنان: أحدهما خارجي يشير ضمنًا إلى الاستقلال الرسمي والمساواة إزاء الدول الأخرى، أما الآخر فهو داخلي يشير ضمنًا إلى سلطة الحاكم أو الحكومة على رعاياه.

الدولة في المنظور المقارن

الدولة ظاهرة ومفهوم يمكن تحديد أصولهما ومؤشرات نشوئهما، وهي من الناحية الجغرافية والتاريخية ظاهرة أوروبية تطورت ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، وهي من الناحية القانونية مبنية على أساس فكرة القانون بصفته أنظمة عامة لا شخصية، والدولة من الناحية التنظيمية مقترنة بالوحدة والمركزة والتمايز الوظيفي. أما من الناحية الاقتصادية فقد جاء صعودها بوجه عام مصاحبًا لتطور الرأسمالية وصعود البرجوازية.

ومع أن "الدول" و"المجتمع" لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فصلًا ملموسًا فلقد جرت في كثير من الأحيان مقابلة أحدهما بالآخر من حيث المفاهيم، فالدولة غالبًا ما يُنظر إليها بصفتها قائمةً على نحو منفصل عن المجتمع وفوقه.

اقترح تيموثي ميتشل فكرة النظر إلى الدولة بصفتها "النتيجة البنيوية" الناجمة عن الأساليب العصرية للتخصص الوظيفي والسيطرة التنظيمية والرقابة الاجتماعية التي تمارسها ضمن المجتمع مؤسسات مثل الجيوش والأجهزة البيروقراطية.

يبدو أن صيغة الدولة قد غدت معولمة حقًا ومع أن جزءًا من تأثير مفهوم الدولة قد يعزى إلى فرضه من جانب القوى الاستعمارية؛ إلا أن جزءًا كبيرًا منه لا يزال ناجمًا عن الانتشار الثقافي وعن المحاكاة الطوعية التي مارستها نخب البلدان غير الغربية.

في رأي جاكسون وروزنبرغ أن على المرء أن يميز بين المفهوم القانوني والحقوقي للدولة، ومفهوم سوسيولوجي للدولة، فالكثير من الأقطار في العالم الثالث هي دول بالمعنى الأول فقط ذلك لأن النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كان النقيض لنمط الدولة الأوروبي والغربي.

إن دور الدولة المضخم هذا يمكن أن يعزى بسهولة أكبر إلى النمو الرأسمالي المتأخر في معظم الأقطار، ولقد قدم ألكسندر غيرشنكرون أقوى محاجة في هذا الشأن إذ بين أنه كلما كان البلد متأخرًا في نموه الاقتصادي بدرجة أكبر كان الدور الذي يحتمل أن تلعبه الدولة

في محاولة تعزيز النمو أوسع حجمًا، وبهذه الوسيلة أصبحت مصطلح الدولتية تميز الاقتصاد السياسي للكثير من الأقطار الواقعة في الجنوب.

ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن البلدان التي حصلت على استقلالها قبل الحرب العالمية الثانية أي قبل أن يتعزز الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كانت أكثر قدرة على تطوير بورجوازية وطنية ما وعلى مراكمة مستويات معقولة من رأس المال المحلي، من البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية كما كانت الحال في معظم البلدان الآسيوية والأفريقية.

إن الدولة الطرفية لا يمكن فهمها من خلال الإشارة إلى طبقاتها وقواها الاجتماعية فقط لأنها محكومة أيضًا بمستلزمات ما يدعوه ماتياس وسلامة "الاقتصاد العالمي المركب" بما في ذلك على وجه الخصوص احتياجات الدول القومية في المركز.

السبيل اللا فردي إلى الدولة

كلمة دولة تنطوي على شيئين متناقضين:

استقرار الموقع واستمراريته في اللغة الأوروبية، وتقلبات السلطة والحظوظ وفقدانها في اللغة العربية، وبشكل خاص فإن مفهوم الأمة في معناه الديني- الثقافي هو في التقليد السياسي الإسلامي أهم من أي مفهوم للدولة وللنظام السياسي.

إن جزءًا من المعضلة المفهومية يتعلق أننا حينما نتحدث عن العلوم السياسية الغربية فإننا نعني العلوم السياسية الأنجلو-ساكسونية وإلى حد ما الفرنسية. بل إن المشكلة الأكبر بروزًا بالنسبة إلى علماء الشرق الأوسط وذلك بسبب ارتباطاتهم اللغوية والثقافية الاستعمارية الخاصة مع المتروبولين الإنجليزي والفرنسي.

فمنذ المراحل المبكرة للفكر العربي الإصلاحي إبان اصطدامه بالأفكار الأوروبية الحديثة في القرن التاسع عشر كان الزعيمان الفكريان الرئيسان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده يميلان نحو مفهوم حيوي عضوي للجسم السياسي، إن نظريتهما حول العروة الوثقى تتبنى نموذجًا عضويًا حيويًا لشكل الحكم يكون بموجبه الجسم السياسي إذا لم تترابط مختلف أجزائه ب"وحدة" هادفة شبيه بجسم في حالة اعتلال.

لقد كان دعاة الوحدوية العربية مغرمين على نحو خاص بأشخاص مثل نيتشه وشبنغلر وبرغسون ويرث الإسلاميون الجدد أطرافًا من ذلك التأثير ويضيفون إليه عادةً قدرًا معينًا من

تطبيع التاريخ (هو دين الفطرة) وهو الذي يجده عزيز العظمة شبيهًا بمبدأ عبادة الطبيعة (القومي- الاشتراكي) ويمكن العثور على صلة أخرى بالفاشي الفرنسي ألكسي كاريل الذي يبدو أنه ترك تأثيرًا على مفكرين إسلاميين مهمين مثل أبو الحسن الندوي وسيد قطب وعلي شريعتي.

يرى حامد ربيع أن الدولة القومية بشكلها الأوروبي كانت بصورة رئيسية ردة فعل على النموذج الكاثوليكي واضعةً في المقام الأول حقوق الفرد وهادفة إلى خلق علاقة مباشرة لا وسيط فيها بين المواطن والدولة ومجبرة الكنيسة على الانكفاء إلى داخل شرنقتها ومبعدة بذلك جميع الوكالات غير السياسية عن الترابط ومنتهية بمداهنة الدولة باسم الحقوق الفردية .

وهذا النموذج لا يناسب البلدان العربية فيقترح ربيع عليها أن تستوحي النموذج الإسلامي من خلال عملية إحياء معينة للتراث الثقافي تكون تحت إرشاد وظيفة سياسية واضحة. ويقول ربيع بأن للنموذج الإسلامي جوانبه في الحيوية السياسية التي يمكن لها أن تقدم الإلهام في مجال السياسة المعاصرة ، وهذا النظام له مفاهيمه وديناميكياته حول التوازن السياسي.وتضم هذه المفاهيم الاعتدال والتوافق والتراضي وتضم تلك الديناميكيات الموازنة والسيطرة المتبادلة ما بين الخليفة والعلماء والقضاة.

إن شكل الحكم الإسلامي ليس دولة بالمعنى الأوروبي بل هو جماعة (أمة) سياسية دينية منظمة، وغرض الأمة هو نشر الدعوة ووظيفة القوة والسلطة هي أن تعمل أداة لبلوغ رسالة ثقافية حضارية. وعليه فإن الدولة الإسلامية هي دولة مبدأية (عقائدية) ذات وظيفة (اتصالية) مميزة قائمة على دمج المبادئ الأخلاقية مع المثل العليا السياسية وعلى أساس عدم الفصل بين الحياة الخاصة والحياة العامة.

إن واحدة من الوسائل الممكنة لربط بين مفهوم الجماعة ومفهوم الدولة هي من خلال مفهوم التشاركية: أي تشاركية مختلف الهيئات التي تعمل أو تستخدم بصفة وسطاء بين الجماعة والدولة، ولأن مفهومها تجسيري فقد درجت التشاركية على الميل إما باتجاه الجماعة أو باتجاه الدولة ومن هنا تتأتى صفة عدم الثبات المنهجي لمفهوم التشاركية.

إن معظم المقاربات اللا فردية حول الدولة تعرضت للقمع الفكري في العهود الأخيرة

لهذا فقد يتعذر على المرء في الوقت الراهن أن يتصور إمكانية فصل مفهوم الدولة في الواقع عن متلازماته الفكرية الليبرالية الغربية من قبيل الفردانية والتعاقدية والعلمانية والتمايز.

العرب ومسألة الدولة

مع أن مفهوم الدولة مفهوم أوروبي فإن واقع الدولة هو الآن حقيقة تضم ما يزيد عن عشرين بلدًا عربيًا وما لا يقل عن ست دول شرق أوسطية أخرى، والجدير بالملاحظة أن الفكر العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين اهتم بشتى مفاهيم الوحدة والتكامل باستثناء مفهوم الدولة، فامتدت من "العروة الوثقى" الدينية-الأخلاقية لدى الأفغاني وعبده إلى رباط لغوي ثقافي لدى أغلب منظري القومية العربية.

حتى بداية القرن التاسع عشر كان المسلمون يفكرون في السياسة بلغة الأمة والخلافة والسلطان.

وكان رافع الطهطاوي قد مهد الطريق فعلًا لمفهوم شكل من أشكال الحكم قائم على الإقليم أكثر من قيامه على الجماعة فقط وذلك حينما أكد على فكرة الوطن ومع ذلك لم يستطع أن ينتزع نفسه كليًا من مفهوم الأمة الديني ولم يَدْعُ إلى قيام دولية قومية بالمعنى الأوروبي العلماني.

ثم جاء عبد الرحمن الكواكبي ليتقدم خطوة أخرى حينما تحدث عن الجامعة الإسلامية بصفتها رباطًا دينيًا فإنه استعمل مصطلح الوطن كما أنه ميز بين السياسة وإدارة الدين والسياسة وإدارة المملكة.

وتحرك العرب بسرعة معقولة باتجاه تبني المظاهر البنيوية للدولة والبيروقراطية على النمط الأوروبي بيد أنهم كانوا بطيئين في زرع مفهوم الدولة داخل ذواتهم، وفضلًا عن ذلك فإنهم لم يكونوا متأثرين بوجه خاص بمفهوم الحرية حينما علموا بوجوده من خلال الأدبيات الأوروبية.

إن جزءًا كبيرًا من كتابات عبد الله العروي حول الدولة يدور حول فكرة مشابهة: هي أن الدولة العربية تتكون بمجملها من جسد وعضلات ولكن ليس فيها قدر ضئيل من الروح والعقل ولا وجود لنظرية في الحرية لديها.

أما بالنسبة إلى الدولة الحديثة العربية الفعلية فإن العروي يرى فيها النتيجة الناشئة عن سيرورتين: تطور طبيعي للدولة السلطانية الاستبدادية، وعملية إصلاح غيرت بعضًا من الترتيبات الإدارية العليا واستعارت من الغرب وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة.

يستنتج العروي أن المجتمع العربي الحديث يكابد ما هو أسوأ بالنسبة إلى الحرية، ففي المجتمع التقليدي كان هناك نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع وكان شكل الحكم يتصف بالاستبداد المطلق بيد أن المجال السياسي كان محدودًا فلم يكن المجتمع السياسي مرادفًا للمجتمع العربي عمومًا.

المحاجة التبسيطية والإطار المفاهيمي

لقد كان الشرق الأوسط يمتلك تاريخيًا أنماط إنتاج كانت بشكل رئيسي تقوم على الجزية إن مثل هذه الغلبة لأنماط الإنتاج "القائمة على السيطرة" قد قيدت في غالب الأحيان التراكم غير أنها بلا ريب زادت من أهمية العامل السياسي.

في الأزمنة الحديثة تمفصلت أنماط إنتاج الإتاوة مع نمط الإنتاج الرأسمالي المتغلغل ومع استثناءات قليلة كانت النتيجة في الغالب ظهور نمط من النظام تداولي بصورة رئيسية تكون الطبقات المنغلقة الحاكمة بموجبه مستقلة استقلالًا معتدلًا عن عملية الإنتاج والطبقات الاجتماعية ولكنها غالبًا ما تكون معتمدة اعتمادًا مفرطًا على العالم الخارجي.

إن الطبيعة الطبقية لمجتمع كهذا تظهر وجود خريطة طبقية مشتتة وسيالة تكون الطبقات فيها معتمدة اعتمادًا مفرطًا على الدولة وتضم شرائح متوسطة كثيرة ويتبارى عدد منها في ما بينها من أجل النفوذ الاجتماعي والاقتصادي ولكن دون أن يكون أي منها قادرًا من الناحية البنيوية على تولي الهيمنة الطبقية في المجتمع.

ونظرًا للافتقار إلى الهيمنة الطبقية ، فإن السياسة في مجتمع كهذا لا تتصف بوجود عملية منتظمة لتجميع المطالب بل بوجود أفعال للاستيلاء على الدولة وأفعال لمقاومة الدولة ومتى احتلت الطبقة المنغلقة الحاكمة موقع السلطة فإنها عادةً لا تنوي التخلي عنه غير أن أساليب المحافظة على السلطة تختلف من حالة إلى أخرى.

إن النموذج السياسي محكوم أيضًا بـ"منطق" ومراحل الاستراتيجية الاقتصادية التي تجد الطبقة المنغلقة الحاكمة نفسها أنها تتبعها نتيجة للشعور بالإلزام/ بالإغراء.

تعريف الدولة

يمكن أن يقال إن الدولة بناء تجريدي يفيد توليفة من المؤسسات والأفراد تمتلك الحق الحصري في السلطة العامة ضمن مجتمع إقليمي معين.

أولًا: الدولة تجريد قانوني، إنها تنطوي على معنى السلطة الحصرية محليًا على أرض معينة بساكنيها وخارجيًا إزاء وحدات معرفة بالشكل نفسه .

إن المادة الحقيقية لهذه السلطة هي القوة الفعلية التي تمارس ضمن المجتمع من خلال الحكومة وكذلك في مواجهة الآخرين الأجانب من خلال الحرب إذا دعت الضرورة.

ومع ذلك فإن جذور وقواعد الكثير من علاقات القوة في المجتمعات المعقدة الحديثة مشتقة من العلاقات الاقتصادية المتعلقة بحقوق الملكية أو السيطرة على وسائل الإنتاج.

هناك تمايزًا بين الحكومة ونظام الحكم والدولة، على الرغم من أن ذلك ليس يسيرًا دائمًا في بلدان أقل نموًا، يكون الحكام والدولة في غالب الأحيان متداخلين تداخلًا كليًا في ما بينهم.

التشاركية

إنها مفهوم سياسي يقوم مع الترتيبات التنظيمية التي يوحي بها، على افتراض لا يمت بصلة إلى أولوية الفرد ولا أولوية الطبقة.

وفي المجتمعات التي تكون الفردانية النظرية فيها ضعيفة وحيث تكون الطبقات جنينية لا يبدو النموذج الليبرالي التقليدي ولا النموذج الماركسي التقليدي قادرين على استيعاب حقائق الوضع. ولا وجود لانتخابات حرة ولا استطلاعات رأي.

الفصل الثاني

أنماط الإنتاج وأصول الدولة العربية- الإسلامية

إن للسلطة في المجتمع ثلاثة أبعاد بنيوية: اقتصادية وسياسية وثقافية/ أيديولوجية. وبدون القبول بنظرية ن.ج. رنسيمان النشوئية المسماة "الاختيار التنافسي" فإنني أجد مصطلحه لوصف مصادر السلطة كافيًا تمامًا: فالسلطة مفادها الوصول إلى، أو السيطرة على:

(أ) وسائل الإنتـاج.

(ب) وسائل القسـر.

(ج) وسائل الإقناع.

في هذا الكتاب تمثل "أنماط الإنتاج" لب نموذجي التحليلي في الاقتصاد السياسي، أما أنماط القسر فإن الدولة هي التي تقوم بتوليفها وتكثيفها في الميدان السياسي، في حين تقوم الأيديولوجيا / الثقافة بتمثيل أنماط الإقناع - وفي الشرق الأوسط تكمن المحاجة بأن "الإسلام" يشكل مكونًا رئيسيًا من مكونات هذه الأنماط.

ويحاجج رنسيمان بأن "تاريخ أي مجتمع مختار يجب أن يسرد بصفته سلسلة متنامية لأنماط متبادلة لتوزيع السلطة ضمن مجموعة متنامية من الكوابح".

كلمة "متبادلة" في هذه الجملة تترك انطباعًا أن مصادر السلطة تمثل ميادين مستقلة ومنعزلة نسبيًا عن بعضها البعض.

إنني أميل إلى الرأي البنيوي الذي ينظر إلى معظم أشكال السلطة بصفتها متجذرة في القاعدة الاقتصادية، وبشكل أخص في أنماط الإنتاج.

أنماط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية

إن نمط الإنتاج بناء تجريدي: مفهوم نظري أو "نموذج مثالي" لا يمكن العثور عليه مطلقًا في الحقيقة بشكله الكامل أو الخالص، فهو ببساطة نسخة مؤلفة ومجردة لمعرفة سابقة ما، تمتلك إمكانية استخدامها لوصف وتحليل ومقارنة حالات محدودة.

ويتضمن تعريفنا العملي لأنماط الإنتاج مكونين اثنين:

(أ) "قوى الإنتاج" أو المنهج والتقنيات والوسائل التي تقوم الكائنات البشرية بها

باستغلال الطبيعة وإنتاج السلع.

(ب) "علاقات الإنتاج" التي تسم على وجه الخصوص نماذج تنظيم سيرورات العمل، وملكية وسائل الإنتاج والسيطرة عليها وتوزيع الفائض الاقتصادي.

إن التشكيلة الاجتماعية مقولةٌ أوسع تصف المنظومة الحقيقية التي يفترض أن تكون قد نشأت من، وتمحورت حول ، نمط إنتاج محدد.

إن التشكيلة الاجتماعية تعادل "المجتمع ككل"، أو المنظومة الاجتماعية في جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية/ الأيديولوجية التي تجعل المنظومة تعمل وتبقى على نفسها.

وعليه ففي حين أن أنماط الإنتاج هي بناءات نظرية تجريدية فإن التشكيلات الاجتماعية كيانات تاريخية ملموسة يمكن توصيفها بالاسم والمكان والتاريخ.

نظريًا لا توجد حدود لعدد أنماط الإنتاج التي قد يفكر بها المرء، وفي الواقع فإن ماركس نفسه أشار في مناسبات إلى بعض الأنماط التي لم يقم بضمها إلى سلسلته الخطية للمراحل الشهيرة.

أما لدى التعامل مع الشرق الأوسط، فإننا نقترح أن يُضاف بوجه خاص نمطان للإنتاج إلى مجموعة ماركس التقليدية، هما النمط السلالي للإنتاج والنمط البيروقراطي للإنتاج.

غير أن الرأسمالية هي أول نمط للإنتاج يتسم بكونه عالمي المدى، فهو الآن يغلف العالم برمته من الناحية العملية مع منظومة التبادل الخاصة به.

دولة الشرق – الأدنى القديمة و"النمط الآسيوي للإنتاج"

وضع آدم سميث الصين في خانة واحدة مع مصر القديمة وهندستان، مشيرًا إلى أن الحكومة في هذه المجتمعات كانت تولي اهتمامًا لشبكة القنوات.

حين كتب ماركس حول "نمط آسيوي للإنتاج" فإنه قام بتوسيع تلميحات من سبقه في نظرية تاريخية وسوسيولوجية في آن واحد، وهي نظرية لم تتم صياغتها بأسلوب منهجي مطلقًا، وفي شرح هذه الظاهرة يقول ماركس إن الظروف المناخية والتضاريسية خصوصًا في الأصقاع الشاسعة للصحراء الممتدة من الصحراء الكبرى عبر بلاد العرب وبلاد فارس والهند وتارتوري إلى أعلى الأراضي الآسيوية أدت إلى قيام نظام اصطناعي للري

بواسطة القنوات وشبكات إيصال الماء ليشكل الأساس للزراعة الشرقية... إن هذه الضرورة العليا لاستخدام مقتصد وعام للماء إلى انتهاج سبيل الاتحاد الطوعي كما حصل في بلاد الفلاندر وإيطاليا، استلزمت تدخل السلطة المركزية للدولة في الشرق حيث كانت الحضارة متدنية جدا والرقعة الأرضية واسعة جدًا بحيث لم يكن بالإمكان الاعتماد على وجود تعاون طوعي. وهكذا فإن وظيفة اقتصادية قد نشأت على كاهل جميع الحكومات الآسيوية ألا وهي وظيفة تجهيز الأشغال العامة.

غير أن المجتمع الشرقي كما فهمه ماركس كان أكثر تعقيدًا من كونه شبكة من القنوات إذ من جهة كان هذا المجتمع يتعامل مع التنظيم المركزي الاستبدادي للوظائف الاقتصادية السياسية، ومن الناحية الأخرى مع سيادة اقتصاد القرية المكتفي ذاتيًا.

وعزا ماركس هذه السمة الخاصة للمجتمع الشرقي إلى غياب الملكية الخاصة للأرض وربط هذا بالدور الطاغي للحكومة المركزية من خلال الإيحاء بأن الدولة تحت النظام الآسيوي كانت مالك الأرض الحقيقي.

إن هاتين السمتين الأساسيتين للمجتمع الآسيوي مرتبطتان افتراضًا بالدور الاستراتيجي للحكومة المركزية في إدارة شبكة الري بواسطة منظومة متكاملة من الأشغال العامة.

حاول فيتفوغل أن يطور نظرية الاستبداد الشرقي متأثرًا بماركس وفيبر ومن المؤكد أن فيبر لاحظ أن في الصين والهند ومصر كانت نشأة البيروقراطية تقوم عادة على أساس الري.

ويجادل فيتفوغل بأن المجتمعات الإروائية تستسلم لشكل ما من الاستبداد الشرقي الذي غالبًا ما يتخذ شكل دولة بيروقراطية.

إن نظرية فيتفوغل تقترح عددًا من الأفكار بخصوص المجتمعات الإروائية فهي تجادل بأن الاقتصاد الإروائي هو في الأساس إداري وسياسي في طبيعته، كما أنها توضح الكيفية التي تكون بها الدولة أقوى من المجتمع وتربط هذا بالكم الكبير للقوة التنظيمية الي تتمتع به سواءً في الشؤون الداخلية (أي الري والسيطرة على الفيضانات والإنشاءات..) أو في الشؤون الخارجية (الحرب والدفاع) ، وإنها تكشف كيف أن الملكية الخاصة نتيجة لذلك هي في العادة ضعيفة جدًا في مثل هذه المجتمعات وكيف أن الدولة تزداد قوة من خلال ربط الدين السائد في البلاد بها.

أقام فيتفوغل صلة بين النمط الآسيوي للإنتاج ونظرية عامة على البيروقراطية، وحاول

أن يضم في نظريته ثلاثة عناصر: عنصرًا تقنيًا يخص أشغال الري الواسعة النطاق، وعنصرًا تنظيميًا للبيروقراطية والمركزية، وعنصرًا سلوكًا للطغيان والرعب.

لاحظ إيف لاكوست على سبيل المثال في كل المجتمعات القبلية أو القروية في شمال أفريقيا وفي المجتمعات الإروائية في مصر وما بين النهرين والأندلس أن الملكية الخاصة للأرض كانت غائبة أو ضعيفة وعلاقات الإنتاج في هذين النموذجين متشابهة على الرغم من أنها تميز نمطين مختلفين من أنماط الإنتاج فالتشابه في هذه الحالة يتأتى بصورة رئيسية من اختلافهما عن الأنماط العبودية أو الإقطاعية أو الرأسمالية التقليدية. وإذا ما أخذ المرء بنظر الاعتبار نمط الإنتاج العام يستطيع آنذاك أن يتفهم النتائج السياسية المختلفة للنمطين، دولة مركزية ذات قاعدة زراعية في مصر بينما في شمال أفريقيا كانت الدولة عبارة عن اتحاد للقبائل متحالف مع ملك، قائمة من حيث البنية على الديموقراطية العسكرية والتجارة العالمية.

إن بالإمكان عزو جزء من العداء تجاه مفهوم النمط الآسيوي للإنتاج إلى ميل الكثير من الماركسيين إلى الابتعاد عن إدراك المحددات الجغرافية أو التقنية للبنية الاجتماعية ولكن كما يقترح أندرسون لا يمكن لتاريخ مادي بحق أن يهمل الظروف الجغرافية على أساس أنها خارجة عن أنماط الإنتاج.

ليس هناك شك في أن مفهوم النمط الأسيوي للإنتاج ينطوي على تناقضاته الداخلية الخاصة به أي بين قوة الدولة الممركزة التي تستولي بشكل مباشر على جزء العمل الذي تسيطر عليه والجماعات الاجتماعية التي تعمل من أجل تحقيق المزيد من اللا مركزية والملكية الخاصة والتوجه العام نحو التشكيل الطبقي، وتكمن الصعوبة في أن الدولة في النمط الأسيوي للإنتاج لا تستولي على فائض العمل من المجتمع فقط بل إنها تلعب دورًا حاسمًا في إعادة إنتاج المتطلبات الأساسية للإنتاج نفسه.

يقول تايلور: "إن ديناميكيات النمط الآسيوي لا تؤسس لأي إمكانية حقيقية للانتقال إلى هيمنة نمط إنتاج جديد. إن سمة الحسم في العنصر الأيديولوجي المتجسدة في أفعال الدولة تضع قيودًا قاسية على سيرورات التراكم الرأسمالي أو الملكية الخاصة للأرض أو لرأس المال وعلى أي فصل بين المنتجين المباشرين ووسائل إنتاجهم، ومن خلال سيطرة الدولة الكلية على هذه السيرورات فإنها تحول دون إعادة إنتاج هذه الإمكانيات وهي التي

تستطيع أي منها أن تؤسس لاحتمال قيام قاعدة يمكن منها لعملية انتقال إلى نمط آخر للإنتاج أن تبدأ بالتطور.

وأخيرًا وليس آخرًا فقد تفقد الدولة احتكارها على الحالة الأيديولوجية التي تضمن هيبتها على المجتمع. إن الدين لا يمكن أن يُشَرَّب بصورة كاملة وحصرية في الأيديولوجيا السائدة فقد تقوم الجماهير المؤمنة في آخر الأمر بتطوير نسخها من الدين القويم، وقد تظهر حركات احتجاج ذات تلاوين دينية تعبر عن مجموعة مختلفة من المصالح الاجتماعية في معارضة لسلطة الدولة والدين الرسمي.

بلاد العرب الإسلامية الأولى والنمط البدويّ/ الفتحيّ للإنتاج

اضطر انجلز أن يولي اهتمامًا لعامل الصراع الدائم بين النزعة البدوية ونزعة التوطن، ولم يقتصر الأمر على أن نمو نمط الإنتاج في المجتمعات الشرقية كان معوقًا بحيث لم يتمكن في غالب الأحيان حتى بلوغ المرحلة الإقطاعية بل كان معرضًا لهجمات متكررة من جانب البدو الذين كانوا في درجة أشد من الفقر والروح الصدامية، علاوة على شعورهم بالغيرة من الثروات النسبية المتوفرة لدى الجماعات المستقرة.

جاء في تحليل ابن خلدون أن البدو يحتقرون الزراعة والحرف، وهم يأنفون من مزاولتها لكنهم في الوقت نفسه واقعون تحت الإغراء الذي تشكله ثروة أراضي المتوطنين ويميلون إلى الاستيلاء عليها والسيطرة على منتجيها بأسنة الرماح.

يقول علي الوردي إن بالإمكان تصنيف الأقطار العربية بالنسبة إلى هذا الصراع إلى ثلاث فئات: أقطار تتعايش فيها الحضارة والبداوة جنبًا إلى جنب، وأقطار تكون فيها البداوة أوسع انتشارًا، ثم هناك الأقطار التي تكون فيها الحضارة أوسع انتشارًا.

يجد عابد الجابري أن في نظرية ابن خلدون مؤشرًا مثيرًا للاهتمام إلى نمط إنتاج معين يطلق عليه اسم "النمط الفتحي للإنتاج" أو "النمط العسكري للإنتاج". مصطلح الإنتاج هنا مجازي لأن هذا في الأساس نموذج للحضارة استهلاكي أو تداولي.

ويعتقد الجابري أن بالإمكان تعميم هذه الملاحظة على معظم مراحل تاريخ الدولة الإسلامية، أن الأموال تُجمع وتوزع بين المحاربين والموظفين لغرض استهلاك لا لغرض استثمار، فإن الاقتصاد الفتحي قائم على الثروة الآتية للدولة بوسائل دولتية لكي ينفقها رجال الدولة.

في نوع من الاقتصاد السياسي كهذا فإن الغنيمة تُعلي المكانة وهي مصدر الدخل وهي تتمثل في عملية التوزيع القائمة على المنح وهي تروج لذهنية ريعية معينة هي على النقيض من الإنتاج ومن قواعد السلوك في العمل.

أما وسائل الإنتاج في مجتمع قبلي فهي وسائل بسيطة تبديل أراضي الرعي والتنقل بقطعان الحيوانات، وتنشأ الحاجة للحراك المادي من ضرورة الربط بين هذين، كما أن علاقات الإنتاج غالبًا ما تكون بسيطة جدًا إذ إن ملكية الأرض مشاعية وملكية القطعان فردية أو عائلية .

مع أن البداوة الرعوية هي الشكل الرئيسي فإن أنواعًا أخرى من البداوة موجودة أيضًا مثلًا في مجالات الصيد أو صيد الأسماك وفي الغوص لجمع اللؤلؤ أو في الزراعة الموسمية وفي بساتين النخيل، وللبداوة الشرق -أوسطية ثلاثة مستويات اعتمادًا على المدى الذي يكون فيه المجتمع مغمورًا في الحياة الصحراوية. إن رعاة الإبل هم الأشد بداوة يليهم رعاة الغنم ويليهم البدو شبه المستقرين الذين يمارسون شيئًا من الزراعة على أسس موسمية متنقلة أو في المناطق المحيطة بالواحات والآبار والوديان الصغيرة.

إن الوحدة التنظيمية الرئيسية هي القبيلة التي تضم مستويات أصغر من تسلسل هابط هي العشيرة والحمولة والبيت أو العائلة.

أما في العالم العربي فإن الوحدات القبلية المتمايزة إثنيًا أو ثقافيًا هي أكثر ندرة من نظيراتها ومن الأفضل أن تفهم القبيلة على أنها نمط من التنظيم الاجتماعي مبني على أساس فكرة مفترضة عن النسب المشترك ويُرمز إلى العلاقات المميزة الرئيسية من خلال النسب أو المصاهرة بصفتها دمًا ولحمًا. غير أن القبيلة تنتمي بدرجة أشد إلى المتخيّل الاجتماعي أكثر من انتمائها إلى حقائق علم الوراثة، فإن القبيلة العربية كُتب لها أن تتعزز وتحاط بهالة من القداسة بعد الفتح الإسلامي لأراضٍ جديدة.

لقد مثلت القبيلة على امتداد حقب طويلة من الزمن بديلًا عن الدولة بمعناها الحديث.

غير أن موقع القبيلة في آخر المطاف إزاء القبائل الأخرى يترسخ ويصان بالسيف، أما أهمية الحرب في استمرارية وجود القبيلة فهي التي يُعتقد أنها تفسر ظاهرة السيطرة الذكورية وتدني مكانة النساء في المجتمعات القبلية.

إن الفتوحات والحروب شائعة في صفوف البدو ليس على المصادر المباشرة للمياه

وأراضي الرعي فقط بل لأنها وسيلة لتأسيس نظام تراتبي معين ما بين القبائل و إزاء الجماعات المستقرة؛ حيث يكون من شأن القبائل الأقوى أن تستحصل الخوّة وهي ضريبة مكانة تُفرض على الوحدات الأضعف عسكريًا.

إبرام التحالفات والاتحادات هو وظيفة الزعيم القبلي الذي يجب أن تكون بسالته وكرمه علاوةً على ذكائه ودهائه راسخين رسوخًا جيدًا بحيث يستطيع أن يبرز بصفته الأول بين متساوين.

لم يكن المجتمع القبلي في بلاد العرب قبل قرن أو نحوه من ظهور الإسلام مجتمعًا بسيطًا لقبائل متساوية مستقلة، مطلقًا، عرف هذا المجتمع الفقر والغنى وشهد سلطة الشيوخ المبنية على درجة ما من الملكية أو على عناصر السيطرة على وسائل الإنتاج، وفي الحجاز كان هناك شبه ارستقراطية تجارية تمارس التجارة المحلية وتجارة المسافات المتوسطة وكانت قادرة على امتلاك القطعان والعبيد والسيطرة على مساحات شاسعة من أراضي الرعي وامتلاك بعض الأراضي الزراعية بالإضافة إلى امتلاكها المال ممثلًا بنقود الإمبراطوريات المحيطة، وفي القرن السادس نمت الأهمية التجارية لمكة بصفتها مركزًا لجزء كبير من التجارة الشرقية لا تجارة بلاد العرب فقط وتم تشكيل اتحاد قبائلي في الشمال لحماية التجارة المكية وضمان أمن طرقها امتد إلى العراق والخليج واليمن والحبشة.

سياسيًا: كان مفهوم ملأَ مكة يمثل رابطة تجمع شيوخ التجارة المهيمنين الذين كانوا يشغلون كذلك حراسًا أفارقة لحماية منازلهم علاوةً على حماية الكعبة التي كانت تستخدم بصفتها حرمًا دينيًا ومخزنًا للنقود، أما دار الندوة كانت تمثل المكان الذي كان هؤلاء الزعماء يتخذون فيه جميع القرارات المتعلقة بشؤونهم المدنية، وذلك على وفق أنماط يعكس بدرجة واسعة ثروتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية وهذه التجليات مؤشرًا على ظهور أشكال دولة جنينية في أواخر العهد الجاهلي.

ثم جاء الإسلام في القرن السابع ليمثل نفوذًا مجانسًا وموحدًا ويصهر معظم بلاد العرب في بوتقة مجتمع أكثر تكاملًا خاضع لقانون واحد هو الشريعة الإسلامية الجديدة، وجاء التوسع إلى خارج بلاد العرب بعد ذلك ليمثل وسيلة فعالة لتعزيز الوحدة في الداخل، إن الفتح في هذه المرحلة لم يكتسب بعض الأهداف الاقتصادية فحسب بل كذلك رسالة سماوية يجب تنفيذها باسم الجهاد الديني بينما يقوم في مجرى تلك العملية بإقامة

مستوى أعلى من التكامل الاجتماعي والقومي، إن التشكيلات القبلية البدوية التي يدينها القرآن لا يجري تفكيكها في الواقع بل يصار إلى دمجها على مستوى تكاملي تحت اسم الأمة الإسلامية.

وقد فرض على الذميين الذين اختاروا البقاء على دينهم دفع الجزية وبعد ذلك تم توسيع فئة الذميين لتشمل الصابئة والمجوس بغرض زيادة الدخل، وقد امتنع بعض حكام العرب عن تشجيع تحول الناس بأعداد كبيرة إلى الإسلام بل حددوا حصصًا سنوية لتجنب الهبوط المفاجئ للدخل الوارد من الجزية.

كان توزيع الغنائم في الحرب توزيعًا عادلًا بين العرب بغض النظر عن الاختلافات، ثم أصبح على نحو متصاعد قائمًا على أساس من التدرج.

في البدايات لم تقحم الدولة الإسلامية نفسها في عملية الإنتاج بل اقتصرت بشكل رئيسي على تولي عملية التوزيع والتداول وهي ممارسة كانت جذورها الأولى تمتد إلى النمط البدوي للإنتاج، وفي هذا النمط كان الإنتاج وظيفة الآخر (العبيد والأقليات والناس ذوي الأصول القبلية)

وفي بواكير الدولة العربية الإسلامية كان هناك أيضًا تقسيم إثني ديني للعمل كان فيه المرء كلما ابتعد عن العروبة والإسلام اقترب بدرجة أكبر ارتباطه بوظيفة الإنتاج.

كان الاقتصاد الإسلامي الأول في الأساس اقتصادًا ضريبيًا وكان أبو بكر وعمر قد حافظا على استخدام النقود الأجنبية للأرض المفتوحة بما في ذلك الدنانير البيزنطية التي تحمل علامة الصليب والدراهم الفارسية التي تحمل صور معابد النار.

كان عمر بلا شك القائد الذي يعزى إليه الدور الأعظم في وضع الأسس لدولة عربية إسلامية، وكانت دولته على درجة عالية من المركزية والشخصانية واشتملت على جيش محترف وبيروقراطية مساندة بدائية وقانون قائم على الشريعة وعلى اجتهادات وعلى منظومة مالية وضريبية للتعامل مع الموارد الهائلة المجتناة، وكان الأساس الاقتصادي لهذه الدولة يتمثل في الأرض الزراعية التي كانت لا تزال ملكًا للسكان الأصليين وفي المدن الحديثة حيث كان الحرفيون الأصليون وتجار مكة يعملون معًا.

وشهد حكم عثمان وهو ارستقراطي بدايات التحولات الاجتماعية والسياسية الهامة، وكان الكثير من الولاة أمويين، وبدأ نظام إقطاعي جديد يزحف إلى داخل التشكيلة الاجتماعية.

الأمويون والتكافل القرابي/ الإقطاعي

تأسست السلالة الحاكمة في دمشق على يد معاوية، مع أن عليًّا كان قد ثبته مؤيدوه خليفة في العام نفسه، شكل معاوية دولة جديدة قائمة على تحالف بين قبائل بني كلب العربية والنخبة شبه الإقطاعية والرسمية في سوريا وكان نظام حكمها قائمًا على قواعد السلالة الوراثية.

كانت التشكيلة الاجتماعية أثناء حكم الأمويين تشكيلة شبه إقطاعية قائمة على نمط زراعي وأتاوي للإنتاج.

لقد تم تطوير البيروقراطية من خلال تقسيم الديوان إلى خمس إدارات مختلفة: الجيش، الخراج، المراسلات، السجلات، والبريد. بيد أن لغة الدواوين استمرت إغريقية في سوريا وفارسية في العراق وقبطية في مصر واستمرت العملات المتداولة أجنبية حتى عهد عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك.

العباسيون والتكافل الإقطاعي/ التجاري

إن سياسات الأمويين القمعية والاستغلالية خصوصًا تجاه المجموعات غير العربية وجماعات فقراء الفلاحين أدت إلى حدوث عدد من حركات التمرد الإثنية والفلاحية في أجزاء شتى من الإمبراطورية، وإلى ظهور الحركة الشعوبية التي أدت في النهاية إلى زوال السلالة الحاكمة الأموية ودولتها المركزية، قام العباسيون بالاستيلاء على السلطة بمساعدة الجماهير الشعبية ومن الجماعات غير العربية ومن الشيعة والخوارج الذين كانوا معارضين أيضًا للدولة المركزية.

اتسعت بيروقراطية الدولة بشكل كبير من خلال إضافة دوائر أخرى إلى الدوائر المركزية الخمس التي كان الأمويون قد شرعوا أصلًا بتطبيقها مثل دائرة للمحاسبة، وأخرى للعدل وأخرى لشؤون المحاكم، كما دشن المنصب الوزاري (وزير) أول مرة حينما أصبحت هذه الوظيفة ضرورية مع التعقيد المتنامي لمهام الحكومة كما دشن العمل بمنظومة للشرطة والسجون والأمن.

تم تطوير شبكات تجارية واسعة، ما أدى إلى النمو في المجالين الحرفي والصناعي.

بيد أن مركزة الدولة لم يكن بالإمكان ضمانها دائمًا فقد حدثت حركات تمرد شتى، وسرعان ما زالت الطبقة التجارية الناشئة بعد بداية قوية وواعدة، ولقد نجم زوالها عن ارتباطاتها

التكافلية مع الدولة وعن تقلص السوق الناجم عن انفصال أطراف الدولة عن المركز.

وكانت التشكيلة الاجتماعية نكوصًا إلى الأنماط شبه الإقطاعية، كما ارتدت الصناعة إلى الحرف المنزلية والمهن القروية، والزراعة تراجعت إلى الزراعة الخاصة الصغيرة النطاق.

ابتداءً من الخليفة المعتصم لجأ العباسيون إلى تجميع قوات عسكرية من بين صفوف الإثنيات التركية في محاولة لموازنة الأطراف المتمردة، وكان لزامًا إيجاد جماعات جديدة كانت مستقلة ذاتيًا نسبيًا عن المجتمع وموالية لسيدها السياسي فقط وصارت هذه تستخدم في محاولة لفرض الوحدة على المجتمع، ولكن لم يمض وقت طويل حتى صارت هذه الجيوش الإثنية هي التي تتدخل في تسيير شؤون الدولة وهي التي كانت تفرض إرادتها على الحكام وهي التي استولت في النهاية على السلطة نفسها، مؤشرة بذلك نهاية السلالة الحاكمة العباسية.

العثمانيون والتكافل العسكري/الإقطاعي

بدأت الإمبراطورية العثمانية بصفتها دولة غازية على يد المحاربين البدويين وقد أنشئت في الأناضول في القرن الرابع عشر في أعقاب السلاجقة والسلالات التركية الأخرى، وفي القرن الخامس عشر احتل العثمانيون القسطنطينية والبلقان، وفي القرن السادس عشر استولوا على معظم أجزاء العالم العربي، حين تأسست الإدارة العثمانية آلت إلى الدولة ملكية جميع الأراضي الزراعية، وهكذا فإن الأساس الاقتصادي للاستبداد العثماني كان يتمثل في الغياب الكامل عمليًا للملكية الخاصة للأراضي. ونتيجة لذلك لم يكن بالإمكان وجود طبقة نبلاء توارثية مستقلة داخل الإمبراطورية لأنه لم يكن هناك ضمان للملكية يمكن له أن يؤسس لمثل هذه الطبقة، جرى تطبيق النموذج نفسه في المراكز الحضرية وعززت الدولة سلطتها على نقابات الحرفيين وأخواتهم الصوفية وحرمت أي مدن من استقلالية تعاونية أو بلدية وعدّتها بأسلوب سلطاني نمطي.

بدأت السلطة التركية بتطبيق نمط من النظام بعد دمج الوضع المملوكي في دولتهم وعززوا منظومته في الإقطاع الحربي.

كان نمط الإقطاع الذي طبقه العثمانيون يعني أن تخصيص قطعة أرض إلى شخص ما لم يكن يعني امتلاكه إياها بل مجرد تفويضه جمع الضرائب والإتاوات الأخرى المتعلقة بهذه الأرض والمستحقة للسلطان العثماني.

كان هناك عمود رئيسي من أعمدة سلطة العثمانيين يتمثل في وحدات جيشهم علاوة على القوات العسكرية الأخرى التي كان بإمكانه استدعاؤها.

كانت للعلماء العلاقة نفسها مع الحاكم كما هي الحال في السياق السني النموذجي، كانوا غالبًا ما يجري تعيينهم وفصلهم على يديه.

لقد كانت المجموعة الحاكمة تركية بيد أن المناصب العليا كانت مفتوحة أمام جميع المسلمين، وكان العرب منهم ممثلين تمثيلًا قويًا في التراتبية الدينية والقضائية.

أصبحت الدولة تعددية بصورة جلية مع ضم جماعات غير تركية وغير مسلمة إلى الإمبراطورية في القرن الخامس عشر، ثم نشأ نظام الملل بصفته صيغة للتعامل مع هذا الواقع الاجتماعي الثقافي.

كانت هناك عملية مشابهة باتجاه اللامركزية جارية أيضًا في حقلي الاقتصاد والإدارة خلال النصف الثاني من العهد العثماني؛ إذ كانت الإمبراطورية تواصل اتساعها إلى درجة تتعذر إدارتها وكانت علاقات الإنتاج في الزراعة وفي القطاعين الحرفي/ الصناعي تمر بتحولات هامة، وبدأ فائض الاقتصادي بالتناقص فإن الدولة أصبحت على استعداد للتضحية بصورة تدريجية بدرجة استقلاليتها العالية من خلال التنازل عن شتى الصلاحيات للنخبة العسكرية ولمزارعي اللزمة. وجاء قانون الأراضي للعام 1858 ليعترف بالملكية الخاصة للأرض وقانون للطابو للعام 1861 ليسمح بتسجيل الأراضي وفرض الضرائب عليها.

أدت هذه التغييرات إلى نشوء أنماط جديدة من النزاعات العائلية والاجتماعية.

لقد كان ضعف السلطة المركزية للدولة هو الذي حد بالسلاطين إلى أن يسعوا إلى تعزيز ادعاءاتهم بحقهم في السلطة المطلقة من خلال التأكيد المتزايد على دورهم الديني بصفتهم القادة الروحيين، وصاروا يتخلون بشكل متزايد عن الشؤون الإدارية لصالح بيروقراطية ذات استقلالية أكبر.

وخلال القرن التاسع عشر بدأ الحكام العثمانيون في محاولة للوقوف ليس فقط بوجه الصعوبات الداخلية المتنامية فقط بل بوجه التحديات الخارجية أيضًا باتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونية والإدارية توجت بالتنظيمات، وقد كانت بالأساس محاولات لتقوية الحكومة لتظهر بأنها تجعل الحكومة على درجة أكبر من التمثيلية وقد كان يقصد بها استرضاء القوى الأوروبية التي كانت تعدياتها على الإمبراطورية العثمانية تزداد ضراوة

اقتصاديًا وسياسيًا من ناحية، وجعل الحكومة أكثر قدرة على إبعاد شر تلك القوى من الناحية الأخرى في آن واحد.

وكانت هذه الإجراءات تستهدف إدامة سيطرة الدولة على الرعايا إدامة مباشرة متخطية الوجهاء المحليين، وقد انطوى أيضًا على إعادة تأكيد السيطرة على الأراضي التي تملكها الدولة (الأراضي الأميرية) التي كانت قد انسلخت عن سيطرة الدولة.

وفي الوقت نفسه كانت هناك عملية تحدث في ولايتين قد حصلتا على قدر مناسب من الاستقلالية عن الباب العالي هما مصر بقيادة محمد علي وتونس بقيادة خير الدين باشا، وكانتا تعملان بقدر متساوٍ على نقل أيديولوجيا سيادة القانون إلى بلديهما مع نية تحديث التنظيمات الإدارية وغير الإدارية.

تَمفصُل أنماط الإنتاج في الدولة العربية - الإسلامية التاريخية

خلال معظم مراحل تطور الدولة العربية لم يكن هناك نمط واحد ومهيمن للإنتاج يسود المجتمع بل مجموعة من الأنماط "المتمفصلة" بعضها أهم من البعض في أزمان معينة أو في أقاليم معينة.

في عهد الخلفاء الراشدين كان بالدرجة الرئيسية شكلًا فتحيًا من أشكال النمط البدوي للإنتاج جرى تعزيزه بواسطة أيديولوجيا تعبوية وتوحيدية جديدة هي الإسلام، وكان موقف الدولة باتجاه الأرض المفتوحة في تلك الفترة مشوبًا بالارتباك إلى حد ما. ومع أنها كانت ترفض إحالة ملكية الأرض إلى الفاتحين العرب وتحافظ على تقسيم إثني للعمل فإنها كانت في بعض الأحيان تشجع تقوية الأرستقراطيات الأهلية شبه الإقطاعية.

وفي العهد الأموي بقي الإطار القبلي الذي يغلف الأراضي المفتوحة سائدًا بيد أنه اكتسب صفة عربية وإن لم تكن تعني كل العرب، ثم جرى بصورة متزايدة تمفصل هذا النظام الأبويّ- القبليّ مع عناصر النمط الإروائي القديم للإنتاج.

وفي العصر العباسي جرى التأكيد على السمة الرمزية الإسلامية للدولة وصار النظام البيروقراطي الموروث من العصر الأموي يكتسب بصورة متزايدة بعضًا من السمات الإقطاعية الأكثر نقاوة.

بينما كانت ملكية الأرض أصبحت أقل خضوعًا لملكية الدولة ونما القطاع التجاري

نموًا سريعًا مما أدى إلى تحريك الأنشطة الحرفية والصناعية والتقنية وكذلك إلى ظهور إنتلجنسيا "كوزموبوليتية" مميزة تضم علماء ورجال أدب وأصبحت تجارة العبيد فعالية اقتصادية، ومع ذلك فإن هذه البورجوازية التجارية لم تفلح أن تكون قوة اجتماعية سياسية **مهيمنة لأسباب منها:**

1) العلاقة التكافلية المستمرة بين التجار والدولة.
2) استمرار الإنتاج الإقطاعي

الإقطاع

كان الخليفة عمر قد اتخذ قرارًا تاريخيًا حينما قرر أن الأرض في البلدان المفتوحة (العراق ومصر وسوريا) لن توزع على المحاربين بل تبقى كما هي لمالكيها مقابل قيامهم بدفع ضريبة أرض يتم في ما بعد توزيعها على الجنود العرب بصفة رواتب كما أن مصادر المياه كانت ستظل ملكية عامة، بيد أن هذا لم يَحُلْ دون قيام شيء من الملكية الخاصة للأرض خصوصًا ملكية القطع التي سُلِّمت إلى مسلمين معينيين بصفة أعطية "إقطاعة" وبشكل خاص تلك الأراضي، وأصبحت الضرائب "الخراج" منذ البداية هي نقطة التماس الرئيسية بين الدولة والمجتمع في الامبراطورية الإسلامية، كما كانت الزكاة وهي نمط من أنماط (الضريبة- الأعطية) القائمة على أساس تضامن الجماعة. وعليه فإن الخراج كان أساس الاقتصاد السياسي للدولة الإسلامية.

كان الإقطاع الحربي ينطوي على التزام الضباط بتزويد الدولة بالخراج لقاء حقهم غير التوارثي في استغلال الأرض عوضًا عن عدم تسلمهم أي رواتب من الدولة، وكان هذا بمثابة محاصصة للغلة بحكم الواقع بين صغار الفلاحين من جهة والضباط من الجهة الأخرى. فقد كانت الدولة لا تزال هي المالك القانوني وكان "الملتزمون" موظفين حكوميين بالأساس غير قادرين على تعزيز ملكيتهم الخاصة وكانت الأراضي متباعدة بشكل مقصود للحيلولة دون تركيزها، ولم يكن بإمكانهم توريث الأراضي لأبنائهم الذين لم يكن مسموحًا لهم حتى بالانخراط في السلك العسكري.

القطاع التجاري

إنني أميل إلى أن النمط التجاري للإنتاج كان هو السائد خلال العهد العباسي خصوصًا

في مرحلته المبكرة، أما خلال المرحلة العباسية الثانية والمرحلة التركية العثمانية فإن النمط الإقطاعي كان سيصبح هو النمط السائد بصورة متعاظمة.

إن توفر سوق كبيرة واحدة في الإمبراطورية الإسلامية وسك نقود إسلامية في وقت لاحق وتحسن الطرق وتشجيع التجارة الأجنبية أدت إلى نشوء حياة اقتصادية مزدهرة وبشكل خاص في العهد العباسي. غير أنه كانت لا تزال هناك معوقات كثيرة فقد كانت الصادرات أقرب إلى أن تكون محدودة جدًا، فلم تكن ثمة مؤسسات مالية أو مصرفية مستقلة على نطاق واسع ولم يكن هناك سوى استثمار ضئيل في الحرف والصناعات فقد كانت السوق كذلك أصغر مما بدت لأنها كانت تهتم بصورة أساسية بتلبية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الرفاهية للطبقات ذات الامتيازات المحدودة الحجم، التي كانت تدور في فلك الدولة. وكان الأكثر أهمية هو استمرار سيطرة الدولة على التجارة فكان هذا يقيد نشاطات التجار إذ كانوا مجبرين على نحو متكرر على إقراض المال للدولة التي كانت تتدخل في شتى الميادين الاقتصادية وتقوم بتثبيت سعر العملة، وكانت الطبقة البيروقراطية شبه التوارثية والراسخة تفضل أن تقحم نفسها في كثير من النشاطات التجارية، فلم تكن الدولة قادرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة للموظفين والتجار.

عمليات التمفصل

قدم ماكسيم رودنسون الحالة الأكثر تفصيلًا التي تبين أن التجار المسلمين القروسطيين كادوا أن ينجحوا في بلوغ الرأسمالية ولم يفشلوا في تحقيق ذلك إلا بقدر ضئيل.

هناك مفارقة لصيقة بالبرجوازية التجارية الإسلامية تهمنا بشكل خاص هي: على الرغم من أنها كانت في جزء كبير من ظهورها وازدهارها للدولة التي شادت المدن ووسعت شبكة طرق التجارة ومثلت بشتى نخبها المشترين والمستهلكين الرئيسيين فإن تلك البرجوازية اكتسبت أيضًا هشاشتها وإمكانية تعرضها للاعتداء من اتكاليتها على الدولة: فقد كانت علاقاتها العضوية مع قطاعات الدولة أقرب من علاقاتها مع المنتجين وحينما دب الضعف في جسم الدولة لم تتقلص السوق وطرق التجارة فحسب بل إن أقسامًا من الاقتصاد كانت ستصبح مستقلة استقلالًا شبه كامل لأن إعادة بَدوَنة القوات المسلحة كانت بسبيلها لأن تؤدي في النهاية إلى تفكيك الإمبراطورية الإسلامية.

من الناحية الداخلية كان توقف الفتوحات العسكرية يعني زيادة مستويات انتزاع الفائض

الاقتصادي المحلي لتلبية الحاجات المتزايدة للدولة والجيش والنخب السياسية ما أدى إلى المزيد من إنهاك القوى الاجتماعية المنتجة، وشاع الفساد بين الموظفين الرسميين وكان الحكام يقومون من وقت لآخر باعتقال الموظفين وتعذيبهم ومصادرة مدخراتهم.

أدى الانكماش الاقتصادي إلى قيام حركات تمرد اجتماعية شاركت فيها عناصر من البورجوازية التجارية في بعض الأحيان وسرعان ما أدت بدونة القوات المسلحة إلى تنامي قوتها واستقلاليتها في الأطراف حيث وجدت من المناسب إعادة تنشيط الأنماط شبه الإقطاعية للإنتاج.

كان النظام الإقطاعي المستعاد لا يزال شرقيًا في خصائصه ومتميزًا جدًا عن نظيره الأوروبي لدرجة إغراء البورجوازية التجارية على سلوك هذا الاتجاه.

بيد أن كان لهذا الإقطاع الحربي تأثير مدمر على الاقتصاد لأنه كان يميل إلى إهمال الشبكات الإروائية وفرض ضرائب مُغالى فيها على المنتجين المباشرين وخصوصًا صغار الفلاحين الأمر الذي كان يعيق أي تطور ممكن لقوى الإنتاج في الزراعة ويؤدي إلى إضعاف النشاطات التجارية بل حتى الصناعة نفسها.

الأنماط الإتاوية

إن سمير أمين ينظر إلى جميع الأنماط قبل الرأسمالية بصفتها إتاوية بالأساس من حيث طبيعتها أما الإقطاع فكان هو الشكل الأكثر تخلفًا من أشكال النمط الإتاوي للإنتاج في حين أن شكله كان الأكثر تقدمًا هو النوع الدولتي.

يقول أمين إن النمط الإتاوي للإنتاج كان على درجة من التكامل في العالم الإسلامي أكبر مما كان عليه في نسخته الأطرافية في أكثر من ميدان واحد وعلى مستوى البنية التحتية كانت هناك طبقة حاكمة دولتية وكان الفائض ممركزًا من خلال الدولة.

وعلى مستوى البنية الفوقية كانت هناك أيديولوجيا قوية موحدة ذات طبيعة شاملة، أما بالنسبة إلى العلاقات الجدلية بين هذين المستويين فقد كانت العلاقة أوثق والتوافق أكبر في الشكل الدولتي مما أدى في النهاية إلى نشوء حالة من التصلب وغياب المرونة أخرت إجراء أي تحولات.

إن الأيديولوجيا في الشكل الإتاوي المتكامل كانت تعمل في المجتمع قبل الرأسمالي

على غرار عمل صنمية السلع في النظام الرأسمالي ليس بصفتها أيديولوجيا الطبقة الحاكمة فقط بل أيديولوجيا المجتمع بصورة عامة.

يوضح إريك وولف أن العمل الاجتماعي في النمط الإتاوي ينظم من أجل تحويل الطبيعة بصورة أساسية من خلال ممارسة السلطة والسيطرة.

وعلى النقيض من النمط القائم على أساس القرابة فإن كلا النمطين الإتاوي والرأسمالي يقسمان السكان إلى طبقة منتجين للفائض وطبقة آخذين للفائض ويحتاج كلاهما إلى آليات لفرض النفوذ من أجل ضمان أن يكون تحويل الفوائض من طبقة إلى أخرى على أساس يمكن توقعه ولا يمكن تأمين ذلك بدون تطوير جهاز للقمع بغية إدامة التقسيم الأساسي إلى طبقات والدفاع عن البنية الناتجة من الهجوم الخارجي.

السياسة والأيديولوجيا في الدولة العربية - الإسلامية التاريخية

كانت الطبقة التجارية على درجة من الانشداد إلى الدولة بحيث افتقدت استقلاليتها الوظيفية إذ كان عليها أن تدعم الدولة أو تبقى معرضة لكل أنواع الأخطار البيئية والسياسية ولم يكن بالإمكان سوى تحقيق مراكمة اقتصادية ضئيلة، وكانت هناك تراتبية من الشرائح الاجتماعية برئاسة الخاصة موجودة فعلًا في المجتمع وكان الناس واعين لوجودها.

ولئن حدثت حركة عصيان فقد كان يقوم بها صغار الفلاحين أو الجماهير الحضرية ومتشردو البروليتاريا الراكدة.

أما الطبقة التجارية فإنها لم تكن في السلطة ولا في المعارضة الشعبية لأنها لم تكن على درجة من القوة كافية لفرض شخصيتها على الحكومة ولا على درجة كافية من التكامل مع القوى الإنتاج المحلية لتتمكن من تشكيل طليعة سياسية وأيديولوجية لها، كما أن عددًا هامًا من أفراد هذه الطبقة كانوا من الأقليات الدينية.

عمل الإسلام السني كثيرًا على حث المحكومين على الرضى ففي هذه الحالة تضاعفت قوته بسبب الطبيعة القدسية للأيديولوجيا. وبسبب من التمفصلات الفكرية والشرعية للعلماء المسلمين تحول الإسلام السني إلى أيديولوجيا هيمنة لا تقتصر على منح الشرعية للحكومة بل إضفاء عنصر معين من النظام والثبات الثقافيين على المجتمع.

الفصل الثالث

تشكل الدولة في العصر الحديث

الخليط الإستعماري/الأهلي

إن النويات (جمع نواة) أو الأجنة الثقافية والاقتصادية للدول كانت قائمة في أجزاء مختلفة من العالم العربي وبالأخص في مصر والمغرب وعمان وفي أجزاء أخرى من شمال أفريقيا واليمن وربما في أجزاء من سوريا ومع ذلك كانت الحقبة الاستعمارية أداتية بأقصى درجة في رسم الحدود بشكلها الحالي تقريبًا وفي إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية بعيدًا عن الشرق الأوسط صوب أوروبا.

التعدي الأوروبي

إن التعدي الرأسمالي الأوروبي على العالم سابق للاحتلال الفعلي لأغلب البلدان، وقد ظهر في أول الأمر على شكل عملية امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر تستهدف زج الإمبراطورية العثمانية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فحصل التجار والممولون الأجانب مع انتصار القوى الأوروبية على إعفاءات قانونية وضريبية هامة لرعاياها وزبائنها غير المسلمين بموجب اتفاقيات التنازلات.

إن الإصلاحات التي دشنها العثمانيون والمصريون والتونسيون وغيرهم خلال الفترة من 1800 :1850 المعروفة باسم التنظيمات كانت في شطر كبير منها محاولة للتحديث الدفاعي بصفته وسيلة لمنع التعدي الأوروبي.

واشتملت الأوجه الرئيسية لهذه الإصلاحات على المركزة البيروقراطية وتسجيل ملكية الأراضي وبناء جيوش جديدة وإقامة أنظمة تعليمية حديثة ومحاولة لإعادة تأكيد سيطرة الحكومة على الاقتصاد ورفع الإيرادات الضريبية لأقصى حد.

ولكن حدث النقيض تمامًا فهذه الإصلاحات جعلت هذه الدول أكثر اعتمادًا على بريطانيا وفرنسا وروسيا وجعلت عملية التغلغل أكثر سهولة .

كما أن الإنتاج الزراعي شهد توسعًا في عدد من الأقاليم استجابةً لمطالب أوروبية.

إن تأسيس اقتصاد منفتح قائم على أساس التجارة الخارجية الحرة والملكية الخاصة للأرض

الذي غالبًا ما كان يدشنه الحكام المحليون، قد جرى تعزيزه وتطويره على يد القوى الاستعمارية.

نمط إنتاج استعماري؟

ما أن احتلت القوتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية موقع السلطة الرسمية حتى اندفعتا قدمًا بوتيرة أسرع لتطبيق جميع سياسات اللبرلة الاقتصادية التي كانتا سابقًا

قد أقنعتا أو أجبرتا البلدان العربية على تبنيها. إن توجهًا كهذا شجع على نشوء نوع من الأوليغارشية المحلية كان باستطاعتهما الاعتماد عليها في إشاعة النظام في هذه المجتمعات. ومع أن الموظفين البريطانيين كانوا في الأصل يتعاطفون مع صغار الفلاحين وأطلقوا برامج لإسنادهم سرعان ما وجدوا أن من الأسهل والأنسب أن يسمحوا بتطبيق سياسة خصخصة الأراضي التي استفاد منها بصورة رئيسية الشيوخ القبليون المتنفذون.

ليس هناك أدنى شك في أن سياسة الاحتلال توسيع وشرعنة حيازة المسؤولين والشيوخ للأرض حيازة خاصة كانت تعني في البدء في الأقل أن جزءًا قليلًا من الفائض كان يعاد استثماره في الصناعة أو حتى في التنمية الزراعية.

وكان القطاع الذي يتمتع بأقصى وتائر النمو ويميل إلى أن يلعب دور البؤرة أمام جهود المقاولين ومصادر رأس المال المحلي هو قطاع التجارة مع أوروبا والنشاطات المرتبطة بها مثل أعمال البنية التحتية وإنشاء المباني في الموانئ الرئيسية ونتيجة لذلك صارت المنفعة الاجتماعية الاقتصادية الأكبر تتجه نحو مجموعات كانت قادرة على إقحام نفسها في سلسلة التجارة والائتمان التي ربطت الفلاح الشرق أوسطي بصاحب المصنع والمستهلكين الأوروبيين.

وقد حوفظ تحت الحكم الاستعماري على أنماط الإنتاج القديمة وعلى الطبقات التي كانت متوافقة معها على الرغم من أنها كانت خاضعة للقوانين العامة لعمليتي التراكم وإعادة الإنتاج الرأسماليين، كانت القطاعات الرأسمالية الجديدة تنتج بالتالي بورجوازيتها وبروليتاريتها الخاصتين بها غير أن تطور هذه البورجوازية كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمنطق اندماجها بنمط الإنتاج الاستعماري والنظام الرأسمالي العالمي وكان هذا التطور محصورًا بقطاعات وأدوار معينة فرضها التقسيم العالمي الناشئ للعمل.

في مجال الزراعة، جرى تعزيز طبقة ملاك الأرض في تلك المجتمعات التي وجدت فيها مثل مصر أما في البلدان التي لم تكن موجودة فيها سابقًا فقد جاء خلقها من خلال

كولونيالية (نظام المزارع الكبرى) كما حصل في العراق، وحصلت هذه التحولات نتيجة لاندماج الإنتاج الزراعي بالسوق الرأسمالية من أجل تلبية الطلب على الصادرات ومن أجل تلبية الاحتياجات المحلية.

صارت هذه الطبقات تفقد على نحو تدريجي خصائصها شبه الإقطاعية والقبلية وأصبحت خاضعة لقوانين الرأسمالية الزراعية وهكذا كانت لهذه البورجوازية الزراعية الجديدة خصائص معقدة نصف رأسمالية ونصف قبل رأسمالية.

كما قامت هذه الطبقة بإطلاق بعض الاستثمارات في الميادين غير الزراعية بحيث ما إن حلت الحرب العالمية الثانية حتى لم يعد بالإمكان الحديث عن بورجوازية صناعية جديدة مقابل أرستقراطية قديمة مالكة للأرض. وكان هذا على أعلى درجات النمطية في مصر حيث شرعت البورجوازية المحلية بالنمو تحت الاحتلال البريطاني، زراعية في البدء ثم أصبحت رأسمالية زراعية بل حتى صناعية.

اختلفت بشكل كبير ردة فعل الطبقة الثالثة المتألفة من الطبقات التقليدية للكتبة والحرفيين وبقايا التجار القدامى كانوا على درجة أعلى من الوعي تجاه التحديات التي تواجه الثقافة الأهلية.

تمت تصفية هذه الدرجة على يد الاستعماريين من الناحية السياسية أولًا، ثم من الناحية الاقتصادية كان جيل صغار البيروقراطيين الذي حل محلها سريعًا في قبول السيطرة الأجنبية مع استثناءات قليلة، بل حتى حزب الوفد الوطني في مصر كان سيدخل في لعبة التعاون مع الأجنبي.

أما في المشرق فقد كانت السيطرة العثمانية حافظت على وحدة المنطقة لكنها لم تقدم ضمانًا كافيًا ضد التغلغل الإمبريالي القادم عن طريق التجارة والتمويل، وكان دمج سوريا بالنظام الرأسمالي العالمي أبطأ بكثير من نظيره في مصر أو في المغرب لأن المنطقة لم تكن ملائمة لنمط متطور من الزراعة التصديرية، ولم تبدأ السيرورة بدءًا حقيقيًا إلا خلال الانتداب الفرنسي.

ظهرت الحركات السياسية الجديدة خلال ثلاثينيات القرن العشرين ردًا على التحولات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التدريجية التي كانت تمور تحت السطح السياسي وكانت أهم هذه التنظيمات وأوسعها تمثيلًا هي عصبة العمل القومي وكانت العصبة هي الأب

الأيديولوجي لحزب البعث، وهو الحركة التي أطاحت في النهاية بالنخبة التجارية والمالكة للأرض عن السلطة لكي تصبح التنظيم الأشد نفوذًا في التاريخ المعاصر لسوريا.

لم تضع البورجوازية الحضرية حتى خمسينيات القرن العشرين خططًا تستهدف العناية بالزراعة وتطوير منطقة الجزيرة السورية باستعمال الوسائل الرأسمالية الحديثة.

في العراق كانت المناطق المروية تاريخيًا تتذبذب في حجمها بمعامل 1-10 تقريبًا وكان لأشغال الري التي أنجزت أثناء حكم الانتداب أن تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل بورجوازية زراعية جديدة من نمط المزارع الكبرى.

يلاحظ بطاطو أن هناك ارتباطًا مباشرًا جليًا ما بين الهدوء السياسي والمشايخ الكبيرة إذ كان الشيوخ ذوو أملاك الأراضي الكبيرة والبكوات قد وفروا مرتكزًا شيخيًا للسياسة البريطانية خلال سنوات الاحتلال البريطاني وما بعدها.

بالإضافة إلى أرستقراطية الموظفين القديمة والضباط الشريفين السابقين والتجار المسلمين تقدمت طبقة ملاك الأراضي الجديدة هذه لتشكل العمود الفقري الاجتماعي السياسي للعراق الملكي، وكما هي الحال في مصر كانت البورجوازية الجديدة متعاونة تعاونًا صريحًا مع القوة الاستعمارية تاركةً مهمة النضال الوطني للإنتلجنسيا والجماهير الحضرية وفي نهاية المطاف لضباط الجيش.

تشكل الدولة في مصر

في المعنى الجيوسياسي العام للكلمة إن مصر هي واحدة من أقدم الدول على وجه البسيطة إذ تعود إلى حوالي خمسة آلاف سنة من الوقت الذي وحد فيه مينا منطقة الدلتا العليا تحت سلطة مركزية واحدة كانت ستستغل بأقصى درجة ممكنة من الإمكانيات الإروائية والزراعية للبلاد، وفيما كانت قوة الفراعنة تندثر أصبح حكم البلاد بطبيعته أكثر سلاليًا منه بيروقراطيًا.

من زاوية المعنى القانوني الأوروبي الحديث للدولة بصفتها كيانًا إقليميًا قائمًا على السيادة خارجيًا وعلى المؤسسات القانونية والسوق الموحدة داخليًا فإن تاريخ الدولة الحديثة لمصر يقرن عادة بحكم محمد علي الذي جاء إلى السلطة في العام 1805.

وفي ظل محمد علي أطلقت محاولة جريئة لإقامة رأسمالية دولة وكانت الملامح

الأساسية لمفهوم المواطنة ستشرع في الظهور.

فرضت مركزية الدولة وهي سمة نموذجية للأمثلة الأصدق للنمط الآسيوي بينما حلت تنظيمات الريف شبه المشاعية وكذلك روابط الأصناف الحرفية والتجارية والطرق الصوفية والعصبيات البدوية والتنظيمات الاجتماعية للملل الدينية من الأقليات، وعليه فإن السبيل المصري إلى الرأسمالية كما مثلته تجربة محمد علي كان دولتيًا واتخذ شكل رأسمالية الدولة بيد أن الكثير من الأساليب التي استعملت لتطوير الاقتصاد بقيت شرقية بصورة جلية.

حينما تسلم محمد علي السلطة فإن الشكل الاتاوي لم يكن خالصًا أو مكتملًا لأن نظام الالتزام (الزراعة الضريبية) وكذلك شبكات الوقف الدينية قد سمحا لجزء معين من الفائض الزراعي أن يتسرب من الدولة إلى الوسطاء شبه الإقطاعيين.

بعد تسلم محمد علي السلطة قبل أن يقوم بإلغاء نظام الالتزام بشكل تام وفرض ضرائب مباشرة على صغار الفلاحين يدفعونها للدولة وفي غضون ذلك استمر في مصادرة جميع الأراضي بما فيها أراضي الرزق والوصية والأوقاف.

أما السبب الكامن وراء اختيار محمد علي هذا الاختيار فقد كان سببًا سياسيًا لأن محمد على حسِب أن البورجوازية الأجنبية ما كانت لتتحدى سلطته المطلقة بينما كان الاعتماد على البورجوازية الناشئة من شأنه أن يجبره على التنازل عن قدر معين من السلطة لصالحها. وما أن شرعت الصعوبات تواجه محمد علي حتى أمسى غير قادر على الاعتماد على مساعدة البورجوازية الأهلية بل صار بدلًا عن ذلك مضطرًا إلى الاعتماد بشكل متزايد على أرستقراطية بيروقراطية كانت الحاجة تدعو بصورة متكررة إلى رشوتها بقطع من الأرض لتصبح ملكًا خاصًا لها وهي سياسة حرفته عن مشروعه الأصلي في إقامة رأسمالية دولة.

تشكل الدولة في المشرق

-الدولة الفسيفسائية:

مصطلح يستخدم لوصف أنظمة الحكم متعددة الإثنيات والديانات في الشرق العربي.

إذا نُظر إلى منطقة المشرق برمتها فإن الصورة الفسيفسائية ليست دقيقة فإن أغلبية السكان عرب سُنّيون ومن الناحية التاريخية كان المذهب السني والدولة والمدينة مترابطين فالطوائف المسلمة غير السنية لم تحمل نفسها على الإذعان للدولة واستمرت في امتلاكها اقتصاداتها السياسية وفضاءاتها الثقافية المميزة، أما الأقليات الدينية غير

المسلمة فمع أنها كانت أكثر استعدادًا لتكييف نفسها لمنطق الدولة فقد كانت تتمتع على نحو متزايد بحياتها الاجتماعية والثقافية المستقلة تحت نظام الملل.

بيد أن هذه الدولة التي كانت الأغلبية العربية السنية قد اقترنت بها كانت الدولة الإسلامية التي كان رئيسها الرمزي الأخير هو الخليفة العثماني، وحين ألغيت الخلافة في تركيا فإن وجهاء المشرق العرب السنة شعروا بالارتباك لأنهم لم يكونوا مستعدين من الناحية النفسية لذلك الحدث وبما أن البلاد كانت مقسمة إقليميًا أثناء الحكم الاستعماري الأوروبي لذا كانت مجموعة الأقليات الإثنية ذات القواعد الريفية هي التي ستصبح في آخر المطاف أكثر قدرة على أن تتلاءم مع الحقائق المتغيرة الجديدة.

وبناءً على ذلك فإن وضاح شرارة مصيب في قول إن نموذج الدولة الأكثر ملاءمة لفهم المشرق ليس نموذج الدولة الفرنسية بل نموذج الدولة النمساوية، لقد كانت الإمبراطورية العثمانية دولة من النموذج النمساوي.

ففي النموذج النمساوي ليست الدولة سوى حَكَم بين المجموعات المتصارعة إنها لا تقوم بعملية تكامل أو إشاعة انسجام ما بين الطبقات والجنسيات والإثنيات بل هي تحاول ببساطة تحييدها، ولا يتم هذا بطريقة عضوية تؤدي إلى ظهور أمة ولكن من خلال أدوات الحكم المركزي مثل الجيش والبيروقراطية.

يقول شرارة بأن دولة نمساوية كهذه لا يمكن أن تؤدي إلا إلى:

حصر البورجوازية بقومية معينة، مضاعفة الاستغلال، المطابقة بين الحرب الأهلية والحرب الخارجية والانفصال الثقافي العميق بحيث تلتحق ثقافة الجهة المسيطرة بالتيارات الأوروبية الأسمى مكانة .

وبهذا تُقصي الدولة المشرقية أجزاءً هامة من الخبرة الاجتماعية لمجتمعها ليس عن طريق تحويل تلك الأجزاء إلى فضاء سياسي أكثر تجانسًا وشفافية بل من خلال فصلها وعزلها قسريًا أي من خلال اختزال المجتمع بالدولة وهكذا فالدولة معادية للمجتمع إنها تعزل المجتمع ثم تملأ الفراغ الاجتماعي وتسيطر.

إذًا إن الدولة العثمانية كانت مثالًا واضحًا ومضخمًا لنموذج الدولة النمساوية وبقدر ما كان المقصود بها أن تمثل دولة إسلامية فقد عملت لصالح الوجهاء السنة الحضريين في معظمهم في المشرق العربي بصفتها النقطة البؤرية لولائهم السياسي.

يقول غسان سلامة: "فإن المجموعات الريفية التي كانت في السابق معزولةً عن ممارسة السياسة عرفت كيفية الاستفادة من ظهور الدولة الحديثة لكي ترتقي السلم الاجتماعي وتدعم موقعها السياسي لتتمكن في وقت لاحق من الاستيلاء على الدولة. كما أنها أدركت أن المدينة هي البوابة المؤدية إلى السلطة ولهذا دخلت عبرها من أجل الحصول على التعليم والثراء غير أنها لم تدخل المدن بصفة أفراد فقط بل حافظت على ولاءاتها السابقة دون إظهارها، وتنافست على الدور القيادي حتى بلغ السلطة من كان الأنسب أو الأكثر طموحًا.

ماهي خلفية دول الشرق العربي القائمة؟

العراق

إن مفهوم العراق مفهوم جديد نسبيًا مع أن له سالفًا تاريخيًا عظيم الشأن، بيد أن الوحدة الإقليمية للبلاد كانت على الدوام تجابهها تهديدات وكانت مصادر النفوذ والضغوط لجيرانها الفرس الأقوياء تشكل على الدوام منبعًا للقلق في الأزمنة السابقة للإسلام واللاحقة له.

كما كان إلحاق ولاية الموصل في العصر الحديث أمرًا خلافيًا هو الآخر.

كانت للموصل علاقات قوية مع كل من الأتراك والسوريين الذين كانوا يطالبون بها في آن واحد.

إن الرقعة الحالية للدولة كانت في عدد من الوجوه ثمرة لاتفاق مصالح بين البريطانيين وحكام العراق أيام التنافس البريطاني مع فرنسا، وانحلال الإمبراطورية العثمانية والغموض المحيط بالمستقبل المحتمل لإيران. ولقد رغبت بريطانيا في قيام دولة مستقلة استقلالًا رسميًا إنما مرتبطة بها سياسيًا وهو وضع تم إقراره بموجب معاهدة 1922 بين البلدين .

ولقد تم تسريع بناء الدولة عبر آليتين رئيسيتين، أصبحت النخبة السنية الحضرية في معظمها (الإدارية والعسكرية) مساهِمة في عملية بناء المؤسسات وفي طبقة ملاك الأرض الغائبين، وقام البريطانيون بتعزيز إمكانيات العراق البترولية فنيًا وتنظيميًا.

كما أن التشكل الاجتماعي كان يجد بوتيرة متصاعدة قاعدته لا في الرعي والتجارة بل في ملكية الأراضي وفي ريوع النفط أكثر فأكثر.

وحينما أُلغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في العام 1958 ازداد الحديث حول القومية العربية بيد أن الزعيم العسكري الجديد قاسم كان قادرًا على إيقاف المد الوحدوي العربي.

لكن التشكيلة المتعددة الإثنيات للسكان استمرت تمثل علامة على الهشاشة

ومصدرًا للخشية.

تُحاجج النظرة التقليدية بالنسبة إلى وضع الشيعة في العراق بأن حالة التفوق التقليدية للسنة التي تم توارثها من العصر العثماني استمرت ممارستها في العراق المستقل ولأن الشيعة كانوا محرومين من حقوقهم السياسية فقد أصبحوا يمثلون جماعة معارضة، وبينما اقترن السنة بالقومية العربية فإن أولئك الشيعة الذين تبنوا أيديولوجيات سياسية حديثة قد مالوا صوب التوجهات اليسارية.

سوريا الجغرافية وخلفاؤها

كانت سوريا الطبيعية هي المنطقة التي تأثرت بدرجة قصوى بتفكيك الإمبراطورية العثمانية وبالزحف الاستعماري على الإقليم ونفوذه في الشرق الأدنى.

فقد فصلت اتفاقية سايكس بيكو للعام 1916 لبنان والأردن وفلسطين عنها ودشن تصريح بلفور في العام 1917 عملية التهويد الرسمي لفلسطين، والأقطار صارت تحكمها قوى استعمارية متصارعة، إن دولة سوريا كما هي معروفة اليوم لا تزيد عن كونها فضالة دولة.

كانت تتشكل قاعدة اجتماعية للدولة من خلال:

أ-ترويج الملكية الخاصة للأرض وبالتالي خلق ارستقراطية من ملاك الأرض تتألف من شيوخ القبائل السابقين والجماعة شبه الزراعية المتوطنة للبدو السابقين التي استقرت في الأرض.

ب-إعداد نخبة محلية من الموظفين والوجهاء لتحل محل النخبة العربية المتعددة التي كانت تحيط بالملوك الهاشميين .

أصبح معظم وجهاء السنة في طرابلس والشمال أكثر قبولًا بالكيان الجديد ومنذ أربعينيات القرن العشرين وما تلاها كانوا يستفيدون بصورة متعاظمة من السوق اللبنانية المتسعة باعتماد جزئيًا على علاقاتهم العائلية والتجارية السورية وكان الكثير منهم تجتذبهم أفكار القومية العربية وأحزابها السياسية، غير أن آخرين ظلوا متشبثين بفكرة سوريا الطبيعية.

تشكل الدولة في شمال أفريقيا

إن هذه السيرورة قد أنتجت ثلاثة محاور واضحة للشبكات الحكومية واحد في الوسط مثَّلته إمامة تاهيرت (الجزائر حاليًا) ومحور في الشرق مثَّلته الدولة الفاطمية (تونس حاليًا) ومحور ثالث ارتبط بإمبراطورية الموحدين (المغرب حاليًا) وكان التشكيل المبكر للدولة يتسم

بدوائر متحدة المركز، كانت هناك

أولًا (بلاد المخزن) وكانت هناك دائرة تحيط بتلك النواة تسكنها قبائل خاضعة للسلطة المركزية من خلال بعض الزعماء المحليين ومنها كانت الضرائب تُجبى. وكانت هناك منطقة محيطة ثالثة ذات حدود ملتبسة تقطنها قبائل أخرى لم تكن خاضعة لسلطة الدولة.

وكما لاحظنا بالنسبة إلى النمط القبلي للإنتاج، يجب التأكيد على العلاقات المتبادلة على المستويين الاقتصادي والثقافي الوظيفي بين البدو والحضر.

إن المركز كان قادرًا على التحرك باتجاه شكل من أشكال الدولة الأكثر استقرارًا وذلك حينما صار بإمكانه أن يجند جيشًا نظاميًا بدلًا من الاعتماد على قبائل متفرقة وحينما ترسخت جوانب السلطة من خلال ملكية الأرض والمؤسسات الإدارية، غير أن نظام الحكم لم يكن قائمًا قط وفق نموذج إقطاعي بالمعنى الأوروبي أو الياباني.

في الجزائر كانت عائدات الدولة من الزراعة محدودة ولهذا لجأت الدولة إلى زيادة الضرائب العامة واحتكارها للتجارة كما أبرمت مقاولات مع شركات أجنبية لاستغلال المصادر المعدنية للبلاد. في تونس أيضًا حاولت الحكومة احتكار التجارة غير أن الدولة انغمست أيضًا في إجراء إصلاحات هامة في الإدارة والجيش والتعليم بمساعدات أجنبية. وفي المغرب حيث جاهد الحكام على الدوام للوقوف بوجه التدخل الخارجي أصبحت الإصلاحات المالية ضرورية، وبحلول 1901 توجب على السلطان أن يغير نظام الضرائب السابق القائم على الشريعة إلى نظام موحد من أجل تحسين وضع الميزانية.

تونس

إذا أخذنا بعين الاعتبار تفسخ العصبيات القبلية وضعف الزعامات الوسيطة في تونس ربما كانت هذه أكثر البلدان تكاملًا ومركزية.

كان لتونس تاريخ سياسي مميز ومتماسك وكانت سلالة الحسيني الحاكمة قد أصبحت راسخة بصفة بايات، وفي العام 1710 بذلت محاولة للتحديث والمركزة شبيهة بمحاولة محمد علي في مصر لكنها لم تثمر إلا نجاحًا محدودًا. غير أنها انحدرت في مشاكل اقتصادية وعانت من حركة تمرد وأفلست في 1869 واضطرت إلى قبول ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين للإشراف على مالية الدولة.

وفي العام 1881 احتلت فرنسا البلاد وجرت محاولات هــامــة للإصلاح على يد خير الدين باشا.

كانت الحركة الوطنية التونسية في آخر الأمر ستلحق نفسها إلحاقًا لصيقًا بدولتها

الإقليمية فأفلحت قيادتها التي تحولت بلا لبس إلى الحزب الدستوري الجديد في تحويل المكانة السياسية العالية من كبريات العوائل الحضرية على نحو تدريجي لصالح نخبة جديدة من البيروقراطيين والمدرسين والمهنيين.

المغرب

لقد كانت هذه البلاد ثنائية المخزن بامتياز وكانت أراضيها تغير وضعها من وقت لآخر خاصة بعد وفاة كل ملك من ملوكها.

إن مؤسسة السلطنة اكتسبت مزيدًا من القوة والرسوخ حول الأراضي المركزية لمكناس وفاس ومراكش، وجرى توسيعها على يد السلطان مولاي إسماعيل.

لقد كانت شرعية السلالة الحاكمة قائمة على عمودين:

-الادعاء بالتحدر الشريفي، - وصلة الرحم بقاطني الأرض من خلال العُرف القاضي باقتران الملك بزوجة من البربر دائمًا.

إن الملك هو العاهل الدستوري لكنه فوق هذا هو أمير المؤمنين والحَكَم ما بين فئات الدولة ومؤسساتها وهو ليس خاضعًا للقانون إذ أنه يتدخل في أي وظيفة سياسية.

في هذا المزيج يظل الجيش هو المنظمة الشاذة الوحيدة ومصدر التحدي المحتمل للمخزن المغربي وفي الحقيقة كان الجيش هو الذي جاءت من صفوفه محاولتان انقلابيتان نجا منهما الملك الحسن الثاني بأعجوبة.

الجزائر

في المرحلة السابقة للحملة الفرنسية وإلحاق الجزائر بفرنسا لم تكن البلاد على درجة عالية من المركزية فقد كان يحكمها داي وثلاثة بايات تدعمهم قوات انكشارية في حين كان شيوخ القبائل لا يزالون يتمتعون باستقلال ذاتي كبير، وكانت مقاومة الاحتلال واسعة الانتشار، وأصبحت الجزائر بسرعة حالة نموذجية للاستعمار الاستيطاني حيث زُرع فيها مليون أوروبي وصودرت أراضٍ كثيرة وطرد منها فلاحوها.

اندلعت المقاومة الوطنية في عشرينيات القرن العشرين وأعلنت ثورة كاملة ثم حولت نفسها إلى حكومة في أيلول 1958.

قامت هاتان الفئتان (المعاونون الأهليون) ونشطاء جبهة التحرير بتشكيل نواة بورجوازية الدولة البيروقراطية التي شرعت بعملية بناء الدولة بعد الاستقلال.

الفصل الرابع

الدولة العربية: قطرية أم وحدوية

إن التحول من "دار الإسلام" إلى الدول القطرية (الإقليمية) المعاصرة لم يكن تحولاً سهلاً في العالم العربي. وفي المشرق بوجه خاص.

ونظرًا للتأثير التاريخي الطويل لفكرة "الأمة" بوصفها جماعة دينية سياسية موحّدة، فإن العرب لم يكونوا متعاطفين تقليديًّا مع أي فكرة لنظام دولة يقيم نفسه على الأرض.

أيديولوجيا الوحدوية العربية

مع أن الوحدة العربية كانت لها بدايات أولية فكرية وسياسية في القرن التاسع عشر، إلا أنها في الأساس مبدأ تطور في القرن العشرين بالتلازم مع تفكك الإمبراطورية العثمانية وتغلغل الاستعمار الغربي. وقد يعد المرء من بين مؤشرات القرن التاسع عشر المحتملة الحركة الوهابية التي أسهمت في توحيد معظم بلاد العرب، وقيام محمد علي بمد سلطة الدولة المصرية إلى بلاد المشرق، وكذلك ظهور مختلف النوادي والجمعيات في سوريا الكبرى التي كانت لها أهداف ونشاطات قومية بدائية.

وكما حصل مع الكثير من الحركات القومية الأخرى ظهر التوجه العروبي أول مرة في صفوف دائرة صغيرة من المثقفين، ولقد جاء عدد من الإسهامات الرائدة في هذا المجال من معلمين وكُتاب مسيحيين في سوريا/لبنان مثل ناصيف اليازجي وبطرس البستاني. ربما كانت لهم أصلا فكرة أوضح عن اللغة بصفتها أساساً لوجود الأمة.

ويرى البعض أن العروبة بصفتها مفهومًا لغويًّا في الأساس كانت مختلطة بتوجه إثني، معاد للأتراك في غالب الأحيان، كما هي الحال مثلا في كتابات نجيب عازوري أو عبد الغني العريسي، ولم يكن من غير المتوقع أن يكون هؤلاء الكتاب متأثرين بالأفكار الأوربية حول القومية التي كانت رائجة في هذا الزمان، وكذلك أفكار الفرنسي جوستاف لوبون والألماني تيودور مومزن.

ثمة ملاحظة يجب تثبيتها في هذا المجال هي أن المفاهيم العلمانية - القومية، وإن كانت قد ظهرت ف البدء في أوساط المثقفين المسيحيين، فإنها لم تبق مقتصرة على هؤلاء مدة طويلة. ولم يكن جميع المسيحيين العلمانيين معادين للعثمانيين، ولا كان جميع

المسيحيين المعادين للعثمانيين قوميين عربًا.

وذلك أن قدرًا كبيرًا من الشعور المعادي للأتراك لم يكن معاديًا للعثمانيين بحد ذاتهم، لكن ظهر بصفته ردة فعل على سياسات التتريك التي شجعت على قيامها جماعة (تركيا الفتاة)، وكذلك بصفته مسعى من أجل تحقيق مساواة ثقافية، ربما ضمن الإطار العثماني نفسه.

وجاء التعبير عن مثل هذه المشاعر القومية بأقصى درجات القوة وإن كان بطريقة مضطربة في المؤتمر العربي الأول في العام 1913 الذي نظمه طلاب عرب في أوروبا للمطالبة بحقوق سياسية متساوية للعرب ضمن الدولة العثمانية.

وافق الشريف حسين، شريف مكة، على فكرة قيادة "الثورة العربية" مع ضمانات قدمها له حلفاؤه الغربيون البريطانيون بأنهم سيدعمون الثورة ويضمنون "تحرير العرب" في آسيا ضمن مملكة عربية مستقلة تحت زعامة الحسين.

وأثبت الوعد كونه مناورة تيكتيكية إذ إن بريطانيا وفرنسا كانتا قد أبرمتا فعلا -مع تغاضي روسيا- اتفاقية سايكس بيكو في العام 1916، قسمتا بموجبها الأراضي العربية التي يمكن تحريرها من قبضة الأتراك فيما بينهما.

ولقد مهدت تلك الخيانة الغربية الطريق أمام وجود استعماري ذي طابع رسمي بريطاني وفرنسي تحت عنوان الانتداب في المشرق العربي، وفتح الباب -منبين أمور أخرى- أمام الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بموجب وعد بلفور عام 1917.

الوحدوية العربية و"الدولة"

كانت نظرة عبد الناصر إلى القومية العربية نظرة سياسية بشكل واضح لكنها ظلت غامضة بصورة تدعو إلى الدهشة بشأن القضايا المتعلقة بطبيعة الدولة وشكلها.

يقول الناقد الأدبي المصري لويس عوض: "القومية المتطورة لم تظهر إلا بقدر صلتها بالوطنية أو في حقيقة الأمر بقدر صلتها بالدولة المركزية حيث تحل سيادة القانون والمؤسسات محل أهواء الحاكم والأعراف والتقاليد وحيث يتحول الناس من رعايا إلى مواطنين.. وهكذا فإننا لا نستطيع اليوم أن نتحدث عن أمة عربية أو وطن عربي إلى أن تُزال الحدود السياسية وتُقام دولة مركزية موحدة".

وعليه يكون مفهوم الأمة وثيق الصلة بمفهوم الدولة ومن باب التفضيل بمفهوم المواطنة.

ثمة مكون آخر كان ضعيفًا إلى حد ما في التفكير الوحدوي العربي هو ذلك المكون المتعلق بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية إلى أن اضطر العروبيون بسبب فورة أسعار النفط في أواسط السبعينيات إلى الإقرار بالانقسامات الاقتصادية البالغة للعالم العربي ليس فقط انقسام الطبقات بل الأقطار أيضًا.

منذ البدء كانت الوحدوية العربية مبدأ جاء بصفته ردة فعل أكثر من كونه مبادرة محاولًا أبدًا أن يستجيب لتحد آتٍ من جانب الآخر:

أولًا، سياسات التتريك التي طبقتها الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها الأخيرة ثم التقسيم والسيطرة الذين فرضتهما القوى الاستعمارية، ثم الاستعمار الاستيطاني الذي فرضته الدولة الصهيونية على مركز أرض الآباء العربية وبالتالي عزلت جناحه الآسيوي عن جناحه الأفريقي.

إن مبدأ الوحدوية العربية بقي منذ ولادته حتى يومنا هذا قائمًا على اللغة بصورة أساسية ومترددًا إلى حد ما في أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار. ومع أن شعار الوحدة قد حركه معظم القوميين العرب فإن العروبة تظل أقرب إلى مفهوم الأمة الثقافية ولم تُدفع بمسافة كافية باتجاه مفهوم الوحدة القومية.

إن الرابطة الوحيدة السياسية التي تربط البلدان العربية هي جامعة الدول العربية أي أنها منظمة لدول مستقلة ذات سيادة شجّع على تكوينها البريطانيون الاستعماريون وليس أي متحمسين عروبيين.

إن الأمة العربية في الواقع لا يتم تصورها بصورة جلية بل إن أسطورة أصولها في الزمان والمكان والنسب ليست معرفة تعريفًا وافيًا، وتظل رومانسية بدرجة مفرطة، وإذا كان لمحطة إذاعة وحدوية عربية مفردة مثل صوت العرب خلال العهد الناصري في مرحلة ما أن تحرك الخيال الأيديولوجي للعربي العادي لكي يفكر بأمته بصفتها تمتد من الخليج إلى المحيط فإن المتخيل الاجتماعي كان على الدوام أكثر انشدادًا إلى تجارب معيشته اليومية ما أدى إلى تضييق آفاقه الرمزية وجعلها تتجه صوب دولة إقليمية بدرجة أكبر تحديدًا.

لا تزال القومية العربية تتسم بنوع من الهوس بالهوية وقال باحث مغربي بن عبد العالي:

"يشهد العالم العربي ما يرقى إلى هوس مرضي بمجموعة من القضايا المترابطة هذه

وبشكل خاص مسألة الهوية والأكثر من ذلك أن هذا البحث عن الهوية لا يظهر إلا على مستوى جامد من ردة الفعل والانفعال وهو ليس نتيجة الضلوع في عمل حقيقي لبناء الذات من خلال التفاعل مع الآخر بل هو مسألة نظرية صرفة ينحصر اهتمامها بعرض أنفسنا للآخر على شكل رسائل تعريف متكررة لا حصر لها.

المقترب الإقليمي/الوظيفي

في مقابل المقترب الأيديولوجي/ السياسي الشامل الذي كان يدعو إليه البعثيون والناصريون والقوميون العرب فسح المجال أمام المقترب الإقليمي الوظيفي الأضيق نطاقًا باتجاه التكامل لكي يخوض تجربته في أوائل الثمانينيات من خلال تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

يمثل مجلس التعاون الخليجي صورة حقيقية أن بإمكان التكامل العربي متى كانت الظروف الملموسة سليمة.

كان وراء تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان نوعان من الاهتمامات (اهتمام أمني واقتصادي) وبينما كانت مصر مشغولة بالتفاصيل المتعلقة بسلامها مع إسرائيل وكانت ثورة إيران الإسلامية تكتسب على العموم تفوقًا على العراق عسكريًا، وكانت قوة الانتشار السريع الأميركية المثيرة للجدل على أهبة الاستعداد كانت دول الخليج تغدو على نحو مفهوم أكثر خشية من إمكانية تعرضها للاعتداء بسبب وضعها الاستراتيجي.

وكانت تقلبات أسعار النفط واستخدامات الأموال الفائضة تسبب لها القلق شأنها شأن تبعيتها للغرب في مجالات التجارة والتكنولوجيا واعتمادها على أجزاء أخرى من العالم الثالث من حيث مستلزماتها من القوة البشرية. ولهذا ما كان بالإمكان التغافل عن الحاجة إلى التعاون خصوصًا بالنظر إلى صغر هذه البلدان من الناحية الديموغرافية وسعة ثرائها النسبي وهي عوامل ضاعفت عند جمعها من هشاشتها وإمكانية تعرضها للتعديات.

خلال السبعينيات بدأت أقطار بلاد العرب والخليج في تطوير طرق ووسائل للعمل المشترك بعد أن شجعها على ذلك تشابه أنظمتها الاقتصادية والسياسية وشعور بالاشتراك في معضلات عامة معينة، وأبرمت عدة معاهدات لتنسيق الأنظمة الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والصناعية والجمركية بهدف تشجيع حركة رأس المال والأفراد في ما بينها .

وكان هناك مجال آخر للتعاون تمثل في المشاريع المشتركة بما في ذلك مشروع المرفأ الجاف وشركة للاستثمارات البترولية وبنك الخليج وشركة الملاحة العربية كما عقدت مفاوضات شتى لدمج شركات الطيران ومؤسسات لنقل البري والبحري مصحوبة بخطوات أخرى نحو حل بعض من نزاعات الحدود المعلقة بين دول الخليج وزيادة التعاون في المجال الاستخباري.

منذ أواسط السبعينيات اشتد ساعد جهود التعاون هذه ما أدى إلى تشكيل عدة مؤسسات تكاملية على سبيل المثال قررت أربع من الدول الخليجية الأصغر اتخاذ خطوات باتجاه توحيد عملاتها واستحداث دينار خليجي مشترك ووافقت بعض البلدان على جعل عملاتها نقدًا قانونيًا في كل من بقية الدول غير أن الوقت عُد غير مناسب لمثل هذا الإجراء.

وتوجت كل التطورات المختلفة بالإعلان عن تشكيل مجلس التعاون الخليجي وكانت أهدافه ترمي إلى تعزيز العلاقات بين دول الخليج لا في المجالات الاقتصادية والمجالات الوظيفية فحسب بل كذلك في الشؤون الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالأمن **ولتحقيق أهدافه تم تنظيمه في عدد من الوحدات:**

(أ) مجلس أعلى يجتمع سنويًا ويضم في عضويته رؤساء الدول الأعضاء الستة وتكون رئاسته تناوبية وتلحق بالمجلس الأعلى لجنة حل النزاعات.

(ب) مجلس وزاري يتألف من ستة وزراء خارجية يجتمع مرتين أو أكثر في كل عام، بالإضافة إلى مجموعات وزارية أخرى تجتمع في عدد من اللجان المتخصصة بما فيها لجان للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي والتجاري ...إلخ.

(ج) أمانة موسعة في مدينة الرياض فيها أمين عام ونواب للأمين العام ومسؤولون عن الشؤون الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ترتيبات أمنية جماعية بين أعضاء المجلس تغطي معظم الشؤون المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي معًا وهناك اتفاقيات ثنائية من أجل تعاون منفرد بين السعودية وكل من البحرين وقطر والإمارات وعمان.

إن مقترب المجلس لتحقيق مثل هذه الوحدة كان يميل إلى أن يكون –شأنه شأن السوق الأوروبية المشتركة– متدرجًا وظيفيًا أكثر من كونه شاملًا وأيديولوجيًا بالطريقة التي ميزت معظم التفكير التكاملي العربي في الخمسينيات والستينيات.

ولكن نظرًا للتشابه الكائن بين البنى الاقتصادية لهذه البلدان واعتماد تجارتها على البلدان الصناعية فإن حجم التجارة في ما بينها لا يستحق الذكر.

كما أن هذه البلدان تعتمد إلى حد كبير جدًا على الأسواق الأجنبية لتوليد العائدات من خلال الصادرات.

ثمة عامل إشكالي آخر له علاقة بتاريخ النزاعات الشخصية والقبلية والإقليمية بين دول المجلس ولا يزال العديد منها قائمًا دون أن يجد سبيله إلى الحل الدائم.

إن دور المملكة العربية السعودية المهيمن داخل المجلس مثير للجدل علاوةً على كونها البلد الأكبر من حيث المساحة والسكان والموارد فإنها العضو الأسمى اعتبارًا والأوسع نفوذًا على المستويين الدولي والإقليمي معًا، وقد مال الدور السعودي في الخليج إلى أن يتخذ شكل وظيفتين المُصالِح والممول.

"البورجوازية المفقودة" ومستقبل الوحدة العربية

إن انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا بصفتهما وحدتين سياسيتين في أوائل تسعينيات القرن العشرين يغري المرء كثيرًا بالتوصل إلى الاستنتاج الكاسح أن رأسمالية الدولة غير قادرة على تحقيق التكامل القومي، بخلاف الرأسمالية البورجوازية التي صاغت الوحدة القومية في بريطانيا وفرنسا وغيرهما.

يستطيع المرء أن يقول بدرجة مناسبة من الثقة بأن الوحدة العربية ورأسمالية الدولة كانتا بحكم الضرورة متناقضتين في ما بينهما.

في السبعينيات تسببت فورة أسعار النفط في إضعاف التوجه الاشتراكي لدى الدول الراديكالية وفي نمو هائل في القطاعات العامة لدى البلدان المصدرة للنفط وبلغ التباين بين الدول العربية الغنية والفقيرة ذروته في هذه المرحلة.

جرى تحول في الميزان الإقليمي في غير مصلحة الأقطار التي كان لديها قطاعات عامة قائدة ولصالح الأقطار التي تلتزم رسميًّا بمثل اقتصاد السوق الحرة، ومن الراجح أن يكون الاستقطاب المالي بين الدول الفقيرة والغنية قد عرقل آفاق الوحدة ما بين هذه الدول بصفتها دولًا.

دشنت ثمانينيات القرن العشرين بدء التوجه نحو اللبرلة والخصخصة في معظم أرجاء

العالم العربي وعلى الرغم من أن تطور بورجوازيات الأعمال المحلية لم يكن حتى ذلك الحين قد خلف انطباعًا جيدًا فإن قطاعات خاصة كبيرة الحجم نسبيًّا كانت موجودة آنذاك فعليًا، بينما كان وجودها نادرًا قبل عقدين من الزمن.

في أعقاب فورة أسعار النفط نمت المشاريع المشتركة العربية لتبلغ حوالي 830 مشروعًا، وبينما استفاد مواطنون في شتى شركات الدول الأعضاء في المجلس من تعويم بعض أسهم سابك في العام 1987 فإن مزيدًا من الخطوات تُتخذ الآن لتحديد المشاريع العامة أو المختلطة التي يمكن خصخصتها.

وكما يمكن رؤيته فإن المشاريع المشتركة البينية العربية لا تزال صغيرة في حجمها وأيضًا محدودة في تأثيرها.

الفصل الخامس

سوسيولوجيا الأنماط المتمفصلة

الجماعة، الطبقة، وشكل الحكم

هناك اتفاق واسع في الأدبيات حول فشل أنظمة الحكم العربية في إدامة شرعيتها في سياق الدولة القومية الحديثة.

ثقافة سياسية أم اقتصاد سياسي؟

من الناحية التاريخية قد يولي المرء اهتمامًا خاصًا لشحة المؤسسات وطبيعة الفئات الاجتماعية التي لم تندمج في حياة المدينة الشرق- أوسطية القديمة وما نتج عن ذلك من أن سلطة الدولة كانت أكثر استبدادية من كونها بنية تحتية، وأنه كان الجزء الأعظم من السياسة يدار بواسطة شبكات غير رسمية.

ومع أن الشبكات غير الرسمية لعبت دورًا توحيديًّا أو في الأقل استقرارًا معينًا كما فعلت عصبيات الحارات في عدة مدن عربية؛ فإنه لم يكن بالإمكان التبوء بالنتائج دائمًا وانتشر هامشيو المدن كما صار بإمكان زمر الشباب المهمش أن ينحدروا بسهولة إلى ممارسة الابتزاز أو السرقة ومظاهر اللصوصية.

وفي الواقع كان بإمكان الشبكات الزبائنية نفسها أن تمسي مزعِزعة للاستقرار حيث كان من شأن الزعماء المحليين أن يحشدوا دوائرهم البشرية ضد بعضهم البعض أو ضد الحكومة. يلاحظ فؤاد الخوري أن لدى العربي خليطًا من التوحد الشخصي وميلًا نحو التضامن الجمعي ونزعة للمناورة والتوظيف المصلحي، ويربط هذه الخصائص الذهنية بصورة العالم العربية نمطيًا التي ترى إلى الوجود الإنساني على أنه مجاميع منفصلة من الخيام وليس بصفته نظامًا هرميًّا أو تراتبيًّا.

ويعتقد شرابي أن من اليسير في مجتمع من هذا النمط على مفهوم الولاء أن يتكيف مع ظهور شبكات الرعاية المعقدة إنما المرنة.

على الرغم من أن للرعاية والزبائنية تاريخًا طويلًا ومفردات لغوية منمقة في الشرق

الأوسط فإنها ليست النتيجة الحتمية لخصائص ثقافية جوهرية ودائمة معينة، فهي في الحقيقة متلازمات لأنماط إنتاج متمفصلة ومصاحبات سلوكية لمرحلة التحول تستدعي درجة أعلى من التوسط بين الريفي والحضري والمحلي والمركزي. كما أن للعامل السياسي أهمية في جعل الزبائنية ذات دلالة وشبه بنيوية، إن تأسيس الضوابط من القمة على الموارد الحكومية والمجتمعية وتأسيس القلق من الأسفل حول إيجاد موقع في الروابط العمودية للسلطة السياسية يفيضان إلى شتى أنواع البنى المألوفة بدرجة كافية لدى المراقبين؛ لكنها تشكل صعوبة عند وضعها ضمن المقاربة التعددية أو الطبقية في دراسة السياسة.

المتلازمات الاجتماعية للأنماط المتمفصلة

إن ضم العالم العربي إلى النظام الرأسمالي العالمي لم يعنِ بالضرورة أن النمط الرأسمالي للإنتاج هو الذي ساد على كل الأنماط الأخرى، بل كان متمفصلًا لأنماط متنوعة مع فوز النمط الرأسمالي باليد العليا وفضلًا عن ذلك فإن العلاقات الرأسمالية قد مالت إلى التغلغل بصورة أسرع وأشمل مما فعله التقسيم الرأسمالي للعمل داخل عملية الإنتاج.

يميل التغلغل الإمبريالي في الأطراف إلى تقييد التنمية إلا في الحالات التي تُعد هذه فيها ضرورية جدًا لإعادة الإنتاج الرأسمالي الصناعي، حيث لا تنافس القطاعات المعنية السلع المستوردة منافسة فعالة أو حيث تقدم هذه وسيلة لتقوية سيطرة الدولة الرأسمالية الصناعية على تشكل العالم الثالث. وبالنتيجة يظهر اقتصاد وقطاعات متعددة غير متوازنة. وعلاوة على ذلك فإن إعادة الإنتاج المتواصلة للأنماط غير الرأسمالية للإنتاج أو لتقسيمات العمل تحد خطر قدرة الإنتاج الرأسمالي على النفاذ داخل قطاعات معينة خلال الفترة الاستعمارية وبعدها، وهكذا فقد يصبح العمل في تشكيلات العالم الثالث مرتبطًا بشكل ملازم بنظامين مختلفين للإنتاج.

أما القطاع الحرفي فهو موسع ومقيد معًا بالتغلغل الرأسمالي في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية؛ فقد ينمو النشاط الحرفي في ميدان خدمة الآلات الأجنبية المستوردة بينما يتقلص في مجالات أخرى تحت ضغط منافسة السلع المستوردة والمنتجة بغزارة.

وثمة عامل آخر يؤثر في طبيعة التشكيلة الاجتماعية يتمثل في طبيعة وخصائص الرأسمالية العالمية في ذلك المنعطف الذي مارست فيه تعدياتها على أي قطر عربي مفرد،

فإن معظم الأقطار العربية كانت قد ضمت إلى النظام الرأسمالي العالمي من خلال الاستعمار.

تاريخيًّا، مثلما كان ظهور الدول الحديثة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتطور الرأسمالية فإن امتداد نظام الدولة الحديثة إلى بقية أرجاء العالم لا يمكن أن يفصل عن توسع الرأسمالية على مستوى العالم.

أما على المستوى الداخلي، فعلى امتداد السنين منذ الاستقلال كان القطاع الرأسمالي في مختلف الأقطار العربية قد تمفصل بطرق شتى ونسب متباينة مع أنماط الإنتاج التالية: أ- أنماط إنتاج قبل رأسمالية .ب- نمط للإنتاج قائم على رأسمالية الدولة.

نظرة أقرب على الطبقات الاجتماعية

إن الطبقات ليست ببساطة مستويات أو شرائح في نظام تراتبي من التمايز بل هي كيانات اجتماعية تحددها علاقة أفرادها بوسائل الإنتاج.

إن الطبقات تكون أيسر تعريفًا من خلال نماذجها الاستهلاكية مما هي في علاقتها بوسائل الإنتاج، إن الطبقة هي في وقت واحد فئة من أشخاص ذوي أوضاع متشابهة وتحت ظروف اجتماعية مناسبة "هيئة ثقافية وسياسية".

تتمثل إحدى نتائج الطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج في المجتمعات الشرق أوسطية في الطبيعة المبرقشة والسيالة لبنيتها الطبقية؛ ففي أحيان كثيرة جدًا تكون جوانب من التراتب الأفقي (الطبقات والنخب...إلخ) في هذه المجموعات متشابكة بجوانب من التمايز العمودي (القبيلة، الطائفة، الإثنية..)

يقول جيمس بيل في دراسة أجراها: "لقد كانت هذه المطاطية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنماذج فئات ضمن الطبقة الواحدة علاوةً على العلاقات ما بين الطبقات وسيرورات الحراك ومع أن الطبقية الشرق- أوسطية اتصفت بنماذج قوة متبادلة قوية فإن الطبقات تترابط دائمًا فيما بينها باختلال توازن مستديم على وجه العموم، ويتبدى واحد من آثار التوتر القائم بين الطبقة والفئة المرتبطين في إمكانية عبور الخطوط الطبقية ويمكن تفسير ذلك على أفضل وجه من خلال مبدأين:

1) تداخل العضوية الذي تتصف به الفئات ضمن الطبقة الواحدة،
2) الوتيرة العالية للحراك الشخصي ما بين الطبقات المختلفة.

ما هي التغييرات الأوثق صلة التي حدثت في الخريطة الطبقية خلال النصف الأخير من القرن العشرين؟ إن الملاحظة العامة الأهم هي أن موقع أرستقراطية ملاك الأرض والتجار التقليديين في أغلب المجتمعات العربية قد شهد هبوطًا نسبيًا، وفي الوقت نفسه كان ذوو الرواتب قد نموا بدرجة كبيرة في جميع المجتمعات من الناحية العملية، كما نمت عدة قطاعات شبه بروليتارية، أما البروليتاريا الصناعية فقد كان نموها بطيئًا إلى حد ما في حين كان وضع التجار والمقاولين يتذبذب مع التغييرات التي كانت تطرأ على السياسات الاقتصادية.

إن التشكيلات الطبقية الوسيطة هي نتاجات للسيرورة التاريخية لنمو النمط الرأسمالي للإنتاج لأن الأنماط قبل الرأسمالية لا تشكل عناصر وسيطة بأي درجة معتبرة.

يبدو أن المسوحات والدراسات المتوفرة حول العالم العربي تشير إلى الأهمية الخاصة لفئتين متمايزتين وظيفيًّا إنما متجاورتان اجتماعيًا: البورجوازية الصغيرة والشرائح الوسيطة، إن الشرائح الوسيطة في معظم البلدان العربية أكبر من الناحية العددية من البروليتاريا الصناعية والطبقة العاملة الصناعية لا تمثل أكثر من سدس أو خمس القوى العاملة في معظم البلدان شبه الصناعية في العالم العربي، وبالمقابل فإن التقديرات الخاصة بالشرائح الوسيطة تضعها في بعض الحالات بين 45% و60% من إجمالي القوة العاملة.

إن هناك آثارًا سياسية للطبيعة المعقدة للإنتاج والعلاقات الطبقية في الريف، منها أن الإصلاحات الزراعية الهادفة إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي حظيت بشعبية كبيرة في كثير من البلدان العربية قد تنجح في إضعاف قاعدة نفوذ طبقات ملاك الأرض. لكن هذا لا يعني تلقائيًّا حصول زيادةٍ مساويةٍ في نفوذ طبقة صغار الفلاحين التي كثيرًا ما تمسي مشرنقة في بيروقراطية الدولة ولا يعني ذلك بالضرورة نهاية البورجوازية الريفية.

قد ازدادت الصورة تعقيدًا في السنوات الأخيرة بسبب آثار فورة أسعار النفط وخصوصًا في الأقطار المصدرة للعمالة في الوطن العربي، وظهرت فئات مترسملة جديدة في صفوف البيروقراطيين والعمال والفلاحين ما أضعف نظرتهم الذاتية إلى هويتهم الطبقية وفصلهم عن بني طبقتهم الأساسية من الناحية المالية والفعل السياسي المحتمل.

إن الطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج وللعلاقات الاجتماعية وغياب الهيمنة الطبقية يحملان معهما آثارًا ضمنية سياسية مهمة منها: أن الضعف التقني لقاعدة الإنتاج بحد ذاته

وعلاقات الطبقة/السلطة المتمفصلة تعني أن على المرء ألا ينظر في أوجه الاستغلال والصراعات الطبقية المحتملة فحسب بل كذلك في ميزان الضم/ الإقصاء وتهميش فئات اجتماعية معينة والاحتجاجات المحتملة التي قد تنجم عن حالة كهذه.

إن الافتقار إلى الهيمنة الطبقية والأيديولوجية يفسر السهولة النسبية التي تستطيع بها الحكومات العربية أن ترتد عن مواقفها السياسية على المستويين المحلي والدولي.

التشاركية والعلاقات ما بين الدولة والمجتمع

ليس صحيحًا أن التكامل السياسي وبناء الدولة لا يمكن أن يحصلا إلا من خلال اجتثاث العصبيات التقليدية والروابط الوسيطة.

يكتب شافر يقول: "لو كان التكامل يعني استخدامًا أقل للوسطاء فلن يكون في الواقع هناك احتمال في أن يحدث التكامل في الكثير من المجتمعات...

يمكن للتكامل أن يشمل الأحياء الفقيرة واللا مبالين وكذلك حركات التمرد والمعارضة، ويمكن تنظيمه بواسطة تراتيبات ووسطاء وكذلك بواسطة التغلغل السياسي والإداري.

وإذ تدعي التشاركية أنها شكل تعاوني من أشكال العمل السياسي فإنها قائمة على الافتراض القائل بأنه ليس من الممكن أن يصار إلى قيام الهيمنة السياسية والأيديولوجية المطلقة لطبقة واحدة في المجتمع، ففي ظل التشاركية عمومًا لا يتفاعل الأفراد والطبقات مع الدولة بصورة مباشرة بل من خلال وسطاء، ومن الزاوية التاريخية فإن التفكير التشاركي

أخذ في الاعتبار نمطين رئيسيين:

1) التشاركية المركزة على الجماعة.

2) التشاركية المركزة على الدولة أو التنظيم.

-بضع ملاحظات حول التشاركية بصفتها تقليدًا فكريًا، إن واحدًا من الافتراضات الرئيسية للتشاركية يقول بأن المجتمع لا يتألف أساسًا من أفراد أو مجموعات يعملون ضمن علاقة بعضهم البعض بصورة مفتوحة تشبه علاقات السوق، بل إن المجتمعات ينظر إليها بصفتها تتألف من هيئات من الناس تملك مهمات وأدوار وأنشطة مميزة.

وتقوم الفكرة التشاركية في جانبها التقليدي على أساس مفهوم التضامن والعون المتبادل ومفهوم العدل المتناسب اللذين هما بطبيعتهما المتأصلة مفهومان اجتماعيان أو قائمان على أساس الجماعة أكثر من كونهما مفهومين فردانيين.

إن للتشاركية التوافقية تاريخيًّا ضمن التراث الإسلامي ممثلًا بوجه خاص بالملة بصفتها جماعة دينية والصنف بصفته رابطة حرفية. وبينما كان المجتمع يزداد تعقيدًا وخصوصًا في أوقات التحول من نمط للإنتاج إلى نمط آخر أو تمفصل عدة أنماط كانت الدولة الإسلامية عمومًا والدولة العثمانية خصوصًا تميلان بدرجة أكبر باتجاه تطبيق نظام يتألف من عناصر مصفوفة تراتيبيًا ومتبادلة الاعتماد، حتى وإن كان التنويع كثيرًا ما يكون قد نجم عن ضعف تغلغل الدولة في أطراف المجتمع الإمبراطوري أكثر من حصوله نتيجة لوجود رغبة حقيقية لدى الدولة في خلق مجتمع متنوع.

إن استراتيجية التشاركية تقوم على منطق التعاون لا منطق التنازع وتقوم الفكرة هنا على افتراض أن النتائج الاجتماعية لا يمكن أو يجب أن لا تتقرر بوسائل الصراع، وبهذه الصفة فإن التشاركية قد تكون ملازمة بشكل أوثق للمراحل الانتقالية أو التمفصلية التي لا تكون خلالها الهيمنة الطبقية ممكنة.

إن مشكلة التشاركية الجديدة بصفتها نموذجًا تحليليًّا لتحليل المجتمعات الحديثة هي في محاولة موضعة وتحديد الهيئات، التي تؤلف المكونات الرئيسية لأي تحليل تشاركي أو النمط الدقيق لتفاعل تلك المكونات. وفي المجتمع الرأسمالي فإن الهيئات أو القوى الاعتيادية المعرفة هي رأس المال والعمل والدولة، وما الكينزية الجديدة ودولة الرفاه والتكنوقراطية والتخطيط الدلالي، والتنسيق ما بين العمل والإدارة، كلها سوى أمثلة على الممارسات التشاركية التي تستهدف التوسط بين مختلف المصالح في سبيل ضمان الامتثال للنتائج الاجتماعية والسياسية المتوقعة أو المتحققة.

قد تظهر التشاركية التحشيدية بصفتها جزءًا من الثورة القومية والاجتماعية في محاولة لإطلاق جهد موحد من جانب مختلف الطبقات القومية والشعبية، يهدف إلى تحقيق تنمية متصاعدة تحت قيادة الدولة وتعطي الصيغة التشاركية مظهر تجنب النزاعات الكارثية، وتبدو أنها تقيم توليفة أيديولوجية من التقليد والحداثة.

الفصل السادس

النظام السياسي للأشكال المتمفصلة

الجمهوريات الراديكالية الشعبوية

تمثل أنظمة الحكم العربية الراديكالية المسماة بالاشتراكية أو الثورية خليطًا مميزًا من سياسات الدولتية والرفاه، ولعل وصفها الشائع في زمن ما بالاشتراكية قد ناسب احتياجات النخب المحلية ومفردات الحرب الباردة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. لكنني أفضل وصفها لا يزال يستحق أن يوصف بالراديكالية نظرًا لحقيقة أنها لم تُشرع بتطبيق استراتيجيات جادة للهندسة الاجتماعية التي أنتجت فعلًا تحولات في مجالي التعبئة وإعادة التوزيع في المجتمع.

اشتراكية أم "دولتية"

إن الاهتمامات الرئيسية للدول العربية الراديكالية كانت سياسية مثلما كانت الحال في بعض الأرجاء الأخرى من العالم الثالث، أما الاشتراكية فكانت ملحقًا إضافيًا جاء في وقت لاحق، ليس صحيحًا أن يسمى النظام اشتراكيًا لمجرد أن قادته يصدف أن يرفعوا شعارات اشتراكية.

إنني أميل إلى التمييز بين ثلاثة جوانب للاشتراكية:

1) الاشتراكية بصفتها أيديولوجيا تطمح على العموم إلى تحقيق سيطرة ومشاركة شعبية ذات قاعدة واسعة في شؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية، وفق مبدأ مساواتي واسع النطاق.

2) الاشتراكية كما توصف من الناحية الأيديولوجية لا يمكن على العموم تطبيقها إلا من خلال حركة سياسية واجتماعية تشارك فيها طبقات ومجموعات وأفراد يرون في تحقيق البند رقم 1 السبيل الأقرب لبلوغ مطامحهم

3) الاشتراكية بصفتها بنية لا تمتلك نظرية جاهزة خصوصًا في مجال الاقتصاد؛ فقد تم اختبار الكومونات (الجماعيات) والتعاونيات والإدارة الذاتية وصيغ أخرى؛ بل تم ابتكار مفهوم لاشتراكية السوق.

في مصر كان التحول الاشتراكي(1961-1963) قد جاء تاريخيًّا ومنطقيًا في أعقاب المجابهة مع الإمبريالية في السويس في العام 1956 وتبنى الخطة الخمسية الأولى، ولم تكن الاشتراكية برنامج عمل يجب اتباعه بل خطأ في التفكير والتوجه السياسي نشأ من خلال التجربة والخطأ منذ البدء بتطبيق الإصلاح الزراعي بعد انقلاب 1952 بوقت قصير، ومع حلول نهاية الفترة الناصرية كان القطاع العام قد سيطر على جميع النشاطات الاقتصادية باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة، وعلى الرغم من التخلي عن الاشتراكية بعد عبدالناصر فإن القطاع العام بقي يمثل 68% من الإنتاج الصناعي في 1979 و37.1% من إجمالي الإنتاج في 1981/1982. وعلى الرغم من تبني سياسة الانفتاح الاقتصادية منذ 4791 والنمو الذي شهده دور القطاع الخاص في ميدان التجارة والتمويل فإن الدولة لا تزال تملك معظم صناعات التعدين والمعادن، ولم تؤد سياسات الخصخصة التي أعلنت في 1987 إلى تغيير الصورة بأي درجة كبيرة إلا في قطاع السياحة والفندقة.

وفي سوريا دُشنت أولى الإجراءات الاشتراكية سياسيًّا وكإجراء فوقي خلال فترة الوحدة القصيرة مع مصر، حين أممت الشركات الأجنبية وبعض الشركات المحلية الرئيسية واستؤنف هذا التوجه بعد تولي حزب البعث السلطة ودشنت خطة ثانية (1966- 1970) لكنها كانت مركزية هذه المرة خصصت بموجبها نسبة 59% من الاستثمارات للدولة.

استمرت الخطط الخمسية، وفي الواقع يبدو أن المساهمة الفعلية للقطاع العام في إجمالي الاستثمارات كانت أقل وأصبحت السياسة العامة تميل باتجاه تشجيع رأس المال الخاص والمشترك.

وفي العراق نما الدور الاقتصادي للدولة في أعقاب انقلاب 1958 ضد الملكية وإطلاق عدد من المشاريع الصناعية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك بقي القطاع الخاص مهيمنًا يسهم بحوالي 78% من الدخل القومي، وفي عام 1964 أدهشت الحكومة الجميع بإصدار المراسيم الاشتراكية، ويبدو أن الباعث الرئيسي وراء التأميم كان الاعتبار السياسي للحاجة إلى جعل النظام الاقتصادي العراقي أشبه ما يكون بنظيره في مصر وسوريا لغرض تسهيل إقامة الاتحاد المقترح بين الأقطار الثلاثة.

ولا أوحي هنا بأن قادة أنظمة الحكم الشعبوية التشاركية العربية كانوا رأسماليين أصلًا متسربلين لبوسًا مخادعًا؛ إذ لابد أن عددًا كبيرًا منهم قد أخذ المصطلحات الاشتراكية على محمل الجد.

ديناميكيات الشعبوية

تقع سياسة مثل هذه البلدان في مكان ما بين تعريف أنظمة الحكم السلطوية وتعريف الأنظمة الشمولية، وكانت شؤونها تتمحور ولو بدرجات تتباين من حالة إلى حالة حول ثلاثة أقطاب: رئيس الجمهورية والجيش والحزب. فالذي توفر لدينا كان مزيجًا من دولة -رئيس ودولة- أمنية (تضم جوانب الدولة البوليسية أو دولة المخابرات) ودولة/حزب تهيمن على معظم الاتحادات والجمعيات في المجتمع.

ويكون توجيه البيروقراطية المدنية والسيطرة عليها بيد الثلاثة أما تعبئة الناس فهي في جزء منها أيديولوجية /سياسية وفي جزء آخر تنظيمية.

إن للزعيم دورًا حاسمًا إلى أبعد حد وهو عادة ملك رئاسي، بمعنى أنه يمتلك ولاية دستورية أو ولاية تستمر مدى الحياة. إن رئيسًا للجمهورية في بلد راديكالي شعبوي عربي لا يترأس الدولة زمنًا طويلًا فقط بل إنه يتمتع بقدر كبير من النفوذ السياسي.

أما القوة النسبية للمؤسسات الأخرى فإنها تتباين من نظام حكم إلى نظام حكم وفي بعض الأحيان من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

أدوات تشاركية: كبيرة وصغيرة

من الناحية السياسية كان التحالف الشعبوي للناصرية الذي جرت محاكاته منظمًا على المستوى الكبير بصيغة تشاركية عرفت باسم تحالف قوى الشعب العامل، وكانت المجموعات المدمجة تضم العمال والفلاحين والجنود والانتلجنسيا والبرجوازية الوطنية، ولم تكن الشعبوية العربية مختلفة أبدًا عن الشعبويات الأخرى في هذا الصدد؛ فهي تقر بوجود الطبقات الاجتماعية لكنها تؤكد على الحاجة إلى جعل المصالح الطبقية تتوافق من خلال التعاون والتضامن الوطني في ضوء تحديات التقدم؟

كانت المكونات المشكِّلة للفئات الاجتماعية السياسية المضمومة في مصر تحدد بأسلوب تشاركي على وفق فئات رسمية وبشكل رئيسي وظيفية؛ لأنه كان لزامًا الحفاظ على توازن عددي معين بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

كما كانت هناك على الدوام ضمن الحزب السياسي الحاكم أو المنظمة السياسية الحاكمة محاولة للموازنة والموازنة المضادة، بين مختلف التوجهات الأيديولوجية الزائغة والشلل والتجمعات ضمن حدود الأيديولوجيا العامة المقررة.

أما نقابات العمال فكانت ذات سمة وظيفية وكان لزامًا عليها أن تنتمي إلى اتحاد عام كان جزءًا من الدولة من خلال تبعيته للاتحاد الاشتراكي العربي، وغالبًا من خلال الأمين العام للاتحاد الذي يشغل في الوقت عينه منصب وزير العمل والقوى العاملة.

وقد ضُمت المؤسسة الدينية الإسلامية إلى الدولة المصرية من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ومن خلال تأميم جامعة الأزهر وعلمنتها بصورة جزئية، كما تم دمج الجماعة الدينية القبطية فأصبح واجبًا تثبيت اختيار البطريرك القبطي من جانب رئيس الجمهورية وصار البطريرك يعد موظفًا لدى الدولة يتمتع بسلطة مميزة محليًّا ومكانة دبلوماسية في الخارج، كما عين عدد من الأقباط في البرلمان بقرار رئاسي.

وكان نظام الحكم الناصري قويًا بدرجة كافية لم يكن معها بحاجة إلى اقتسام السلطة مع أحزاب سياسية أخرى. أما أنظمة الحكم المشابهة فقد سمحت بتنظيم رمزي لأحزاب قومية وتقدمية بصفتها مكونات جبهة وطنية رمزية.

أما في تونس فإن العلاقة الخاصة كانت على الدوام مع الاتحاد العام لنقابات العمال الذي كان نظام بورقيبة يستخدمه أداة تشاركية رئيسية.

أما على المستوى الصغير فقد كانت الترتيبات شبه التشاركية تستخدم أيضًا في المجال الاقتصادي حيث كان الموظفون/المدراء والعمال والحكومة /الحزب يمثلون في مجالس إدارات المشاريع العامة. ففي مصر كان العمال يمثلون في مجالس إدارات المشاريع العامة. وفي الجزائر كان نظام الإدارة الذاتية للعمال الذي ظهر في أعقاب رحيل المستوطنين قد استبدل في وقت لاحق ضمن الشركات العامة بنظام الإدارة التكنوقراطية/العمالية المشتركة تحت الوصاية التنظيمية للبيروقراطية الحكومية، وفي سوريا تم التخلي عن محاولة طموحة لإدارة العمالية لصالح شكل المشاركة العالمية المشتركة مع الإدارة الاحترافية في المشاريع العامة.

الشعبويات العربية من منظور مقارن

ما أوجه الشبه بين الممارسات التشاركية لأنظمة الحكم العربية الشعبوية والتشاركية المطبقة في أرجاء أخرى من العالم؟

إن التشاركية القائمة على أساس الدولة هي نوع تكاملي من أنواع التشاركية؛ حيث لا ينظر إلى الشركات بصفتها حاملًا للمصالح الخاصة وليس بصفتها وسيطة بين الفرد والدولة

بل هي وكيلة للدولة.

لعل التطبيق الأدق للنموذج التشاركي هو تطبيق روبرت بيانكي: "إن التعددية وروح المنافسة السائدتين بين اللاعبين في ميدان الاقتصاد المصري، تشيران إلى الحاجة إلى تقسيم المؤسسات التقليدية مثل قطاع الدولة ورأس المال الأجنبي والقطاع الخاص وذلك لكي يصبح بالإمكان تركيز الانتباه على الانقسامات والتنافسات الموجودة ضمن هذه المجموعات، بدلًا عن تبني الاتجاه نحو المزيد من التواطؤ في ما بينها .

الفصل السابع

النظام السياسي للأشكال المتمفصلة

الملكيات المحافظة، القائمة على أساس القرابة

إن المجتمع الخليجي أكثر المجتمعات تمفصلًا في العالم؛ إذ أنها تجمع سلسلة كاملة من أنماط الإنتاج ومن الثقافات الاجتماعية الاقتصادية تمتد من البداوة الرعوية البسيطة إلى الصناعات البترولية فائقة الحداثة وغيرها، فإن المنطق المؤسساتي لدول الخليج يتركز إلى حد بعيد حول أدوار التوفيق ما بين مستلزمات تصدير النفط من ناحية ومستلزمات نظام الجماعة الصغير من الناحية الأخرى، فإن على الدولة إعادة إنتاج النظام الأبوي والقبلية والهيمنة الإثنية بطرق تتلاءم بقدر الإمكان مع المحافظة على اقتصاد قائم على تصدير النفط وتداول عائداته.

اقتصادات ريعية، دول ريعية

يمثل الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج حالة واضحة إن لم تكن خاصة لما يطلق عليه "متلازمة الجيب التصديري"، الذي يتكشف عن أغلب التشوهات الاقتصادية التي تنتج عن هذا الاعتماد الجسيم على التصدير، إن السعودية ودول الخليج لا تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التصدير فحسب، لكنها في الوقت نفسه معتمدة إلى أقصى حد على تصدير سلعة رئيسية واحدة وتمثل عائدات النفط نسبة مئوية عالية بشكل خاص من عائدات الدولة، أما الجزء غير القابل للنضوب من الناتج المحلي الإجمالي فإن حجمه النسبي صغير جدًا، إن قطاعات كثيرة من سكان هذه البلدان لا تزال تحمل في داخلها مواقف معينة تجاه العمل والحراك والإنجاز وغيرها. وهذه لا تعد متوافقة مع نموذج حديث أو في الأقل ديناميكي للمجتمع.

ولكن يجب على المرء أن يتذكر من جديد أن الدور الاقتصادي للدولة في هذه البلدان دور كبير وقوي إلى أقصى حد على الرغم من كل الخطابات المعادية للاشتراكية التي تصدر عن النخب الحاكمة، وكانت مشاريع التنمية السعودية تمجد فضائل المشروع الحر وكان مستشارو المسؤولين السعوديين يؤكدون للمراقبين أن دور الحكومة المتنامي في الاقتصاد

كان يُعد شرًا مؤقتًا لا غير. إلا أن القطاع العام هو الذي يسيطر على الاقتصاد السعودي بسبب عائدات النفط الهائلة للبلاد وبالتالي أصبحت السعودية الشريك الأكبر في واحد من أنظمة رأسمالية الدولة الإسلامية.

يصعب إلى حد ما الحديث عن نمط رأسمالي للإنتاج في دول الخليج فابتداءً ليس هناك سوى إنتاج ضئيل بمعنى الإنتاج في هذه البلدان؛ فمصطلح البلدان المنتجة للنفط مضلل جدًا لأن النفط لا يجري إنتاجه بأي معنى فني، فالنفط يستخرج ثم يصدر.

وعلى الرغم من أن سياسات التنويع الاقتصادي لقيت في غالب الأحيان تأييدًا، غير أن مثل هذه السياسات ليست بلا كلفة أو بلا مخاطرة سياسية، أما التحرك باتجاه التعميق الصناعي فهو بلا شك حراك تنويعي ولكنه قد يفضي في نهاية الأمر إلى حدوث تمايز طبقي ووعي سياسي أشد وضوحًا قد يشكل في نهاية المطاف تحديًا لأسس النظام نفسه، أما التحرك باتجاه التعميق المالي فإنه يمكّن الدولة من تصدير النزاع الطبقي لكنه في الوقت نفسه يزيد من حساسية الاقتصاد وانكشافه للأذى الخارجي.

إن ما هو هام بشكل خاص هو حقيقة أن على النقيض من استمرار أجنبية وظيفة الإنتاج في هذه المجتمعات، نجد أن دول المنطقة من الناحية الداخلية منخرطة بدرجة عميقة في وظائف التوزيع أو التداول أو التخصيص. ولقد استخدم مفهوم الدولة الريعية لوصف مثل هذه الحالة.

فقد توجد طبقة ريعية في أي مجتمع وهي طبقة تستمد دخلها من الأرض أو المناجم أو أي هبة من هبات الطبيعة ولكي يمتلك بلد معين اقتصادًا ريعيًا يجب أن يكون الريع هو السائد من بين المصادر الدخل لذلك البلد ويجب أن يكون هذا الريع مستمدًا من الخارج بشكل رئيسي.

إن دولة ريعية توجد حين يؤول معظم الريع إلى حكومة مجتمع معين لا إلى أفراده ولكي يكون الريع مؤثرًا ولكي يفرض طبيعته على كامل المجتمع فإن المرء سيفترض أن الريع هو على هذه الدرجة من السعة النسبية بحيث يمكّن الدولة من:

أ) أن تتخلص من الحاجة إلى فرض ضرائب كبيرة على المواطنين.

ب) أن تكون هي نفسها قادرة في الواقع على تخصيص وتوزيع كميات كبيرة من المال تؤثر في تشغيل غالبية أفراد ذلك المجتمع وفي سبل عيشها ورفاهيتها.

وعليه فإن الدولة الريعية مبنية على اقتصاد من النموذج التداولي حيث تكون ماكينة الدولة هي المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التحصيص إزاء شتى القطاعات الاقتصادية والمجموعات الاجتماعي،ة وقد تنجم عن حالة كهذه سياسة مختلفة وفي ما يلي بعض **من أهمها بقدر تعلقها بدول الخليج:**

أ) بما أن الريع مستمد من الخارج فإن قيام الدولة بتسلم ذلك الدخل وإنفاقه يجعلها وسيطًا بين النظام الرأسمالي العالمي من جهة واقتصاد الدولة ومجتمعها من الجهة الأخرى.

ب) نظرًا للأهمية الحاسمة لعملية التداول في المجتمع فإن الدخول في دائرة الريع يمثل اهتمامًا أعظم من الاهتمام ببلوغ الكفاءة الإنتاجية.

ج) نظرًا لوفرة الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرفاه فإن اتكالية معينة قد تتغلغل في المواطن بحيث لن يشعر بالميل إلى التصرف سياسيًا أو اقتصاديًا أصالة عن نفسه ناهيك عن توجيه اتهام أو خلق تحد للسلطة بشكل جاد.

السياسة والأيديولوجيا: تكافل القرابة/الدين

في جميع أقطار شبه الجزيرة العربية باستثناء اليمن تحكم الدولة قيادة تقليدية، قبلية. ولا تقتصر العوائل الحاكمة وحاشياتها على تولي الرئاسة بل معظم الحقائب الوزارية الحساسة.

في حالة المملكة العربية السعودية تحالفت العائلة المالكة الواسعة تاريخيًا مع الحركة الوهابية الحنبلية، وطورت نخبة سياسية متماسكة بعض الشيء إنما ضيقة جدًا، ويستخدم الدين أداةً رئيسية للسيطرة الاجتماعية والشرعنة السياسية من خلال مؤسسات من قبيل المحاكم الشرعية.

إن النظام السياسي مركزي جدًا إذ يشكل أفراد العائلة المالكة المتنفذون وبدرجة أقل مجلس الوزراء، القوة الرئيسية في صنع القرارات، وليس للبلاد دستور مكتوب أو أحزاب سياسية قانونية ومع أنه كانت هناك وعود متكررة بقيام مجلس شورى منذ أوائل الستينات. إن الهدوء الاجتماعي السياسي النسبي في السعودية والخليج خلال السبعينات والثمانينات وإن كان مرتبطًا جزئيًا بهبوط مكانة مصر وكان بصورة رئيسية نتيجة لزيادة عائدات النفط ولتوزيع جزء من هذه العائدات على قطاع أوسع من السكان بحيث شعر الجميع تقريبًا بدرجة معينة من التحسن مقارنة بظروفهم السابقة. فكلما تكتسب السعودية مزيدًا من

البترودولارات تزداد قدرة الحكومة على أن تضم إلى صفها أو تسترضي قطاعات أكبر من السكان من خلال الهبات المالية، وتمتلك الحكومة وسائل متعددة تحت تصرفها لاستمالة الناس واحتوائهم، وتشمل أهم هذه الأدوات الرئيسية: التعيينات في الوظائف الحكومية الرئيسية، وهبات الأراضي وتحصيصها، ومنح أذونات وتراخيص للاستيراد والتجارة.

أطلق البعض على أيديولوجيا أنظمة الحكم هذه اسمًا ازدرائيًا هو الإسلام البترولي.

يتحدث خليل أحمد خليل عن مملكة عربية سعودية تمزج فردوسًا إسلاميًا متخيَّلا بمملكة بترولية مزدهرة لإنتاج بتروقراطية لاهوتية، وهناك وظيفة هامة للإسلام البترولي على المستوى الإقليمي هي حجب الثروة النفطية عن العرب الآخرين وبالتالي فإن الإسلام البترولي معادٍ عداءً ضاريًا لأية فكرة أو حركة وحدوية عربية ومؤيد تأييدًا قويًا للحركات التي تستخدم بدلًا عن ذلك الرمزية الإسلامية، ومن الناحية الأخرى وعلى الرغم من المنافسة والتساوم فإن الأقطار المصدرة للنفط راضية بدورها الذي تلعبه بصفتها جزءًا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي.

وفي السنوات الأخيرة كان الإسلام البترولي يؤكد على وجوده في بلاد العرب والخليج بصيغة إجراء دفاعي إلى حد ما. من المعروف أن أنظمة الحكم الأوليغارشية كثيرًا ما تلجأ إلى استراتيجية دفاعية قائمة على التقسيم والضم لغرض المحافظة على نفسها وما إن تكون أنظمة الحكم قد دحرت أو فككت أو اضطهدت القوى الاجتماعية والتنظيمات السياسية و/أو التوجهات الأيديولوجية التي تمثل تحديًا خطرًا للنظام. وبعد أن تكون قد ضمنت وجودها في السلطة ومن ثم ضمت أطرافًا من الإنتلجنسيا التقليدية والتجار التقليديين فإنها غالبًا ما تشعر بأنها مضطرة إلى إطلاق برامج تحديث من خلال المبادرات التي تقوم بها الدولة.

في بلاد العرب والخليج المعاصرة تمت إدامة التوجه نحو التحديث الدفاعي بتحفيز ما يمكن للمرء أن يسميه "التحديث القائم على وفرة الثروة" ويرتبط هذا المفهوم بطبيعة الاقتصادات الريعية لمثل هذه البلدان وسياساتها التحديثية.

السياسات و/أو الأيديولوجيات التي يُحتمل أن تمثل النقاط المركزية للعمل السياسي على المستوى السياسي أكثر الميادين إثارة للجدل هي تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة النفطية وفي ميدان السياسة الخارجية هناك اختلافات خفية بين الذين يفضلون موقفًا أكثر موالاة للأميركيين والذين يفضلون موقفًا محايدًا ذا توجه وحدوي عربي أشد، أما

في ميدان السياسة النفطية فهناك اختلاف أشد صراحة بين الذين كانوا حريصين أشد الحرص على إرضاء الولايات المتحدة والبلدان الصناعية والذين يرغبون في أن تتبع بلادهم سياسة ذات استقلالية أكبر.

أما على المستوى الأيديولوجي فإن بإمكان المرء أن يقول بأن نمط القومية الراديكالية الذي ظهر في صفوف أعداد من المثقفين والضباط في السعودية والخليج في الخمسينيات والستينيات والذي غالبًا ما يحمل تعاطفات ناصرية أو بعثية ليس ثمة احتمال أقل في أن يجد له طريقًا نحو الصفوف الأمامية من الناحية السياسية في وقتنا الحاضر، ومع ذلك لا يزال هناك بعض المتعاطفين المتناثرين غير أن المرء لا يستطيع أن يستبعد بشكل كامل إمكانية حدوث انقلاب قومي راديكالي على الطراز الليبي في المستقبل.

"القبلية السياسية": أو التشاركية على النمط الخليجي

في المملكة العربية السعودية وبسبب موقعها المتفرد لاحتوائها على المدينتين المقدستين في الإسلام ونظرًا للأهمية التاريخية للحركة الدينية الوهابية والائتلاف الأصلي بين القبلية السعودية وتزمت الشيوخ الدينيين، الذي أفضى أصلًا إلى تشكيل الدولة، فإن بإمكان الأيديولوجيا الدينية أن تلعب دورًا حيويًا بشكل خاص في إضفاء سمة التماسك على الدولة وفي إخفاء بعض التناقضات المرتبطة بها.

ومنذ تشكيل الدولة ضُمت إلى نظام الحكم بشكل وثيق عشيرة آل الشيخ وهم مؤسسو الحركة الوهابية، أما القبليون فقد جرى ضمهم من خلال عدد من الوسائل بما فيها مشاريع التوطين المدعومة ماليًا، والتعيين في الحرس الوطني وهو جيش الدولة الموازي.

في دول بلاد العرب والخليج الأخرى فإن غياب مثل هذه الأيديولوجيا المتماسكة أجبر الدولة مثل ذلك التنسيق من خلال اللجوء إلى اتخاذ ترتيبات توافقية، وقد استخدمت وسيلتا الاستمالة والفرض معًا لإقامة تحالفات قبلية أدت إلى ظهور الدول المعاصرة.

ساهم خلدون النقيب في تطبيق نموذج تشاركي على دراسة دول بلاد العرب والخليج المعاصرة، فالتشاركية في نظره وسيلة لضمان هيمنة الدولة السلطوية على المجتمع والاقتصاد من خلال السيطرة على تجمعاتها الرئيسية، إما بطريقة ضمنية كما الحال في الكويت أو بطريقة صريحة كما هي الحال في اليمن.

ويحاجج النقيب بأن الممارسات التشاركية تمكن الحكام الخليجيين من استغلال القوى

الاجتماعية من خلال تقسيمات للعمل جديدة، وبالنسبة إليه فإن الأجسام الضمنية الرئيسية في الخليج هي الآتية: المجموعات القبلية التي تتعامل معها الدولة بواسطة شيوخها، العوائل التجارية الرئيسية، المؤسسات الدينية للسنة والمؤسسات الطائفية، وهناك أيضًا الطبقات الوسطى التي تتعامل مع الدولة على أساس عائلي أيضًا، وأخيرًا العمال في الحالات المحدودة التي توجد فيها طبقية عاملة محلية منظمة.

إن تشاركية الخليج قد تكون على درجة معقولة من القرب من مفهوم ألبرت شافله عن التشاركية الملكية، وبسبب الطبيعة التقليدية للنخبة الحاكمة والطريقة التي حققت بها سلطتها والأسلوب التي تطبقها به فإن هذه الأنظمة ذات طبيعة محافظة بشكل جلي، إنها بالأساس تشاركية قائمة على الجماعة مبنية على فرضية الجماعة القبلية الأولية تدعمها شريحة عليا مستمدة من المفهوم التقليدي للجماعة الإسلامية.

إن التشاركية المصدرة للنفط ليست محكمة من الناحيتين الرسمية والمؤسساتية فإنها على العموم ذات صفة ضمية في استراتيجيتها أكثر من كونها إقصائية.

إن "تنمية منجم الثراء" التي تتصف بها الاقتصادات المصدرة للمعادن، خصوصًا إذا حدث أن كان عدد سكان الدولة المعنية قليلًا كذلك تشكل عددًا أقل من الصعوبات أمام التراكم الرأسمالي بل حتى عددًا أقل من المشاكل بالنسبة إلى مستويات الاستهلاك، وعليه فإن تنمية منجم الثراء بفضل ديناميكيتها الداخلية لا تؤدي إلى "السلطوية البيروقراطية" التي اعتقد غ.أوديل أنها كانت ضرورية لإدامة العملية التنموية في البلدان غير المصدرة للمعادن. إن واحدة من الخصائص المميزة للتشاركية الخليجية هي هذا التفعيل لطبقة وسطى جديدة من الإنتلجنسيا ذات الرواتب، وتمكن المحاجة بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية الأنشطة الإنتاجية المؤداة في هذه الدول وحقيقة أن الطبقة العاملة فيها تكاد تكون أجنبية بالكامل فإن الطبقة الوسطى الجديدة تدخل الساحة وظيفيًا لتلعب في هذه الأنظمة الدور الذي تلعبه تقليديًا الطبقات العاملة في التشاركية التقليدية من الطراز اللاتيني. ومع ذلك فإن واحدة من المشاكل الرئيسية للتنمية القائمة على منجم الثراء هي أنها لا تستطيع أن تفرض حدودها على توقعات شتى المجموعات الاجتماعية.

الفصل الثامن

العلاقات المدنية-العسكرية

إن النمو في عدد العسكريين والإنفاقات العسكرية في أغلب البلدان العربية تمثل جانبًا هامًا من النمو الحاصل في جسم وعضلات الدولة في العالم العربي، إن المؤسسة العسكرية في الشرق الأوسط عمومًا أكبر حجمًا وأكثر كلفة من نظيراتها في أي مكان آخر من العالم الثالث، وضمن العالم العربي على الأخص كان لمصر وسوريا والعراق بعض من أكبر القوات المسلحة حجمًا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة.

في الحقيقة إن بلدان الشرق الأوسط هي أكثر البلدان استيرادًا للسلاح في العالم الثالث، وفي الواقع فإن خمسة بلدان هي من بين أكبر 12 مستوردًا للسلاح في العالم الثالث وهي: العراق ومصر وسوريا والسعودية وليبيا.

إن التوسع في حجم وكلفة المؤسسة العسكرية في معظم البلدان العربية قد عكس نفسه طبيعيًا في تنامي الدور السياسي للعسكر، ولكن حينما كان الدور في المراحل المبكرة الأقل مأسسة قد مال إلى أن يتخذ شكل انقلابات وحكومات عسكرية وشبه عسكرية، وفي الوقت الحاضر يميل العسكر بشكل متزايد إلى العمل من خلال علاقات متشابكة أقل ظهورًا.

أسباب التدخل العسكري

إن السبب الذي جعل العسكر يتدخلون على هذا النحو المتكرر في سياسة البلدان الشرق- أوسطية المعاصرة مسألة مثيرة للجدل. قال بعض الكتاب أن التقليد الإسلامي هو الذي يضع الأساس لهذا الارتباط الوثيق بين المحاربين والسياسيين، لكن الحكومات العربية منذ عصر العباسيين وما تلاه مالت إلى تجنيد أنواع متعددة من الجنود العبيد أو المرتزقة بحيث صارت الوظيفة العسكرية وبشكل تدريجي بعيدة عن متناول يد السكان الأصليين باستثناء جماعات قبلية أو جبلية معينة.

ونظر باحثون آخرون إلى التطورات الاجتماعية وقالوا بأن تفكك النظام التقليدي في العالم العربي يخلق عددًا من الفجوات السياسية التي لا يمكن ملؤها إلا بالبيروقراطية وبشكل خاص جناحها العسكري.

شدد مراقبون على أن العسكر في مسعى الدول النامية للحصول على الحداثة هم أكثر تأهيلًا من الكثير من المجموعات الأخرى لتولي منصب قياديّ لأنهم نسبيًا من بين قطاعات المجتمع الأكثر تعلمًا أو تنظيمًا أو توجهًا تكنولوجيًا ولقد جعلت هذه الحقيقة من العسكر شريحة بالغة الأهمية ضمن "الطبقة الوسطى الجديدة" لكثير من بلدان الشرق الأوسط.

يقول إعجاز أحمد: "في غياب بورجوازية مهيمنة وفي ظروف تكون فيها سياسة الجماهير سياسة عصيان مسلح في جوهرها فإن الدولة الطرفية تقوم على أساس من القسر والقمع الصريحين وهكذا يكون لدى الجهاز القمعي ميل متأصل في هذه الحالة للهيمنة على الجهاز السياسي أيضًا وفي مجرى السيرورة تميل القوات المسلحة إلى الاستيلاء على الجزء الأعظم من العائدات الوطنية. وهم عادة ينفذون عملية الاستيلاء باسم التنمية، وفي الواقع فإن أنظمة حكم عسكرية متعددة تبنت بوتيرة متصاعدة عددًا من الإصلاحات الاجتماعية-الاقتصادية الراديكالية. وتمثل تركيا ومصر والجزائر وسوريا والعراق بعضًا من أبرز الحالات في هذا الصدد.

إن السمات المشتركة الأوسع بين أنظمة الحكم العسكرية هي السمات التي استمدتها من منظماتها العسكرية: الميل باتجاه تطبيق التوحيد القياسي والمماثلة على الأفعال والمواقف ووجهات النظر والسلوك.

تفسير ظاهرة انحسار الانقلابات

بدايةً لقد مضت الأيام التي كان فيها بالإمكان الاستيلاء على السلطة من خلال حشد بضع دبابات، فالجيوش في الوقت الحاضر أكبر حجمًا وأشد قوة وأكثر تنوعًا بمدى أوسع، الأمر الذي يجعل من القيام بانقلاب جهدًا أشد صعوبة. فالشرق الأوسط الآن هو المتلقي لما يزيد عن نصف إجمالي الأسلحة التي يتزودها العالم الثالث وأكثر من ربع جميع شحنات الأسلحة في العالم.

وفضلًا عن ذلك فإن الحكام المعاصرين هم أشد حرصًا وتدقيقًا في اتخاذ التدابير ضد أي انقلابات محتملة.

ثمة سبب محتمل آخر لانحسار الانقلابات يتمثل في سجل الأداء الهزيل للعسكر خلال وجودهم في السلطة وقد يشكل هذا عاملًا لتثبيط عزيمة أي عناصر عسكرية أخرى تتملى فكرة الاستيلاء على السلطة لأنه لم يعد هناك نوع الثقة نفسه في أنها ستكون قادرة

على تأدية العمل، وإسرائيل الآن أشد قوة وأعمق رسوخًا مما كانت عليه منذ إنشائها في حين أن سجل التطور الاجتماعي-الاقتصادي في ظل العسكر لم يكن مثيرًا للإعجاب جدًا ولا استطاعت أنظمة الحكم العسكرية أن تنجح في توسيع الشرعية والمشاركة في مجتمعاتها. ثمة تفسيرًا آخر ممكنًا لقلة الانقلابات في الوقت الحاضر بالقياس إلى عددها السابق، وهو **أن النخبة العسكرية في الكثير من البلدان قد عززت موقعها في السلطة:**

أ) من خلال استخدام تقنيات فنية أشد تعقيدًا.

ب) من خلال إدماج نفسها بفئات وبأطراف من الطبقات والنخب الصاعدة، التكنوقراط و/ أو بورجوازية الدولة والبورجوازية التجارية.

إن الوضع الحالي للعسكر في العالم العربي يحمل مظهرًا متناقضًا إلى حد ما وفي حين تبدو أنظمة الحكم العسكرية باقية في السلطة مدة أطول فليس ثمة دليل على أن هذه الظاهرة تعكس بالضرورة قدرًا أكبر من الشرعية أو درجة أعلى من المشاركة أو الأداء الحسن، وقد يكون هذا ببساطة ناجمًا عن وجود آلية للسيطرة والقسر أشد قوة وأكثر تعقيدًا تطبقها أقلية استراتيجية متنعمة أو في أحسن الأحوال بورجوازية دولة يصاحبها عنصر معين من القصور الذاتي والعجز لدى النخبة العلمانية بوجه عام.

الجمهوريات الراديكالية والمجمع العسكري-الصناعي

إن مصر والعراق وسوريا والسودان واليمن الشمالي والجزائر وليبيا تحكمها منذ زمن حكومات قد جاء قادتها من صفوف القوات المسلحة، بل حتى في تونس حيث كان الرئيس الحبيب بورقيبة قد همش الجيش الصغير سياسيًا، خلع هذا القائد على يد زين العابدين بن علي وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية.

إن للعراق واحدًا من أقدم تواريخ أنظمة الحكم العسكرية فقد شهد النظام الملكي انقلابه العسكري الأول في العام 1936 بزعامة بكر صدقي. لكن سرعان ما قتل صدقي وتبع ذلك ارتباك في العلاقات العسكرية /المدنية منذ العام 1937.

وفي العام 1941 بلغ النفوذ العسكري مستوى أعلى خلال الفترة القومية القصيرة لوجود رشيد عالي الكيلاني في السلطة، وهي الفترة التي وضعت نهاية لها حينما دحرت القوات البريطانية الجيش العراقي ومهدت السبيل لعودة نوري السعيد.

كان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الزعيمين الرئيسين لثورة 1958 في البداية كان

قاسم هو صاحب المكانة الأعلى غير أن اعتماده المفرط على الشيوعيين شجع عارف على الإطاحة بقاسم لصالح قيامه وأخيه عبد الرحمن عارف بتأسيس توجه ذي سمة قومية أشد. كانت عملية تطهير الجيش من أي عناصر مشبوهة وبناء جيش عقائدي صرف قد اكتملت ومع حلول الوقت الذي تولى فيه صدام حسين السلطة كان الجيش قد تم تبعيثه بأقصى درجات الشمول والحزب قد تم شرطنته.

في سوريا بدأت الانقلابات في الحدوث بُعيد حصول البلاد على استقلالها وقضائها وقتًا ما مستمتعة بنظام شبه برلماني، وفي آذار 1949 قاد حسني الزعيم انقلابًا ضد حكم الوجهاء الراسخ الذي استمر في الحكم بعد نيل الاستقلال 1946 غير أن الزعيم سرعان ما أطيح به في انقلاب آخر حدث بعد بضعة أشهر بقيادة سامي الحناوي الذي أطيح به هو الآخر في السنة نفسها على يد العقيد أديب الشيشكلي الذي بقي في الحكم حتى العام 1954 وحتى عام 1958 مرت البلاد بفترة قصيرة أخرى من نظام شبه برلماني برئاسة شكري القوتلي الذي وافق على وحدة مصر وسوريا.

وفي النهاية تولى الضباط البعثيون الزمام وقَدِم إلى الواجهة جناح من البعث أكثر راديكالية من الناحية الاجتماعية من خلال انقلاب جديد في 1966، غير أن هذه المجموعة نُحيت جانبًا في العام 1970 على يد حافظ الأسد الذ كان يميل بصورة أكبر نحو جانب الجيش ، مع التأكيد على بناء الدولة والسياسات البراغماتية.

أما في مصر فقد كانت ثورة تموز 1952 تحت القيادة الرمزية للواء محمد نجيب والزعامة الحقيقية للعقيد عبد الناصر، كانت السمة الأهم فقد كانت المزج بين التظلمات المهنية الصرفة للعسكر وحالة الاستعصاء الاجتماعي والسياسي الأوسع، وكان الضباط الأحرار بالأساس ذوي رتب وسطى ويتحدرون من خلفية الطبقة الوسطى بالإضافة إلى عدد قليل من العناصر الموسرة والبورجوازية الصغيرة.

في أعقاب ثورة 1952 وحتى حرب الأيام الستة كان هناك مركزان للقوة على مستوى قمة الدولة، الرئيس عبد الناصر الذي كانت دائرة نفوذه الرئيسية هي الإدارة المدنية والجماهير والمشير عامر الذي كان ميدان نفوذه الرئيسي هو القوات المسلحة وشبكة كاملة من التنظيمات والفعاليات الملحقة بها.

لقد نجح العسكر بعدد من الطرق في تشكيل حكم الشريحة العسكرية حيث احتلوا ما

يزيد عن ثلث المناصب السياسية العليا خلال العهد الناصري وأفلحوا علاوة على ذلك في الحصول على تمثيل عال لهم ضمن المراتب العليا في سلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلية والاتحاد الاشتراكي العربي والقطاع العام الاقتصادي.

وبعد أن جاء الرئيس مبارك إلى السلطة في عام 1981 واصلت المؤسسة العسكرية عمومًا توسيع نفوذها وتتمتع القوات المسلحة في الوقت الحاضر بشبه استقلال ذاتي من الناحية المالية إذ تملك جناحًا اقتصاديًا مهمًا وصناعة أسلحة قوية ومتسارعة النمو.

بقي النفوذ السياسي للعسكر على درجة كبيرة من الأهمية منذ ثورة 1952 حيث كان رؤساء جمهورية مصر الأربعة منذ ذلك التاريخ كلهم ضباطًا في الجيش وقد حاول السادات تقليص الدور السياسي للعسكر من خلال تعيين وزراء مدنيين في مجلس الوزراء المصري ومن خلال إقصاء العسكر من موقعهم بصفتهم أحد مكونات الصيغة التشاركية للناصرية المعروفة باسم تحالف قوى الشعب العامل، ومع ذلك حينما اضطر السادات إلى الاعتماد على القوات المسلحة في العام 1977 لإخماد أعمال الشغب الواسعة المطالبة بالخبز كان من المحتم أن يتعزز من جديد دور الجيش بصفته لاعبًا سياسيًا في آخر الأمر.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي لعب الجيش دورًا رئيسيًا في تحديد أهداف وتوجهات الأمن الوطني للبلاد وطبيعة تحالفاتها الأجنبية، وعلى وجه الخصوص وجّهت انتقادات حادة للاعتماد المفرط على الولايات المتحدة بصفتها مزودًا للسلاح واستمرار المناورات العسكرية الأمريكية المصرية المشتركة بينما بقيت الولايات المتحدة مشدودة إلى الموقف الإسرائيلي.

المجمع العسكري-الصناعي

يقول بيل وسبرينغبور: "ومع تطور المجمعات العسكرية-الصناعية يصبح نفوذ العسكر على السياسة أكثر انتشارًا وأوسع قاعدةً وأضخم حجمًا، ولا يتوجب على الضباط أن يكونوا أعضاء في مجلس الوزراء أو البرلمان أو أن يقوموا بانقلاب من أجل الحصول على نفوذ مهم في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية الهامة".

لقد نما إنتاج السلاح في عموم الشرق الأوسط بوضوح تام، فمن بين الدول الثلاثة والعشرين من دول العالم الثالث التي تنتج السلاح إن خمسًا منها موجودة في الشرق الأوسط ،وفي العالم العربي تعد مصر منتجًا رئيسيًا للسلاح.

وهناك تطور موازٍ يتمثل في الجناح الاقتصادي للجيش الذي كان ولا يزال ينمو في حجمه ويتوسع داخل الاقتصاد المدني وفي مصر وسوريا والعراق والسودان يلعب الضباط عسكريون في الوقت الحاضر تشكيلة واسعة من الأدوار الاقتصادية والتقنية والاجتماعية سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي أو مع الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد نما الجناح الاقتصادي للجيش المصري نموًا هامًا على امتداد الثمانينات، وفي العام 1978 أنشئت الهيئة الوطنية للمشاريع الخدمية، وفي العام 1981 أسست الهيئة العسكرية للمشاريع المدنية التي ساهمت في شتى أشكال الأشغال العامة من قبيل إنشاء الطرق والجسور وشبكات الاتصالات البعيدة والمشاريع الهندسية الأخرى.

لقد شهدت سوريا والعراق والسودان كذلك توسعًا في الدور الاقتصادي لمؤسساتها العسكرية تمثل بوجه خاص في نشاطات مؤسسة الإسكان العسكري وشقيقاتها في سوريا وهيئة التصنيع العسكري وخليفتها وزارة الصناعة والإنتاج العسكري في العراق والمؤسسات الاقتصادية العسكرية في السودان واليمن.

آفاق ومقارنات

يمكن التوصل إلى استنتاج أن تطورات مشابهة إلى حد ما قد وسمت العلاقات المدنية-العسكرية في الجمهوريات الشعبوية في السنوات الأخيرة. وقد تميز النموذج المصري بالعوامل الآتية: كانت هناك عملية تمدين متدرجة للمناصب الوزارية وللمنظمات السياسية والإدارية الأخرى مقرونة بتأكيد متصاعد على مهنية القوات المسلحة وجهود متنامية تهدف إلى نزع السمات السياسية عن العسكر، علاوة على فرض السيطرة المدنية على الجيش.

حصلت تطورات مشابهة وإن كانت على نطاق أضيق في بلدان عربية أخرى مثل سوريا والعراق.

الملكيات المحافظة والمجمع العسكري-القبلي

إن البناء الحقيقي للقدرة العسكرية لم يكن ليقوم في السعودية وبلدان الخليج إلا بعد فورة أسعار النفط في السبعينات والثمانينيات حينما بدأت هذه البلدان بتخصيص مبالغ هائلة لهذا الغرض.

ومع ذلك وعلى الرغم من أن السعودية هي أكبر دول الخليج فإنها ليست في الحقيقة

دولة قوية من الناحية العسكرية.

يبدو أن السعوديين لم يحققوا سوى تقدم محدود وبطيء في تحسين فاعليتهم العسكرية ومن أسباب ذلك أن معظم النفقات الدفاعية كانت تذهب لتطوير القدرات التدريبية والقواعد والبنية التحتية بدلًا من تطوير القوة القتالية الفعلية.

بعد اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية أدرك السعوديون مدى ضعف أنظمة السيطرة والتحذير الجوية لديهم، وافقت الحكومة الأميركية على بيع حزمة طائرات الأواكس بكلفة 5.8 مليار دولار إلى السعوديين مما أدى إلى تحسين قدرة الردع السعودية ضد هجمات محتملة على حقول النفط.

المجمع العسكري-القبلي

إدراكًا من السلطات السعودية بأن ثمة إمكانية لقيام القوات المسلحة السعودية بالتدخل والإطاحة بنظام الحكم فإنها لجأت إلى مجموعة متنوعة من الأساليب للقضاء على هذا الاحتمال واشتملت هذه على منح المكافآت المالية والمادية وبشكل خاص لكبار الضباط وموازنة القوات العسكرية وشبه العسكرية ونشر الجيش النظامي في مواضع نائية من البلاد الواسعة الحجم.

وابتداءًا من أواسط السبعينيات تعززت جهود لتحديث الحرس الوطني لغرض موازنة الجيش النظامي ومعالجة أي انشقاق أو تخريب داخلي محتمل، ومع ذلك انكشفت نواقصه في أحداث مكة في تشرين الأول 1979.

وباستثناء الاضطهاد الفظ للشيعة في المنطقة الشرقية فإن نظام الحكم السعودي لم يشعر بحاجة حتى الآن لاستعمال قواته العسكرية أو شبه العسكرية المختلفة لممارسة القمع على سكان البلاد. واستمر نظام الحكم في الاعتماد وبشكل رئيسي على البنية القبلية التقليدية لمجتمع بلاد العرب مدعومًا بإجراءات ضمية محسوبة واحتواء المصادر المحتملة للمعارضة احتواءًا مدروسًا.

لقد شهدت الثمانينيات توسعًا آخر وتحديثًا للقوات المسلحة وذلك في جزء منه نتيجة للحرب الإيرانية-العراقية الطويلة الأمد. ولمّا كان النظام يعاني من نقص في الأفراد المهرة فإنه صار يتحرك بوتيرة متصاعدة إلى خارج الجماعة النجدية التقليدية لغرض قبول المتعلمين من الحجازيين وسنة وغيرها.

لقد أدت الاضطرابات الإيرانية في مكة خلال موسم الحج في العام 1987 إلى تقوية عرى التضامن في صفوف العائلة المالكة بدرجة أكبر وعززت توجهاتها المحافظة على الصعيد الداخلي والموالية للأميركيين على المستوى الخارجي.

واستنادًا إلى هلر وسافران فإن احتمال أن يقوم الضباط بمناصرة طبقة وسطى جديدة في المستقبل سوف يعتمد على عدد من المتغيرات الداخلية التي قد تشمل التظلمات المهنية و/أو الاجتماعية، التداعيات السلبية لهبوط عائدات النفط، المشاكل المتعلقة بفرص التوظيف والترقية أمام الطبقة الوسطى الجديدة، الإخفاق في تنظيم خلافة الحكم، الخلافات الرئيسية حول أسعار النفط و/أو اختيارات التنمية. أما الزنادات الخارجية المحتملة لتفجير حركة تمرد من جانب الطبقة الوسطى الجديدة فقد تشمل: نشوب نزاعات حدودية وتحديات إقليمية أو خلافات رئيسية مع الولايات المتحدة.

استدعاء القوات الأميركية إلى السعودية والحرب المشتركة ضد العراق، يضيف عوامل أخرى قد تساهم في عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي في السعودية،

أولًا: لقد كشف ذلك مدى انكشاف الاستراتيجي البالغ للكويت ودول الخليج الأصغر والسعودية أيضًا الزعيمة المفترضة لمجلس التعاون الخليجي.

إن هذه الأزمة جعلت السعودية تعلن خططًا لتوسيع قواتها المسلحة والأمنية بل لمضاعفتها خلال خمس إلى سبع سنوات ، وأعلنت دول خليجية أخرى عن نوايا مشابهة غير أنها جميعًا تعاني من نقص القوة البشرية نفسه.

من المرجح أن تؤدي صدمة الحرب وعواقبها داخل دول الخليج إلى مزيد من الاتساع في حجم الفجوة بين الداعين إلى المزيد من السيطرة والداعين إلى قدر من المشاركة ومن المحتمل أن تتسرب هذه الخلافات إلى داخل صفوف العسكريين وبينما يستمر وجود الأفراد الأجانب والنفوذ العسكري فإن وجود أفراد أجانب فوق تراب الوطن والتدخل الحتمي لبلدانهم في السياسات الوطنية سيصبحان مصدرًا لشعور بالإذلال لدى الناس عمومًا والعسكر خصوصًا.

آفاق ومقارنات

في المرحلة التوسيعية السهلة من عملية التحديث في دول الخليج فإن السياسات الضمية كانت ممكنة إذ جيء بواسطتها بعناصر من طبقة وسطى جديدة ناشئة إلى داخل

الساحة الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك فإن هذا النوع من أنظمة الحكم يختلف عن أنظمة الحكم الشعبوية النمطية من حيث إنه لا يعزز أو يدمج الطبقة العاملة التي تبقى بصرف النظر عن كل النوايا والمقاصد، أجنبية من حيث أصولها وبالتالي خارجية بالنسبة إلى النظام من الزاويتين الثقافية والسياسية.

لقد لاحظ كريستوفر كلافام أن الدول التقليدية لشبه الجزيرة العربية هي أكبر منطقة خالية من الانقلابات في آسيا ومع ذلك ليس ثمة ضمان في استمرارية هذا الوضع خصوصًا مع تناقص موارد منجم الثراء النفطي وانتهاء المرحلة السهلة.

من المحتمل أن يؤدي الهبوط في عائدات النفط مقرونًاباستمرار الأنماط التقليدية في توزيع الموارد إلى إثارة شعور حاد بالانسداد الاجتماعي فيما تمسي التوقعات المتصاعدة للطبقات الوسطى الجديدة محبطة بوتيرة متزايدة، كما أن استمرار وجود الأجانب سوف يضيف شعورًا حادًا بالظلم الوطني.

الفصل التاسع

النمو البيروقراطي: التنمية مقابل السيطرة

إن التطور البيروقراطي يمثل العلامة الدالة على تنامي العقلانية واستنادًا إلى نظريات النظام المفتوح فإنه يمثل ثمرة جهود التنظيمات الهادفة إلى التكيف لبيئات متقلبة.

مؤخرًا بدأ النمو البيروقراطي في اجتذاب الاهتمام بصفته ينطوي على اللاعقلانية واللا كفاءة، وكان البيروقراطيون يوصفون بكونهم العاملين على زيادة الميزانية إلى حدها الأقصى.

التوسع في الدور الاقتصادي للدولة

في الميدان الاقتصادي كان توسع أدوار الدولة هو الأبرز وشمل ذلك من الناحية العملية جميع بلدان الشرق الأوسط بصرف النظر عن الحجم أو التاريخ المؤسساتي-السياسي، أو الثروة أو المذهب الاجتماعي-السياسي.

يمكن للنظريات الديناميكية حول توسع المشاريع العامة أن تصنَف إلى ثلاث فئات: حَلَقية وخطية واعتباطية.

إن المؤشرات التي جُمعت حتى الآن توحي بأن على الرغم من أن التفسير الخطي قد يعلل المراحل الأولية لعملية الإنشاء قطاع عام اقتصادي في عدد من البلدان العربية، فإن توسع وتقلص ذلك القطاع قد يفسر بنجاح أكبر من خلال مزيج من العوامل الحلقية والاعتباطية.

لقد كان من الطبيعي بالنسبة إلى دعاة التصنيع المتأخرين في العالم الثالث وهم يعانون نقصًا في مهارات المقاولين التي كانت ستمكنهم من الشروع بعملية التصنيع أن يجتذبهم النموذج التنظيمي للرأسمالية المتأخرة بمصانعه ومشاريعه الكبيرة وبالأيديولوجيا الإدارية المصاحبة له.

يتسم بأهمية خاصة دور الحكومة المتسع بشكل كبيرفي تصميم وتمويل ومراقبة وتنفيذ الأشغال الاقتصادية والإنمائية. وبالمقارنة فإن الدول العربية اليوم ضالعة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة وواسعة بدرجة أكبر بكثير. فإن الملكية العامة حتى أربعينات

القرن العشرين لم تمتد إلى أبعد من أشغال الري والمرافق العامة إلا نادرًا وبحلول أواسط الستينيات كان القطاع العام في مصر والعراق وسوريا قد أصبح سائدًا في كل القطاعات باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة والإسكان والصناعات الصغيرة.

لقد نما الإنفاق العام الجاري والاستثماري معًا حتى بوتيرة أسرع في السبعينات على النحو الذي يمكن أن يًرى من المقارنة بين فترتي 0691-0791 و0791-5791 وكان للدفاع والتعليم والصحة حصة في تنامي الإنفاق العام، بيد أن الاستثمارات العامة كانت هي الأخرى تنمو بسرعة.

ولم تكن بلدان الخليج أقل حماسة من الدول الاشتراكية لتوسيع الدور الاقتصادي للدولة . في السعودية أدت فورة أسعار النفط إلى حالة يكتنفها شيء من المفارقة فعلى الرغم من استمرار الدولة بالتزام خطاب الاقتصاد الحر "دعه يعمل" فإن دورها الفعلي كان بلا ريب دولتيًا موجهًا.

النمو البيروقراطيّ في الأقطار العربية

نعني بمصطلح البقرطة أعني شيئين:

أ) النمو البيروقراطي أي التوسع في الهيئات العامة من النوع الذي يمكن قياسه بالزيادات التي تحصل في إعداد الوحدات الإدارية والأفراد بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق العام بما في ذلك الأجور والرواتب.

ب) التوجه الذي يهيمن فيه العنصران الإداري والفني على العنصر الاجتماعي.

وقد نمت البقرطة في جانبيها معًا نموًا واسعًا في العالم العربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وقد حدثت في جميع الدول.

هناك أربعة معايير تستخدم لقياس النمو البيروقراطي: ازدياد عدد الوحدات الإدارية، ازدياد عدد الموظفين الحكوميين، ازدياد الإنفاق الحكومي الجاري وضمن هذا الأخير ازدياد أجور ورواتب الموظفين.

النمو البيروقراطي في مصر

يعود تاريخ بنية الدولة الحديثة في مصر إلى عهد محمد علي الذي جاء إلى السلطة ، أما النمو غير المتناسب للمؤسسة الحكومية في البلاد فهو ظاهرة ليست بالجديدة، فمع ثورة 1952 نمت البيروقراطية العامة بسرعة واتساع أشد تحت تأثير سياسات النظام

الحاكم الهادف إلى توسيع النشاطات الصناعية وخدمات الرفاه والتعليم المجاني ، وكان النمو أخّاذًا بشكل خاص في أعقاب الإجراءات الاشتراكية.

أما بالنسبة إلى القوة البشرية فإن البيروقراطية الحكومية كانت توظف في العام 8791 أكثرمن 1,900,000 شخص وإذا ما أضيفت شركات الدولة فإن المؤسسة الحكومية كانت في بداية العام 1978 توظف حوالي 3,200,000 موظف وعامل.

أما النفقات البيروقراطية بقيت هي الأخرى عالية جدًا.

إلا أن البيروقراطية التقليدية لا الإنمائية هي التي استقبلت الجزء الأكبر من الموظفين الجدد، كما أن نمو الموظفين العامين كان يميل إلى أن يكون أوسع نسبيًا في المراتب العليا لكل فئة من فئات البيروقراطية.

أما إذا نظرنا إلى التوسع من زاوية القطاعات فنجد أنه لم يكن في صالح عدد من القطاعات الإنمائية وباستثناء قطاع الصناعة والبترول حيث نما عدد العاملين بنسبة 145,2% في أعقاب فورة أسعار النفط.

أما الإنفاق العام فهو الآخر لم يتقلص عمومًا نتيجة لتبني سياسة الانفتاح بل إن النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من 48,7% في 1976 إلى 62,9% في 1981/1982.

وزادت الإنفاقات على القانون والنظام من 91,5 مليون جنيه مصري في 1976 إلى 241 مليون جنيه مصري في 1980/198. كما أن الإنفاق العسكري أخذ يواصل صعوده.

وبالمقابل، بقي الإنفاق على التعليم دون تغيير وبقيت حصته من إجمالي الاستهلاك على حالها تقريبًا، غير أن الإنفاق على الصحة العامة انخفض.

النمو البيروقراطي في المشرق

العراق

تعود بدايات البيروقراطية العراقية الحديثة إلى العام 1920 حين أُنشأت ثماني وزارات وبحلول عام 1968 كان عدد الوزارات قد ارتفع إلى ثماني عشرة، ثم صعد إلى العشرينيات الأعلى خلال أواسط السبعينيات.

أما عدد موظفي الحكومة فإنه لم يكد يتعدى 3000 في العام 1920 غير أنه ازداد ليبلغ 10000 في العام 1938 و 20000 عام 1958.

أما بالنسبة إلى الإنفاق العام فإن الأرقام التفصيلية أكثر شحة لكننا نعلم بوجه عام أن إنفاق الحكومة المركزية والمشاريع العامة بصفته جزءًا من الناتج المحلي العام.

سوريا

عند الاستقلال كانت في سوريا أقل من عشر وزارات وهو عدد زاد عن الضعف بحلول الثمانينيات ليبلغ أربعًا وعشرين. كما أظهر عدد مؤسسات القطاع العام زيادة مشابهة.

في مجال التوظيف كان هناك في سوريا عام 1982 حوالي 4% من نسبة السكان موظفين حكوميين يعملون في سلك الخدمة المدنية والقطاع العام، وبالنسبة إلى إجمالي القوة العاملة عام 1979 فإن الموظفين الحكوميين كانوا يمثلون 20% من إجمالي العاملين.

في العام 1983 بلغ الإنفاق الجاري في سوريا 56.8%من إجمالي الإنفاقات، أما الإنفاق على الأجور والرواتب في السنة نفسها بلغ 6,81% من الإنفاقات الجارية.

الأردن

كان نمو المؤسسات يسير على خطوط التوسع الاعتيادية حيث كانت هناك بحلول أوائل الثمانينيات 22 وزارة وحوالي 38 مؤسسة عامة ذات تخصصات مختلفة.

قدرت القوة العاملة في الأردن بحوالي 81% من السكان في العام 1979.

أما زاوية الإنفاق نجد أن الإنفاقات الجارية في ميزانية الدولة كانت تبلغ نصف الإجمالي في عام 18981.

النمو البيروقراطي في دول المغرب

تونس

زاد عدد الوزارات في تونس زيادة خفيفة بُعيد حصول البلاد على استقلالها 1956. كما نما عدد المشاريع العامة من بضع منافع عامة عشية الاستقلال إلى 61 شركة في العام 1961 ثم إلى ما يزيد عن 300 مشروع في أوائل الثمانينيات.

ازداد عدد الموظفين العامين بمن حوالي 30000 إلى 52000 عام 1964.

وفي العام 1982 كان الإنفاق العام يمثل 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

الجزائر

إن الجزائر مميزة إنما في الاتجاه المعاكس لأنها كانت من الناحية الفنية جزءًا من فرنسا فإن إدارتها الإقليمية كانت تتم على يد أوروبيين وفق القوانين الفرنسية وكانت النتيجة حينما حصلت على استقلالها بعد حرب التحرير كان هناك أقل من 30000 مستخدم

ومساعد محلي، وحينما وجدت الحكومة الوطنية الجديدة نفسها في ما يشبه فراغًا قانونيًا ومؤسساتيًا، فإنها مدت صلاحية نفاذ القوانين والأنظمة الفرنسية بينما أخذت تصدر المزيد من تشريعاتها هي وعينت أعدادًا كبيرة من جبهة التحرير الوطني ووسعت التعليم بأقصى درجة، وأُرسل أفراد على عجل إلى فرنسا لغرض التدريب ما فسح المجال أمام نمو عدد العاملين في صفوف البيروقراطية بحوالي 30% في السنة الأولى بعد الاستقلال.

بأواخر الثمانينيات كان للجزائر 26 وزارة وحوالي 39 مؤسسة عامة وكانت تشغل حوالي 4% من السكان، أما أجور الموظفين فقد مثلت في أوائل التسعينيات نسبة 25% من النفقات الجارية.

النمو البيروقراطي في الخليج

السعودية

دشنت البيروقراطية السعودية في خمسينيات القرن العشرين، وكان نموها خلال العقود الثلاثة الأولى من حياتها بارزًا. وزاد عدد الوزارات إلى عشرين، وتم تأسيس أكثر من أربعين هيئة وشركة عامة، أما موظفو الخدمة المدنية فقد ازدادوا إلى ما يقرب من 37000 في 2691 ثم إلى 85000 في 1970 ثم 245000 في 1979

وقد عبرت فورة أسعار النفط عن نفسها بصورة ارتفاع ضخم في العوائد قفز بشكل دراماتيكي بالغ، ثم تلت ذلك في الحال زيادات كبيرة في الإنفاق. فازدادت الرواتب والمنافع بشكل لافت ، أما الإنفاق الجاري فقد نما بشكل ملاحظ.

الكويت

تطورت الإدارات والمديريات إلى عشر دوائر في العام 1959 ثم حولت إلى وزارات وأضيف إليها عدد من الوزارات، ونما مستخدمو الحكومة نموًا ملحوظًا، ونما الإنفاق الحكومي نموًا كبيرًا هو الآخر وزادت الأجور والرواتب بقدر مماثل.

الإمارات العربية المتحدة

لقد شكلت الحكومة الفيدرالية الأولى مباشرة بعد إعلان الاتحاد 1971، ازداد عدد المديريات الحكومية في أبي ظبي إلى 25 مديرية وتشكل أول مجلس للوزراء.

وازداد عدد الموظفين الحكوميين بصورة ملحوظة، كما أن التوظيف العام على المستوى الاتحادي نما هو الآخر بمعدل لافت.

تفسير التوسع

إن أسباب تضخم البيروقراطية متعددة وتبدو الأسباب الآتية على جانب خاص من الأهمية: المكانة التقليدية للوظيفة الحكومية، الاعتقاد القوي بالدور الإنمائي للبيروقراطية، أهمية الوظيفة الحكومية في إقامة العلاقات التي تعد ضرورية لمزاولة العمل الخاص، وربما تأثير النموذج المصري بصفته مثالًا يحتذى وكذلك من خلال الدور الذي يلعبه العدد الكبير من المصريين العاملين في الكثير من الأقطار العربية.

إن بعضًا من أسباب النمو البيروقراطي ظاهرة الاتساع الهائل في التعليم العالي الرسمي الذي لا صلة له أبدًا بالاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات القوة البشرية للمجتمع. وتحت ضغط الناس الطامحين إلى بلوغ درجة أعلى من المهابة الاجتماعية وعلى ضوء الاعتقاد الواهي بأن التأهل المتسع ينتج نموًا اقتصاديًا فقد شهد الشرق الأوسط حالة قوية مما صار يعرف بمرض الشهادة الدراسية.

هناك سبب آخر رئيسي للتوسع في حجم البيروقراطية الحكومية يُعزى إلى تنامي الطبيعة الريعية للدولة خصوصًا بتأثير فورة أسعار النفط.

الطريق المسدود في إدارة التنمية

أوضح ماركس كيف أن البيروقراطية تبقى في الوجود بإظهار نفسها في صورة مجسد المصلحة العامة، وفي الشرق الأوسط تفعل البيروقراطية الشيء نفسه لكنها تقوم بإظهار نفسها في صورة الأداة الرئيسية للتنمية، وقد اعتمد الزعماء الشرق-أوسطيون على البيروقراطية لا لأداء وظائف القانون والنظام التقليدية فحسب بل لإقحامها في الصناعة والتجارة والتعليم والثقافة وما إلى ذلك.

وحينما كانت السلطات تكتشف في منتصف الطريق أن البيروقراطية كانت قاصرة على التأهيل للتعاطي مع عبء ثقيل كهذا، كانت السلطات تعلن أنه من أجل الحصول على إدارة تنموية ناجحة يجب أولًا أن تكون هناك تنمية إدارية فعالة.

لقد تبنت الجهود الرامية إلى الإصلاح الإداري معتمدة على علم الإدارة عددًا متنوعًا من المقاربات منها ما يلي:

- إصدار تشريعات جديدة واستكمال القوانين والأنظمة القائمة.
- التنظيم وإعادة التنظيم.

-إدارة الأفراد.

-في مجال التمويل العام وإدارة الاقتصاد وضع ميزانية للأداء أو للبرنامج...

وفي محاولة لتطبيق شتى وسائل الإصلاح الإداري كانت البلدان العربية تميل إلى اتباع مجموعة من المراحل المميزة:

-في مرحلة أولى، جرى التأكيد على التشريع الجديد خصوصًا في مجال شرعنة وترشيد وتنسيق الأفراد وأنظمتهم في جميع القطاعات وعلى امتداد البلاد كلها.

-في مرحلة ثانية، إنشاء دائرة أو هيئة للخدمة وتأسيس معهد لتدريب موظفي الخدمة المدنية.

-وفي مرحلة لاحقة فإن الدعوات الرامية إلى تبسيط إجراءات العمل سوف تؤدي حتمًا إلى بذل الكثير من المحاولات الهادفة إلى إعادة التنظيم.

-وفي مرحلة أخيرة سوف يكتشف أنه على الرغم من أن التوحيد القياسي القانوني لأنظمة الأفراد كانت له بعض الفوائد التي لا يمكن نكرانها.

بحلول السبعينيات أصبح واضحًا بعكس التوقعات أن استراتيجيات إدارة التنمية أو سياسات التنمية الإدارية التي كانت تتبع كانت عاجزة عن حل مختلف المشاكل على النحو الذي كان مؤملاً.

أولًا: نشأت المشاكل الآتية بخصوص إدارة التنمية: تراجع في الزراعة والريف أما في الحضر فاكتظاظ سكاني وانحلال وبروليتاريا راكدة متنامية ومحبطة وصعوبات حادة في ميزان المدفوعات...

ثانيًا: في مجال الإصلاح الإداري، فإن التغييرات التي شُرع بها لم تكن كافية مطلقًا ولا مرضية تمامًا سواء بالنسبة إلى الشرائح الزبائنية أو إلى القيادة السياسية.

وعندئذٍ ظهر تفسير مقترح وحل: إن المفاهيم جيدة غير أن التطبيق كان سيئًا، إن التخطيط كان كاملًا غير أن التنفيذ كان قاصرًا.

لا يمكن فصل التنفيذ عن التخطيط بصفته سببًا محتملًا للفشل، والتنفيذ يستلزم دعمًا سياسيًا من جانب القادة وتفانيًا من جانب المراتب الإدارية الأدنى، وتعاونًا من جانب الجمهور، وتنسيقًا على جميع المستويات.

إن البيروقراطيات الشرق-أوسطية عمومًا لم تنجح في حل معظم لمشاكل التنموية

لمجتمعاتها، فالفقر مقيم وفشل التصنيع القائم على التكنولوجيا المكثفة في استحداث عدد كافٍ من الوظائف لاستيعاب قوة عمل متوسعة بوتيرة سريعة.

تعد دراسة أجراها بالمر والنقيب سلسلة لافتة للمشاكل الإدارية التي تواجه العالم العربي وهي أربع فئات رئيسية: المشاكل المتعلقة بالبنية والتنظيم، وتلك المتعلقة بالاتجاهات والسلوكيات البيروقراطية، ثم تلك المتعلقة باتجاهات وسلوكيات الزبائن، والمتعلقة بالمداخلات السياسية في البيروقراطية.

وظائف السيطرة للبيروقراطيات العربية

إن الحكام يصابون بنفاد الصبر مع البيروقراطية الآلية بسبب ذرائعيتها المتسمة بضيق الأفق والارتكاز على الروتين والافتقار إلى المرونة والتي تبدو عاجزة عن مواجهة تحديات الابتكار والتحشيد التي تنشأ مع التنمية غير أنهم يجدون في البيروقراطية الآلية بتراتيبها المفصلة وسلسلة القيادة المتشددة فيها أداةً ثمينةً للسيطرة.

ومن المتوقع في مثل هذا النظام القائم على الوعي بالسلطة أن تكون الوزارات منهمكة نمطيًا في عملية تنافس مع وحدات أخرى في الحكومة من أجل الحصول المخصصات المالية لا بصفتها وسيلة لتنفيذ برامج معينة بقدر ما هي اختبار مستمر لموقعها داخل التراتبية البيروقراطية. وعندئذٍ يمضي عنصر معين من الفساد المقبول شوطًا معقولًا باتجاه ضمان ولاء الموظف وسوف لا يقتصر الأمر على استفادته من هذه الحالة بل إنه سيظل دائمًا تحت تهديد إمكانية قيام السلطات باتخاذ قرار بوضع حد لذلك التسامح والشروع بتطبيق القانون.

إن ديناميكيات عملية البقرطة يسيرة جدا على الفهم في مجتمع إروائي ذي تقاليد دولة قديمة مثل الدولة المصرية، لكن فهمها أصعب على المجتمعات البدوية المعروفة بالاستقلالية الذاتية والفردانية لدى سكانها القبليين. وبكلمة أخرى فإن البدوقراطية والبيروقراطية تبدوان متناقضتان في ما بينهما تناقضًا كاملًا.

إن حكام الدولة النفطية يقومون بمكافأة المواطن بواسطة إيجاد بيروقراطية وتوسيعها وإدامتها عبر التوظيف الباذخ في مؤسسات الحكومة مقابل إيقاف الحروب القبلية القديمة ومقابل القبول الضمني بالسيادة السياسية لقبيلة واحدة أو لجزء من قبيلة على الآخرين.

الفصل العاشر

اللبرلة الاقتصادية والخصخصة:
هل الدولة العربية في تقلص؟

إن أواخر السبعينيات والثمانينيات كانت ستؤشر خطابًا جديدًا يدور حول الانفتاح واللبرلة والخصخصة، غير أن برامج الخصخصة لم تأت في أعقاب إجراء تقييمات تجريبية لأداء القطاع العام ولم تنشأ من ضغوط مارسها متعهدون محليون بل إنها تمثل بشكل رئيسي سياسة عامة تم تنفيذها استجابة للأزمة المالية للدولة وتحت ضغط/إغراء الرأسمالية المعولمة ومؤسساتها الدولية.

إن المحاجة المألوفة لصالح الخصخصة تقول بأن المشاريع العامة أقل كفاءة من المشاريع الخاصة فهي تعاني من تضخم وظيفي وتكاليف إدامتها باهظة وربحيتها هزيلة وإنتاجية عواملها متدنية، وثمة زعم بأن جزءًا من عدم كفاءتها ناجم عن الإفراط في التدخل السياسي أو التنظيم البيروقراطي.

إن المحاجة المؤيدة للخصخصة تقدم عادة بصفتها النظير المنطقي للمحاجة المناهضة للقطاع العام، ويفترض أن تنمو الكفاءة التحصيصية مع المنافسة ويفترض أن تصاحب القدرة الإنتاجية حقوق الملكية الفردية بدرجة أشد قربًا، ويمكن ذكر بعض مغريات لخصخصة الأخرى: الحد من سلطة الدولة، فتح الباب أو توسيع المجال أمام المزيد من الناس لتملك الأسهم، وتقليص إنفاق الحكومة الباهظ.

وبطبيعة الحال فإن هذا ليس سوى نظرية لا غير وفي واقع الحال قد لا توجد جماعة أو مقاولين/رجال أعمال ديناميكية قادرة على إدارة قطاع خاص قيادي، وبالتالي "إن الخصخصة في السياق الغربي بما في ذلك اليابان قد تعني الرجوع عن التأميم، ومع ذلك بالنسبة للعالم الثالث فبما أن هناك افتقارًا إلى المستثمرين الخاصين فإن الخصخصة قد تعني تدويل قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني"(هايله-مريم ومنغيستو)

كما أن الارتباط بين الملكية والكفاءة/ الربحية هو أيضًا شيء مفترض أكثر من كونه مبرهنًا عليه بصورة تجريبية.

وكما يعترف خبيران في البنك الدولي فإن عددًا كبيرًا من المشاريع العامة في العالم

النامي كانت في الأساس شركات خاصة فاشلة جرى تأميمها لتفادي إغلاقها وما يتبع ذلك. إن ثنائية العام/الخاص القائمة على أساس الملكية لا تشكل بالضرورة القضية الأساسية عند مناقشة موضوع الكفاءة في البلدان الأقل نموًا وقد تكون القيادة والإدارة عاملين أكثر جدًا من البلدان النامية بإجراء دراسات تجريبية خاصة بها حول أداء قطاعاتها العامة، وقد كانت على العموم مستعدة لأن تتقبل كلام الخبراء القادمين من البلاد الصناعية ومؤسساتهم الدولية.

في الدول المركزية وهي بلدان رأسمالية متقدمة تكون الخصخصة منسجمة مع المعايير الأيديولوجية السائدة، ذلك أن هناك توافقًا في المجتمعات الرأسمالية بين الحالات الثلاث للبنية الاجتماعية: القاعدة الاقتصادية، البنية القانونية والسياسية، وأشكال الوعي الاجتماعي. كما أن ثمة دولًا أقوى قد تكون أفضل في ميدان الخصخصة، وإن امتلاك شبكة المؤسسات اللازمة لأي عملية إعادة هيكلة اقتصادية والتمتع بدرجة من الثقة بالنفس كافية لجعل اللجوء إلى استعمال العنف الفج والقمع المكشوف أقل ضرورة، يجعلان من المحتمل أن تكون الدولة القوية على درجة من التأهل للقيام بالخصخصة أعلى من الدولة الضارية.

أنماط الخصخصة

هنالك ثلاث مقاربات رئيسية وسبعة أنماط رئيسية للخصخصة.

أ-المقارات الإدارية-التنفيذية التي غالبًا ما تمثل خطوة ممهدة أو مرحلة مبكرة للخصخصة.

وهناك في هذا الصدد أسلوبان رئيسيان:

1-إن الحكومة لا تقوم ببيع الأصول المملوكة ملكية عامة بل تسمح لمجالس الإدارات في الشركات شبه الدولتية بالتصرف بها بصورة مستقلة تقريبًا فتكون بهذا قد خصخصت الإدارة والعمل بهذا القدر أو ذاك مثل مصر للطيران.

2-تصدر الحكومة قرارًا يقضي بقيام متعهد خاص بإدارة بعض أصولها لقاء راتب أي بموجب عقد خارجي.

ب-المقاربات الشعبوية: إن الوسائل ذات التوجه الشعبوي التي يوجد منها ضربان رئيسيان تجعل بالإمكان التحرك باتجاه الخصخصة من دون إثارة مخاوف من حصول استيلاء

رأسمالي وشيك على الاقتصاد:

3-بيع خدمة عامة أو مشروع عام إلى جمعية تعاونية. ونتذكر بأن معظم أنظمة الحكم الاشتراكية والشعبوية في الشرق الأوسط كانت على الدوام تستلزم وجود قطاع تعاوني إلى جانب قطاع الدولة والقطاع الخاص، ولقد لعب هذا القطاع التعاوني دورًا واضحًا في أقطار معينة خصوصًا في الزراعة، وفي معظم الحالات كانت التعاونيات تخضع لمراقبة الدولة الحثيثة، وكثيرًا ما تؤدي الخصخصة الشعبوية إلى نقل الملكية الحقيقية إلى رابطة تعاونية للعمال أو المنتجين أو المستهلكين.

4-من خلال تملك الموظفين للأسهم حيث تكون حقوق الموظفين بشراء الأسهم إما متساوية أو بالارتباط مع مستوى أجر كل موظف.

ج-المقاربات الرأسمالية: في الخصخصة الرأسمالية إن ملكية ما كان ذات مرة ملكية عامة قد تحول الآن بشكل صريح إلى كل من هو مستعد للشراء، وقد يتخذ أشكالًا شتى:

5-البيع الجزئي لأصول مملوكة ملكية عامة،إن هذا الخيار ينطوي على مشروع شبه خاص وقد تقوم الحكومة في الواقع بتحديد بيع الأصل العام بنسبة 49% أو 51%.

وهو يتمتع بجاذبية خاصة في أوساط البلدان النامية لأنه يتجنب الصدمة السياسية الفجائية، ولأن من الصعب بدرجة قصوى تأمين نسبة كبيرة من رأس المال المحلي المطلوب للخصخصة.

6-الخصخصة الشاملة من خلال بيع جميع الأصول المملوكة إلى الجمهور أو إلى أحد المتعهدين. تتسم هذه العملية عادة بكونها ذات طابع سياسي بدرجة عالية، يتم اللجوء إليها في الأقل لغرض تصفية حسابات كما لغرض تحسين إنتاجية.

7-إن نظام الخصخصة الشاملة من شأنه أن يشهد نهايةً لجميع الامتيازات والاحتكارات الحكومية في حقل الاقتصاد والخدمات، ويتحقق هذا إما بإغلاق الخدمة الحكومية وتحويل جميع نشاطاتها إلى القطاع الخاص من خلال التعاقد أو من خلال السماح للمتعهدين الخاصين بالتنافس بحرية مع خدمة حكومية قائمة.

المحفزات المحلية مقابل المحفزات الدولية

ليس ثمة شك أن النظام الرأسمالي العالمي بمجموعه يشهد أزمة اقتصادية من الانكماش والنمو المحدود وانعكست هذه الأزمة في حالات كثيرة على شكل أزمة مالية للدولة.

ومع ذلك تبدو الاقتصادات الرئيسية آخذة بالابتعاد عن مفهوم دولة الرفاة والتوجه بصورة

أشد نحو مفهوم الدولة التنافسية، وفي هذا النموذج لا يتوقع من الدولة أن تعمل بصفتها متعهدًا مباشرًا ولا حتى مجهزًا للخدمات بل ينتظر منها أن تهيىء المشهد لحياة أعمال أكثر تنافسية، تشمل تتجير قطاع الدولة نفسه علاوة على إعادة تسليع رأس المال والعمل. من الطبيعي أن يكون من شأن الاقتصادات الصغيرة أن تجد من الصعب عليها أن تقاوم ضغوط وإغراءات الرأسمالية العالمية المعاصرة في مرحلتها العولمية الحالية وتتميز الدول الشعبوية ذات الموارد الاقتصادية والمالية الضحلة بأنها الأكثر تعرضًا للأخطار.

إن أفراد الطبقة الحاكمة في مثل هذه الدولة التي كثيرًا ما تتكون بنسبة طاغية من الضباط والتكنوقراط والبيروقراط، ليسوا في الواقع اشتراكيين متفانين حتى وإن كان من المحتمل أن تكون المصطلحات الاشتراكية قد خدمت أغراضهم، وفي الوقت نفسه فإن خشية الدولة من العبث بعمود الرفاه لشرعيتها مقرونة بالميول الرأسمالية الاستهلاكية لبورجوازية الدولة، تؤدي إلى نشوء أعباء مالية ثقيلة تجبر الدولة على أن تحيا على ما يتجاوز الوسائل المتوفرة لديها وعلى أن تغالي في الاقتراض في آخر الأمر داخليًا وخارجيًا معًا.

تناول جون آيكنبري الدول داخل ساحات وطنية ودولية مستخدمةً استراتيجيات مختلفة تستهدف مجاراة مشاكل التكيف، ويقدم ثلاث افتراضات:

(1) الدول تسعى إلى تقليل تكاليف الحكم إلى أدنى حد وإلى رفع قدرة التنافسية الوطنية إلى أقصى حد.

(2) إن للسياسات الدولية تكاليف تحكم أقل من السياسات المحلية.

(3) إن للسياسات الهجومية مكاسب تنافسية أعلى من السياسات الدفاعية.

حالات قطرية

مصر

يمكن القول إن مصر بمعنى معين هي أم اللبرلات العربية ومثلما كانت هي البلد العربي الأول الذي ناصر فكرة قيام قطاع عام قيادي خلال الخمسينيات والستينيات فإنها كذلك أصبحت الدولة الأولى التي جربت اللبرلة الاقتصادية والخصخصة، اعتبارًا من أواسط السبعينيات وما تلاها.

أما عملية الخصخصة في مصر في مصر فإنها سارت بوتيرة بطيئة وإن كانت متنامية بصفتها جزءًا من الباب المفتوح، وكثيرًا ما كانت الخصخصة وسيلة لتبديل نقاط التأكيد داخل سياسة الانفتاح الأوسع حجمًا. كانت عمليات الخصخصة تنطوي على إيجاد مستوى

أعلى من الإدارة التنفيذية ضمن القطاع العام يسمح بموجبها لكل شركة أن تدير شؤونها الخاصة بطريقة تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلال الذاتي وتكون ذات توجه سوقي أكبر وبالتالي ذات توجه ربحي أكبر على وجه الخصوص.

ولقد بلغت سياسة الخصخصة ذروتها الرسمية في العام 1987 حينما صادق البرلمان على مشروع قانون جديد جعل شتى أنواع التصفية ممكنة.

لقد اتبعت الخصخصة في مصر منهجًا هادئًا متدرجًا بدلًا من اتباع استراتيجية الدويّ الأعظم وبالرغم من أن رأس المال المحلي قد رحب بالسياسات الجديدة، بينما كان رأس المال العالمي يشجعها فلا تزال الخصخصة في مصر سياسة عامة في الأساس تتبعها الدولة تحقيقًا لأغراضها الخاصة. وكان الدور المهيمن المتواصل للدولة يعني أن الخصخصة لم تتضمن بالضرورة رفع الضوابط بل أصبحت مهمته بإعادة سن الضوابط.

وأصبحت الدولة عاجزة عن الاستمرار في أداء وظيفة التنمية ووظيفة الرفاه الاجتماعي معًا وفي آن واحد، غير أنها لا تزال بورجوازية دولة متخندقة وحريصة على الإبقاء على تميزها في السلطة والثروة.

إن من أسباب شحة الاستثمار الأجنبي في مصر: انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة علاوة على انفصال مصر عن بقية العالم العربي في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. لكن هناك أيضًا البيروقراطية المصرية سيئة الصيت بثقلها الجسيم وإجراءاتها البطيئة والمتصلبة والمعقدة.

كما أن سبب من الأسباب أن نظام الحكم لم يكن صلبًا وقويًا بما فيه الكفاية لكي يكون قادرًا بشكل تام على تفكيك وظائف الرفاه الاجتماعي المتوارث للدولة، وتعويم القوة العاملة المصرية بصفتهم عمالًا منفردين في سوق عمل حرة واقعة تحت سيطرة الدولة وانضباطها على شاكلة القالب الكوري.

من الجهة الأخرى كان الاتجاه السائد داخل الحكومة والنخبة البيروقراطية يفضل تعاون القطاع العام مع رأس المال الأجنبي على هيئة مشاريع مشتركة مباشرة. وقد رأى البعض في هذا سبيلًا لإنقاذ القطاع العام من أزمته المالية والإنتاجية بينما رأى آخرون فيه فرصة لتحسين أعمالهم وآفاق استثمارهم.

أما رأس المال العالمي فقد رحب بحذر بالتعاون مع القطاع العام الذي يتمتع بموقع

مهيمن على الموارد البشرية والتنظيمية في البلاد والذي لا يزال يمتلك عددًا من المزايا الاحتكارية والتفضيلية داخل الاقتصاد، علاوة على امتلاكه عددًا من القدرات السياسية والإدارية الهامة.

تونس

عندما حصلت تونس على استقلالها عام 1956 كانت بورجوازيتها الصغيرة المتكونة بصورة رئيسية من صفوف الإنتلجنسيا، محدودة جدًا في حجمها لأن معظم النشاطات الاقتصادية كانت واقعة تحت هيمنة الشركات الاحتكارية الاستعمارية أو المتعهدين الفرنسيين الخاصين. وبما أن القطاع الخاص الأهلي كان صغيرًا سرعان ما تبنت الدولة سياسة تدخلية على نحو حاسم، كانت تنسب للقطاع العام دورًا مركزيًا بينما ترغم القطاع الخاص على التوجه نحو النشاطات التي تعد مكملة لأعمال الحكومة.

بينما ظهر نموذج تنظيمي شبه تشاركي ضُمت إليه الحركة العمالية وأُجبر التجار الكبار نسبيًا على توجيه رأسمالهم باتجاه دعم قطاعي الصناعة والسياحة.

وكان هناك نموذج مألوف في الممارسة تقوم الدولة بموجبه باستهلال الاستثمارات والنشاطات في مجال محدد لكي تشير إلى إمكانيات ذلك المجال وما ينطوي عليه من مردودات إيجابية للقطاع الخاص. كان ذلك واضحًا بشكل خاص في القطاع السياحي.

أما في الصناعة فقد كان استثمار الدولة هو المهيمن إذ كان يمثل زهاء أربعة أخماس الإجمالي خلال الخطة العشرية للتنمية 1962-1971

وبالمقابل فإن التعاونيات الزراعية الأسبق زمنًا التي كانت قد شكلت جانبًا هامًا من السياسات الاجتماعية-الاقتصادية للحزب الحاكم الوحيد كانت بحلول أوائل السبعينات في طور التفكيك على مراحل.

كان لدى تونس في الثمانينيات حوالي 300 مشروع عام كانت مندرجة في القطاعين الاقتصادي والتقني بدلًا عن أن تكون منظمة تحت سلطة مؤسسات قابضة عامة، أما دور المشاريع العامة فقد كان ينظر إليه على النحو التالي: تشجيع التقنيات الجديدة، نشر النشاطات الإنمائية خارج المناطق المفضلة تقليديًا، تدريب الأفراد، وتعزيز القطاع الخاص.

وبعد أن التمست الحكومة التونسية المساعدة من صندوق النقد الدولي طلب الصندوق منها أن تشرع بتطبيق برنامج التكييف البنيوي لقاء قيام الصندوق بتوفير تسهيلات ائتمانية جاهزة عند الاقتضاء وكان البرنامج يستلزم الحد من توفير التسهيلات الائتمانية وتعويم

الأسعار بحلول العام 1991 وبلبرلة أسعار الفائدة وإلغاء الدعم الحكومي ولبرلة الاستيرادات وتقليص الحماية بحلول 1991 والحد من الطلب المحلي من خلال تجميد الأجور وتسريع معدل الخصخصة في مجالات اعتبرت قادرة على الاستفادة من زيادة المنافسة.

لعل العوائق الرئيسية أمام الخصخصة كانت نابعة من ضعف جماعة المتعهدين ومحدودية الطاقة المالية للقطاع الخاص.

لقد تطور القطاع الخاص في الحقيقة تحت ظل الدولة التونسية شبه الريعية فأصبح معتمدًا بأقصى درجات الاعتماد على حماية الحكومة ودعمها المالي.

سوريا

إن القطاع العام الصغير في سوريا الذي نشأ من خلال عمليات التأميم خلال حقبة الوحدة مع مصر توسع بشكل كبير حينما أزاح انقلاب بعثي عام 1963 المجموعة المعادية للوحدة عن سدة الحكم، وحينما استولى على مقاليد الحكم جناح من البعث أكثر راديكالية عام 1966 كانت الدولة تمتلك جميع المصارف ومعظم الأعمال وحجمًا كبيرًا من التجارة وتسيطر على التعاونيات الزراعية وتمتلك 08% من إجمالي الصناعة. وأقيم عدد كبير من المؤسسات والشركات العامة وارتفعت حصة القطاع العام من الإنتاج المحلي، كما أضفى مزيد من التنظيم على الوضع القانوني للقطاع العام في أعقاب الانقلاب التصحيحي عام 1970.

إن سوريا في بعض الأوجه دولة نفطية بفضل التحويلات المالية ولكن على خلاف البلدان ذوات اقتصادات التحويل المستقرة والمعرضة إلى تقلبات السوق فقط... فإن سوريا تتأثر بالتقلبات التي تحدث في السوق السياسية الدولية ما يفسر إلى حد ما التباينات الغريبة في مستويات الاستثمار في خطط التنمية.

العراق

كان ظهور الانقلاب في العراق في أعقاب انقلاب العام 1958 على النظام الملكي، مدفوعًا بالأساس بأسباب سياسية مثل الحاجة إلى إزالة القاعدة الاقتصادية للنخبة المرتبطة بالنظام القديم، ومتأثرًا إلى حد كبير بالنموذج الناصري.

وكان أن أدّت تأميمات هامة في العام 1964 إلى أن يتحول إلى يد الدولة ما يقرب من 30 معملًا هامًا، كما أممت جميع المصارف وشركات التأمين ومع ذلك فحتى العام 3791 بقى نمو القطاع العام بطيئًا ومحدودًا إلى حد ما.

وكانت التأميمات الناجحة مقرونة بارتفاع أسعار النفط بأربعة أمثال حوالي المدة نفسها

هي التي أدت إلى التوسع الكبير للقطاع العام العراقي.

إن التصنيع في العراق كان وثيق الصلة بالقاعدة المعدنية (النفط) التي أضفت على توسع الدور الاقتصادي للدولة سمات شديدة الشبه بتلك الموجودة في أقطار الخليج المصدرة للنفط الأخرى.

إن حركة التصنيع العراقية خلال السبعينيات كانت تعني الاعتماد على الشركات العابرة للقوميات لأنها كانت هي التي تقوم بتسليم مصانع كاملة وتجهيز المقاولات الكثيرة العدد ضمن الإدارة والخدمات والتسويق.

وبحلول أوائل الثمانينيات لم يكن القطاع العام هو المتسيد ضمن هذه الصناعات الكبرى الاستراتيجية فقط بل كاد أن يحتكر التجارة الخارجية واستمر يلعب دورًا هامًا في التجارة المحلية، وبقي مالكًا للخدمات المصرفية والمالية وخدمات التأمين وبحلول عام 1987 كانت نسبة تصل إلى 96% من القوة العاملة الصناعية تعمل في مصانع مملوكة للدول تنتج ما يزيد عن 48% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

وفي العام 1983 صدر قانون يسمح بقيام القطاع الخاص باستئجار مساحات غير محدودة من الأراضي العامة، كما منح تسهيلات في حقلي الائتمان والبنى التحتية كما سمح بممارسة الإنتاج المستقل ونشاطات التسويق المستقلة.

بحلول أواسط السبعينيات كانت هناك بورجوازية من المقاولين لتقديم الخدمات والتجهيزات للقطاع العام غدت مزدهرة تمامًا آنذاك وكانت هذه الفئة من القطاع الخاص المرتبطة أوثق ارتباط بشبكة الزبائنية السياسية المباشر.

الأردن

على الرغم من تبني سياسة اقتصادية منفتحة وليبرالية رسميًا فإن تدخل الحكومة في الاقتصاد الأردني كان كبير جدًا، وبالإضافة إلى سياسة تسعير ودعم مسيطر عليها بدرجة عالية فإن الكثير من النشاطات الاقتصادية بما في ذلك نشاطات القطاع الخاص كانت تنظم عن كثب من جانب الحكومة.

وكان النشاط الأردني يجري بمبادرة من الحكومة بصورة رئيسية بَيد أن الحاجة إلى حركة تصنيع أردنية كانت مختلفة إلى حد ما عن نظيراتها في أنظمة الحكم العربية الأكثر شعبوية التي كثيرًا ما توصف بكونها اشتراكية أو راديكالية.

ولقد توجب على العائلة المالكة أن تُضفي جوهرًا على ما هي من خلال التشديد بشكل

خاص على عملية بناء المؤسسات وأسلوب شبيه بأسلوب بلدان الخليج.

لقد أدت إنفاقات عامة إضافية إلى تحويل الشعب من شعب أمي في غالبيته إلى شعب متعلم بدرجة واسعة وإلى رفع مستوى المنافع العامة والخدمات العامة إلى مستويات عالية إلى حد ما.

أصبحت الحكومة تفضل القطاعات المنتجة للسلع وخصوصًا في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة وكانت نتيجة هذه السياسة أن تراوح متوسط الإنفاقات في الميزانية ما بين 40% و50% من الناتج الإجمالي المحلي وهذا يعكس الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية ودعم الأسعار وكذلك تكاليف الدفاع والأمن الكبيرة.

لقد كان نمو الدور الاقتصادي للدولة ناجمًا بشكل وثيق عما تبع فورة أسعار النفط بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى الحد الذي جعل البعض يصف الأردن بأنه يمثل الاقتصاد النفطي غير المنتج للنفط.

خلال جزء كبير من السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت التقديرات تشير إلى أن ما يقرب من أربعة أخماس إجمالي الإنفاق المحلي كان يأتي من هبات مباشرة وقروض لدعم الميزانية ومن تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج ومن الصادرات الأردنية إلى الأقطار المجاورة الغنية بالنفط.

في العام 1988 بلغ وضع الأردن المالي مراحل الأزمة، الأمر الذي حتم تطبيق برامج الطوارئ تقشفية ودفع البلاد إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

وفي ربيع 1989 دخلت الحكومة مفاوضات مع الصندوق للحصول على تسهيلات ائتمانية جاهزة عند الاقتضاء شريطة قيام الحكومة بتنفيذ برنامج معين للتكييف الاقتصادي.

ضمن سياق هذه الأزمة المالية الدراماتيكية بدأ التفكير بمسألة الخصخصة يظهر وظهرت المحاجة القائلة بأن القطاع الخاص كان أكثر عقلانية وبأن الخصخصة والكفاءة وجهان لعملة واحدة.

حينما أعلنت الخصخصة بصفتها هدفًا مرغوبًا أجريت عدة دراسات ولم يجرِ إلى حد الآن أي تحويل للملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وبخلاف بعض الأقطار الشرق- أوسطية فإن نموذج الاستثمار الحكومي في الأردن لم يتسبب في مزاحمة القطاع الخاص وإبعاده إذ إن تركيز الدولة على الخدمات والمنافع والبنية التحتية وعلى التعدين والصناعات التعدينية فضلًا عن الممارسة الواسعة للمشاريع

المشتركة بين القطاعين العام والخاص في صناعة السلع والصناعات الهندسية مقرونة بحقيقة أن القطاع الخاص والدولة كانا يتسلمان معًا وفي آن واحد عائدات نفط بالوكالة، كل هذه العوامل ساعدت في خلق حالة كان فيها القطاعان العام والخاص يكمل أحدهما الآخر.

ومع ذلك فاعتماد القطاع الخاص اعتمادًا مماثلًا على العائدات المستمدة من الخارج فضلًا عن شراكته الوثيقة مع الدولة في كثير من النشاطات من شأنها الإيحاء بأن القطاع الخاص قد يكون قادرًا على وضع حد للركود الاقتصادي .

الجزائر

مع استقلال الجزائر دشن أحمد بن بلة رئيس الجمهورية نظامًا للإدارة الذاتية في الزراعة وفي الصناعة بصفته الأساس لسياسة بلاده الاقتصادية ونتيجة لتنحيته عن السلطة بانقلاب عسكري فلم يستمر نموذجه طويلًا، وفي ظل حكم نظام بومدين كانت سياسة البلاد قائمة على التخطيط الاشتراكي وتأسيس مشاريع كبرى.

في موجة اللبرلة الاقتصادية والخصخصة التي اجتاحت العالم العربي خلال الثمانينيات وبعد أن تولى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم في عام 1987 مرت البلد بعشر سنوات من الإصلاحات السياسية وبوجه أخص الاقتصادية، سُمح بظهور نسخة أعيد تأهيلها من القطاع الخاص الذي كان موجودًا في السابق والمقيد بصورة كبيرة في حين كان يجري الإعداد لإعادة الهيكلة للشركات الصناعية الكبرى الخاضعة للدولة وتجزئتها.

أما في الزراعة فإن المزارع الكبيرة المدارة ذاتيًّا أو المزارع الجماعية والتعاونيات الإنتاجية التي كانت قد ظهرت نتيجة لبرنامجي الإصلاح الزراعي فقد أُعيدت هيكلتها وقلص حجمها. أما من الناحية السياسية فإن الاستبدال المتدرج لأعضاء حكومة بومدين بوزراء من جبهة التحرير الوطني أكثر برغماتية خلال إدارات الرئيس بن جديد المتعاقبة، شجع على قيام لبرلة متصاعدة توجت بإطلاق نظام سياسي متعدد الأحزاب عام 1989 وفتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمارات الأجنبية في 1990.

صدر قانون جديد للاستثمار يهدف إلى استعادة المبادرات الخاصة من خلال تشجيع التوفير وتقديم الضمانات والقروض والإعفاءات.

وفي غضون ذلك كان القطاع العام نفسه يمر بعملية إعادة تنظيم ومنذ العام 0891 توصلت حكومة الرئيس بن جديد إلى استنتاج مفاده أن القطاع الصناعي التابع للدولة كان مقيدًا

بتكامل عمودي وتركيز بيروقراطي ناشيء عن وجود 61 مؤسسة صناعية كبيرة مملوكة للدولة وبناءً على ذلك بدأ العمل بعملية إعادة تنظيم رئيسية تهدف إلى تفكيك المؤسسات المفرطة في حجمها إلى مشاريع وطنية أصغر بكثير يكون منها أكثر تخصصًا في نشاطات إنتاجية محددة بصورة جلية، كانت في العادة تميز بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتسويق. في مرحلة الإصلاح الأولى كانت قلة من المشاريع المملوكة للدولة الأوسع والأشد تركيزًا قد فُككت مركزيتها من الناحيتين المالية والجغرافية وركزت في المرحلة الثانية من الإصلاح على تصفية مشاكل وضع المتأخرات المالية بين الشركات الأم والفرعية.

وركزت الإصلاحات الإضافية في حقل الإدارة الإقتصادية على وضع أسس واضحة لعلاقة الحكومة بالمشاريع الوطنية المملوكة للدولة وعلى وضع إدارة الشركات العام على مبعدة من تدخل الوزارات القطاعية.

المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أن خطاب السعودية يلهج بالاقتصاد الليبرالي فإنها أقرب من الناحية التنظيمية إلى أن تكون نظامًا دولتيًا من أن تكون نظامًا قائمًا على السوق .

الفصل الحادي عشر

مستقبل الديموقراطية:
هل المجتمع المدني في طور الرد المقابل؟

هناك على وجه اليقين علامات هامة وإن تكن لا تزال محدودة تشير إلى أن بعض التجليات الرسمية للديموقراطية وبخاصة الانتخابات تكتسب صفة طبيعية بدرجة أكبر في المشهد السياسي للشرق الأوسط.

المستلزمات الثقافية والفكرية للديموقراطية

الديموقراطية ليست ببساطة شكلًا من أشكال الحكومة فحسب بل هي تقليد ثقافي وفكري، وقد طورت الحضارة الغربية في احتفائها بتفوقها على بقية العالم أدبيات مميزة تمتد بتقاليدها الليبرالية إلى زمن سحيق في التاريخ عند مقارنتها بتقاليد الشرق الاستبدادية زعمًا.

في الواقع ثمة من يحاجج بأن الديموقراطية خصيصة ثقافية لمنطقة جغرافية معينة تضم القنال الإنجليزي وبحر الشمال مع شيء من الامتداد في أوروبا الوسطى وتلك هي الأقاليم التي كانت تاريخيًا قد مرت بمراحل الإقطاع وعصر النهضة وعصر الإصلاح وعصر التنوير

المتلازمات السياسية للبرلة الاقتصادية

ولكن إذا كان للحكام أن يفسروا الوضع العالمي بأنه يعني أن ما يحدث الآن هو الرسملة لا الدمقرطة.

على المرء أن يتذكر أن الرأسمالية ليست جميعًا قوة ليبرالية، فمن منظور تاريخي إن الرأسمالية البورجوازية فقط هي التي كانت ليبرالية.

وفي العالم الثالث لم تكن الطبقات الوسطى تحبذ الديموقراطية دائمًا، ولا يزال معظم الرأسماليين في الشرق الأوسط المعاصر يواصلون السعي للحصول على حماية دولية وهم بعيدون عن كونهم قوة اجتماعية مستقلة ذاتيًا. وكما يعتقد آدم برزفورسكي أنه تحت ضغوط العولمة القائمة لن تستطيع الحكومات إلا السعي لتحقيق التكييف المطلوب، إما

من خلال التناغم مع المجموعات أو من خلال عزل صانعي السياسة عن المجموعات المتأثرة الذي يرى بأنه يعمل على تخريب الديموقراطية.

وفي البداية تجد بورجوازية الدولة المدفوعة نحو اللبرلة الاقتصادية والواقعة تحت إغراء هذه اللبرلة أن قدرًا معينًا من اللبرلة السياسية ستساعدها في تحقيق أهدافها، ويعتقد بعض الحكام بأن التلبس بمظهر اللبرلة السياسية من شأنه أن يقدم ضماناً أكبر للمستثمرين الأجانب والحكومات الغربية المانحة للمساعدات.

في نهاية الأمر لابد للتأكيد الجديد على أهمية الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي معًا، أن ينتج ما يصطلح أودونيل على تسميته بالآثار الخصخصية على الدولة بمعنى أن المتعهدين واتحاداتهم سوف يشرعون في شق طرقهم إلى داخل جهاز الدولة وبناء تحالفات وإقامة مجموعات ضغط ستقوم بالدفاع عن مصالحهم داخل شبكات السياسة البيروقراطية.

هناك ظاهرة أخرى عرفت تجلياتها في مصر والعراق وتونس وسوريا كشفت عن نفسها في تطور ما يطلق عليه جوزيف لا بالومبارا مصطلح علاقات الزبائنية والرعاية ويقال أن علاقة الزبائنية توجد حينما تنجح مجموعة مصالح في أن تغدو الممثل الطبيعي لقطاع اجتماعي معين يكون تحت نطاق سلطة تلك الهيئة الحكومية.

على المدى القريب والمتوسط ليس هناك احتمال في أن ينتهي سوى عدد قليل جدًا من الاقتصادات إلى أن تكون اقتصادات خاصة في غالبها بصرف النظر عن التوصيات والشروط التي يقدمها صندوق النقد الدولي، وتقف المغرب بصفتها استثناءًا ممكنًا حيث من الجائز أن يؤدي نمو القطاع الخاص مع تهميش القطاع العام إلى اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص.

يقول جان ليكا: "إن النظام التسلطي العلماني العائلي يرتكز إلى بنية مختلطة تضم القطاعين العام والخاص ما يقدم له دعمًا أفضل فيما لو ارتكز إلى اقتصاد دولة صرف، أو من اقتصاد خاص حصريًا "

فالصورة ليست بسيطة والعلاقة معقدة جدًا ذلك أن بورجوازية الدولة تريد شيئًا من توسع القطاع الخاص دون أن يؤدي ذلك إلى اختفاء القطاع العام، أما القطاع الخاص فإنه يدعو إلى اللبرلة الاقتصادية لكنه يرغب في الاستمرار باستخدام رعاية الدولة ويطالب بدعم الدولة وحمايتها له.

إن هذا الوضع يحول دون شفافية العلاقات السياسية-الاقتصادية لكن الشفافية هي الوسيلة الوحيدة السياسي عن الاقتصادي والعام عن الخاص ورب العمل عن المستخدم

مما يؤدي إلى توسيع الساحة السياسية حيث يمكن لسياسة الأفراد والمجموعات والأحزاب والطبقات أن توجد.

إن التعبئة الرئيسية ضد بورجوازية الدولة وجهازها السلطوي لم تأت حتى الآن من القطاع الخاص الاقتصادي بل من القطاع الخاص "الاجتماعي-الثقافي" إن صح التعبير من الحركات الإسلامية المتطرفة، وفي بعض الحالات قد تأتلف الفئة الأخيرة مع القطاع الحرفي/التجاري التقليدي الذي لم يطور له ارتباطات عضوية مع الدولة كالتي طورتها البورجوازية التجارية الأحدث عهدًا. وفي مصر غدا قطاع الأعمال الإسلامية ناشطًا بوجه خاص في السنوات الأخيرة وبات يقف في مواجهة حقيقية مع الدولة، لكنها أجهضت في الحال من جانب دولة كانت غير قادة على أن تنزع عنها عباءة الدولتية الناصرية.

إن اللبرلة الاقتصادية لن تؤدي مباشرة إلى اللبرلة السياسية بل إلى صورة أكثر تعقيدًا من تعدد المصالح والمؤسسات في دولة التنافس والتساوم والتوسط.

تجليات اللبرلة السياسية

دمقرطة تجميلية: "من أجل أن يراها (اليانكيز)"

هناك ذلك النمط من الدمقرطة الشكلانية السطحية التي قد تلجأ إليه أنظمة الحكم لغرض المظاهر وهذه هي في الواقع ديمقراطية تجميلية، أو ربما بما هو أقرب للمقصود ديموقراطية دفاعية، ويلجأ إليها البعض أحيانًا بسبب اعتقادهم الخاطئ أنها ستستثير إعجاب الدول العظمى والكبرى وبالتالي ستزيد من تدفق تجارة هذه الدولة واستثماراتها ومساعداتها.

يجب ألا نستبعد إمكانية أن قدرًا معينًا من مثل هذه الدمقرطة الانتهازية قد يتجذر في وقت لاحق ويكتسب حياةً خاصة به، وقد عاشت إجراءات التوجه نحو التعددية التي أطلقها أمثال أتاتورك والسادات حتى بعد وفاة منشئيها.

سياسة الشوارع: أو "جعل الدولة ترقص على إيقاع المجتمع المدني"

قد اعتاد نموذج مألوف من سياسة الشوارع في مصر وتركيا أن يُظهر نفسه في سلسلة إضرابات/ المظاهرات/ أعمال الشغب التي قد يبادر إليها العمال و/ الطلبة والتي تمتد بعد ذلك إلى الشوارع لتنضم إليها طبقات وأطراف اجتماعية أخرى.

في السنوات الأخيرة كانت سياسة الشوارع كثيرًا ما يتم تفعيلها من خلال أعمال الشغب المطالبة بالخبز أو الاحتجاجات على سياسة التقشف.

إن سياسة الشوارع يمكن أن تفضي إلى نتائج سياسية هامة بما في ذلك تقديم التنازلات الفورية أو إلى مختلف الإصلاحات السياسية، وتستمد أهميتها الممكنة الرئيسية من حقيقة أنها كثيرًا ما تجمع شبه البروليتاريا والبروليتاريا الراكدة من جهة ، مع الطلبة ومع أجزاء من الطبقة العاملة وأجزاء من الإنتلجنسيا من الجهة الأخرى.

ومع ذلك، مالم تكن سياسة الشوارع امتدادًا لنشاط سياسي منظم آخر فإنها بريتورية وبلا وساطة وغالبًا ما تجعل الدولة ترقص على إيقاع المجتمع المدني، فهي في العادة قائمة على أساس الاحتجاج أكثر من كونها قائمة على أساس المطالب، وكثيرًا ما يسهل القضاء عليها بعد بضعة أيام، كثيرًا ما تستخدمها أنظمة الحكم السلطوية ذريعة لوضع قيود على الحريات ولإبطاء أي عمليات قائمة باتجاه الدمقرطة.

دور أقوى للسلطة القضائية

شهدت أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات صعودًا في الأهمية السياسية للقانون وللموقع السياسي للسلطة القضائية. وفيما كانت أنظمة الحكم تضطر إلى القبول بمبدأ سيادة القانون بل حتى بمبدأ دولة القانون فإن القضاة والمحامين كانوا يحاولون إحلال منطق القوانين والمؤسسات .

ومن المؤكد أن كلًا من الدولة السلطوية والحركات الإسلامية تقوم كذلك بتوظيف القانون لخدمة أغراضها الخاصة، غير أن هناك في الأقل منبرًا يمكن التعبير منه عن بعض الأفكار المتنافسة.

سياسة مجموعة المصالح: ”خصخصة الدولة“

كثيرًا ما يترافق هذا النفوذ مع الضعف البنيوي النسبي في أنظمة الحكم الدولتية هذا الضعف الذي يدفعها من خلال أفعال التبادل السياسي إلى الإقرار بدرجة معينة من استقلالية اتحادات ذوي المهن والنقابات العمال وما شاكلها مقابل التنازل عن بعض مطالبها الخدمية ومقابل دعمها للتوجه العام لسياسات الدولة.

العهود: ”التوجه نحو التعددية بوسائل لا ديموقراطية“

إن العهود من سمات التحول في الائتلافات التي إما أنها تعقب تحولات سياسية وبنيوية

هامة أو تمهد لها الطريق وهي على العموم تمثل تحركًا باتجاه الديموقراطية بوسائل غير ديموقراطية.

إن النقطة الرئيسية بخصوص هذه الأنماط من اللبرلة هي: مع أن نظام الحكم قد يعتزم أن تظل إجراءات الدمقرطة تجميلية بصورة رئيسية فإن معظم الأقطار العربية هي الآن مهترئة بنيويًا والمجتمع على درجة أكبر بكثير من التعقيد إذ إن هناك الآن تعددية اجتماعية حقيقية في دور التطور ولسوف تعمل بشكل يكاد يكون حتميًا على تغذية عملية الدمقرطة.

وبطبيعة الحال فإن من الأرجح أن تحدث الدمقرطة السليمة في مفصل زمني يظهر فيه قاسم مشترك بين مصالح الحكام ومصالح الطبقات الاجتماعية الصاعدة.

حالات قطرية

مصر

كانت مصر رائدة التحول نحو الديموقراطية في العالم العربي، عقدت أول انتخابات برلمانية في عهد مبارك في آيار 1984 بموجب قانون انتخاب جديد تشوبه بعض الغرابة قائم على التمثيل النسبي وبموجب هذا القانون لم يسمح بتمثيل الأحزاب في البرلمان إلا إذا حصلت على ما لا يقل عن 8% من مجموع الأصوات الوطنية.

بيّنت هذه الانتخابات أن الحزب الحاكم برئاسة مبارك كان يتمتع بسيطرة فائقة، ومع ذلك فإن الصورة الشاملة تظهر أن الحكومة قد أفلحت في تهميش أحزاب المعارضة الحالية مع احتمال استثناء حزب الوفد.

وكما كان متوقعًا فقد شهدت انتخابات نيسان 1987 من جديد انتصارًا ل"حود" على الرغم من أن مقاعده كانت أقل مما ناله عام 1984 على أنه تجب ملاحظة أن حصة مقاعد "حود" في هذه الانتخابات تقل بحوالي 60 مقعدًا عما حصل عليه في الانتخابات السابقة بينما ازدادت حصة المعارضة بحوالي 30 مقعداً.

إن الحكومة تشغل فعلًا منظومة للرعاية في المراكز المحلية حيث يجري إقران الخدمات العامة والامتيازات الاقتصادية ب "حود".

في عام 1990 عقدت جولة أخرى من الانتخابات قبل سنتين من تاريخ استحقاقها إذ أعلنت المحكمة الدستورية عدم دستورية القانون الانتخابي الذي كان مجلس الشعب قد انتخب بموجبه.

تونس

كان دستور العام 1959 قد نص على تأسيس جمعية وطنية منتخبة بَيد أن المقاعد كان يهيمن عليها بشكل كاسح أعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري. وفي العام 1975 أعلن بورقية رئيسًا مدى الحياة وعلى الرغم من أنه أعلن أن انتخابات الجمعية الوطنية للعام 1981 ستكون مفتوحة للمنافسة الحرة فقد ظل رجاله يهيمنون على جميع المواقع الهامة على الصعيدين التشريعي والتنفيذي معًا.

كان فشل مساعدي رئيس الجمهورية في التعاطي مع مشاكل البلاد مقرونًا بمناوراتهم من أجل الحصول على المواقع في خضم توقعاتهم بشأن خلافة الرئاسة لزعيمهم الذي كانت علائم الشيخوخة تتعاظم عليه، كما مهد الأمر السبيل أمام وزير الخارجية زين العابدين بن علي لإطاحة الرئيس المعتل من خلال ما هو في منتصف المسافة بين انقلاب قصر وانقلاب عسكري.

ودعا بن علي إلى تطبيق التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وفتح حوارًا مع قوى المعارضة وأصدر عفوًا عامًا أطلق بموجبه سراح المئات من السجناء السياسيين وسمح بعودة الآلاف إلى الوطن.

كما اقترح رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الجديد ميثاقًا وطنيًا كانت ستجري مناقشته بهدف تمكين ظهور إجماع وطني عريض على مسائل الهوية والنظام السياسي والتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية.

غير أن التفاؤل سرعان ما تبدد في أوساط الكثير من الدوائر وذلك ناجم عن إخفاق الميثاق في السير باتجاه التطور الديموقراطي.

ثم جاءت انتخابات رئيس الجمهورية لتشهد بن علي مرشحًا وحيدًا وانتخب بنسبة 99.2%. أما حزب النهضة فقد منع من دخول الانتخابات .

ومع أن الجمعية العليا للميثاق الوطني لا تزال قائمة فقد كانت المعارضة تجابه بصورة متكررة برفض طلبها الرامي إلى إصلاح قانون الانتخاب للعام 1988.

الأردن

في تشرين الثاني 1989 أجرى الأردنيون انتخاباتهم الأولى منذ تعليق العملية الانتخابية عام 1967 نتيجة لحرب الأيام الستة.

شهدت انتخابات 1989 نسبة عالية من تسجيل الناخبين مع أن نسبة الإقبال الفعلي في

النهاية كانت أقل من 55% من الناخبين المسجلين. فاز الإسلاميون فيها بأربعة وثلاثين مقعدًا. تلا الانتخابات مزيد من إجراءات اللبرلة التي تسمح بالعمل لأحزاب سياسية كانت غير قانونية حتى ذلك الوقت، كما ألغيت التشريعات المعادية للشيوعية وأطلق سراح عدد كبير من السجناء السياسيين.

وفي نيسان 1990 أمر الملك بتشكيل لجنة تتألف من 60 عضوًا لوضع مسودة ميثاق وطني من شأنه أن ينظم الحياة السياسية ويمثل قاسمًا مشتركًا بين مختلف الأحزاب والأيديولوجيات.

سوريا

يحب النظام السوري أن يعد نفسه واحدًا من بين أوائل الداعين إلى اللبرلة في العالم العربي، جاء تنفيذ انقلاب حافظ الأسد في تشرين الثاني 0791 الذي لم يلق أي مقاومة فعلية تحت شعار تخفيف القيود الحكومية واتباع سياسة الباب الموارب وتلا ذلك رفع محدود لبعض الضوابط ابتداءًا من القطاع التجاري وبعد ذلك في القطاع الصناعي إلى حد ما.

حدثت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعض عمليات التوسع الإضافي في الصناعة الثقيلة وفي الاستيراد /التصدير وأعمال المصارف التي تديرها الدولة.

وما إن شرعت موارد نظام الحكم الخارجية بالتقلص ولم يعد بالإمكان المحافظة على مستويات الاستهلاك الراسخة حتى دعت الضرورة إلى إحلال قدر منضبط معين من اللبرلة السياسية للتعويض عن إجـراءات التقشف التي طبقت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

دُعي الناخبون السوريون في آيار 1990 إلى انتخابات برلمان جديد وتم توسيع عدد المقاعد من 195 إلى 250 لغرض تشجيع المرشحين المستقلين الذين يخصص لهم حوالي ثلث مجموع المقاعد مقابل ثلثين لحزب البعث وحلفائه.

العراق

إذا شاء المرء أن يتحدث عن الدمقرطة في العراق فإنه يبدو وكأنه يلامس حدود السخف. فإن هدف حزب البعث هو اختزال الديموقراطية ضمن النظام وكما ادعى صدام حسين بُعيد صعوده إلى القمة فإن أكثر من مليون شخص منظم يمارسون الديموقراطية داخل الحزب على نطاق واسع وعميق.

إن عمليات اللبرلة الاقتصادية القائمة بحكم الأمر الواقع خلال الحرب إيران اتبعت بسلسلة من برامج الخصخصة ذات الصفة الرسمية الأكبر والجادة ظاهريًا. وبالنسبة إلى مجتمع أنهكته الحرب بدت هذه البرامج راديكالية بصورة كافية، لأنها جاءت مصحوبة كذلك بتحولات ذات دلالة في الخطاب السياسي الرسمي لنظام الحكم.

وفي العام 1988 أصدر الرئيس صدام حسين عفوًا عامًا عن جميع السجناء السياسيين ووعد بقيام نظام ديموقراطي متعدد الأحزاب وبعد لك بشهر شرع بالترويج لفكرة وضع دستور جديد يمهد الطريق لقيام انتخابات مباشرة لمنصب رئاسة الجمهورية، ويسمح بتشكيل أحزاب معارضة وقيام صحافة حرة وينص على حل مجلس قيادة الثورة. وألزم هذه المجموعة الأخيرة بالموافقة على مقترحاته في كانون الثاني/يناير 1989 وشكل لجنة خاصة لكتابة مسودة لدستور جديد.

وتوجه العراقيون لانتخاب مجلس وطني جديد وسمح لغير البعثيين بالترشيح للانتخابات ووصف نصف المرشحين المنتخبين بأنهم مستقلون.

وظهرت فرصة لبرلة أخرى في أعقاب هزيمة 19991 وإن نظامًا لم ينجح إلا بشق الأنفس بالبقاء على سدة الحكم في أعقاب ضربة مذلة أنزلها به أعداؤه الأجانب كما أنزلتها به حركة تمرد شعبية واسعة ضده في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، أصبحت السلطة إقصائية بدرجة أكبر من السابق وجرى تعزيزها بدرجة أضيق إلا في جانب واحد تمثل في العودة إلى الممارسة السابقة للعهد الجمهوري التي تعتمد على الزعماء القبليين لضمان إخلاص أتباعهم.

كان العامل الخارجي على جانب كبير من الأهمية في الحد من إمكانية حصول أي دمقرطة في أعقاب الهزيمة العسكرية وسرعان ما غدا واضحًا أن اهتمام الحلفاء الغربيين كان مقتصرًا على تدمير القدرات العسكرية للعراق لا غير.

الجزيرة العربية والخليج

السعودية:

إن الوعود بوضع قانون أساسي للحكم وإنشاء مجلس شورى هي وعود قديمة قدم المملكة ويجري تجديدها بين الحين والحين خصوصًا في اللحظات الحرجة كما حدث إبان احتلال المسجد الكبير بمكة.

ويبدو أن حرب الخليج في 1990/1991 أعطت دافعًا محرجًا للشروع بهذه العملية، ففي مارس 1992 تم إصدار قانون أساسي وأعلن أن تشكيل مجلس للشورى سيتحقق في غضون ستة أشهر، ومع أن أعضاء المجلس سيتم اختيارهم من جانب الملك ولن يكونوا قادرين إلا على اقتراح القوانين لا على إبرامها، فإن تشكيل المجلس والاستشاري البحت في وظيفته كان ولا يزال معلقًا بعد انقضاء ما يزيد عن عام كامل على إعطاء الوعد به.

وأخيرًا شُكل المجلس في آب 1993 وفق طريقة تسعى إلى تمثيل وموازنة شتى القوى الاجتماعية وإن بصورة رمزية. إن ما يزيد عن نصف الأعضاء هم من التكنوقراط. وكان الملك حريصًا على الدوام على التأكيد على الحدود المتشددة للبرلة السياسية في السعودية: "إن النظام الديموقراطي السائد في العالم ليس مناسبًا لنا في هذه المنطقة".

حتى قبل عملية عاصفة الصحراء كانت هناك علامات على وجود تململ اجتماعي ومطالبات بالحرية شرعت بالظهور حق النساء في قيادة السيارات وغيرها.

وانطوت عاصفة الصحراء والاشتراك القوي للسعودية إلى جانب القوى الغربية على معنى مفاده أن النقاد والخصوم المحتملين سيضمون علاوة على العناصر الليبرالية والقومية عددًا متناميًا من العلماء الذين لم تعجبهم وجهة نظر النظام الأخلاقية والسياسية.

الكويت

لم تكن الكويت البلد الخليجي الوحيد الذي يمتلك شيئًا من الخبرة في الانتخابات والحياة السياسية فقط بل كانت كذلك البلدت الذي وَلَدت فيه عاصفة الصحراء أعلى التوقعات بالدمقرطة.

كانت للكويت جمعية وطنية باسم مجلس الأمة وصحافة حرة ، مع أنها لم تكن فيها أحزاب سياسية فقد شهدت تجمعات معارضة ذات تنظيم لا بأس به كانت كثيرًا ما تشارك في الانتخابات.

لكن كان حق الانتخاب محصور بشكل حاد بالكويتيين الذين يعرفون القراءة والكتابة من الذكور الذين تتجاوز أعمارهم الحادية والعشرين والذين يستطيعون تتبع نسبهم الأهلي الأصيل.

وعلاوةً على ذلك فإن الأمير حل مجلس الأمة مرتين بسبب انتقاد الحكومة ووزراء منفردين ، وفي غياب الحياة السياسية المفتوحة أصبحت الديوانيات وكذلك النوادي والجمعيات

تلعب دورًا سياسيًا متناميًا على الرغم من أن الدولة كانت تنظر إليها هي الأخرى نظرة شزراء. وفي حزيران 1990 عقدت جولة أخرى من الانتخابات بعد مفاوضات مع مجموعات المعارضة، وفي جزء منها استجابةً للتجمعات المنادية بالديموقراطية التي شهدتها الشوارع في كانون الأول 1989 وكانون الثاني 1990.

ثم جاء غزو العراق للكويت في آب 1990 واستمر حتى شباط 1991 وأصبحت المعارضة توجه انتقادًا أشد للعائلة الأميرية، وللطريقة المتسمة بالحيلة والدهاء التي كانت اتبعتها في الفرار من البلاد دون إبداء أي مقاومة ولإدارتها الضعيفة للأزمة ولاعتمادها المفرط على قوة الغرب.

وكانت التوقعات بحصول تحول ديموقراطي جاد بعد التحرير عالية وأعادت المعارضة الليبرالية-القومية تنظيم نفسها في حزب شبه سياسي هو الجبهة الديموقراطية، غير أن خيبة الأمل كانت حادة بقدر ما كانت التوقعات عالية.

أما الانتخابات الموعودة فقد أجلت حتى تشرين الأول 1992 ولم تمنح النساء حق الانتخاب.

الإمارات العربية المتحدة:

في الإمارات لم تحدث تغييرات سياسية هامة في أعقاب حرب الخليج، ولا يزال في البلاد مجلس اتحادي استشاري يضم 04 عضوًا قام باختيارهم بطريقة نسبية حكّام الإمارات المختلفة ولا يزال التغيير السياسي إلى حد كبير ينطوي على وظيفة الموازنة ما بين شتى الإمارات وشتى الشخصيات الرئيسية.

المغامرة اليمنية

عقدت اليمن أول انتخابات حرة شاملة على الإطلاق في كامل شبه الجزيرة العربية.

إن اليمنين اللذين اتحدا في آيار 1990 هما من بين أربعة أفقر أقطار عربية وكانت عملية توحيدهما مفعمة بالمصاعب، ومما زاد الطين بلة أن موقف اليمن المستقل خلال حرب الخليج في 90/1991 لم يؤد إلى طرد اليمنيين من السعودية وإلى تعليق تحويلاتهم فحسب بل أدى كذلك إلى قطع جميع المساعدات الخليجية والغربية تقريبًا قطعًا قاسيًا ومفاجئًا.

في الثمانينيات صارت الحكومة تمد بصورة تدريجية سيطرتها على المناطق القبلية وتعمق تغلغلها فيها في الشمال والشرق عن طريق إنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات بالاعتماد على أموال النفط والمساعدات العربية.

بذل على عبدالله صالح منذ توليه السلطة محاولات للجمع ما بين القوى والمجموعات السياسية والبدئية فشُكلت لجان بطريقة شبه تشاركية من بين شتى القوى القومية والثورية والشعبية فبحثت ثم أبرمت الميثاق الوطني للعام 1982.

وبينما سمح للنظام القبلي أن يزدهر في الريف فقد انتشرت في المدن جهود تستهدف إيجاد بوتقة جامعة وهوية وطنية جديدة. كما استخدمت المناصب في الحكومة وفي داخل المؤسسات الاقتصادية لغرض كسب الولاء ولغرض خلق مصالح مشتركة بين المجموعات الأكثر نفوذًا. وأُكملت الصورة العامة بلمسة من الديموقراطية المباشرة يعقد بموجبها الزعماء السياسيون يومًا مفتوحًا مع المواطنين في كل أسبوع.

وفي غضون ذلك واصل المجتمع المدني اليمني حضوره القوي وجاءت هذه القوة بصورة رئيسية من التحويلات المالية الضخمة التي يرسلها إلى البلاد كل عام حوالي المليون ونصف المليون من اليمنيين العاملين في الخارج.

بعد الركود الاقتصادي أصبح التشكيل المناطقي/الطائفي للبيروقراطية الذي كان قد أبقى هذه البيروقراطية مستقلة ذاتيًا عن جماعة رجال الأعمال متداخلًا مع المصالح الاقتصادية للدولة حينما شرعت هذه بالعمل الجاد منذ عام 1983 من أجل التعويض عن النقص في المساعدات بفرض الضرائب المحلية.

وفي أعقاب توحيد شطري اليمن عام 1990 تم اقتسام الحكومة بين مؤتمر الشعب العام ممثلًا للشطر الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني ممثلًا للشطر الجنوبي، وجاءت الوحدة لتتوج موجة غير عادية من النشاط السياسي والانفتاح اللذين شهدا تشكيل أحزاب سياسية جديدة ومساحة أوسع إلى حد ما في مجال التبادل الإعلامي الحر والنقد.

في آيار1991 أقر دستور جديد ينص على استقلالية السلطة التشريعية وضمان الحقوق الأساسية بالإضافة إلى حق التعبير والتجمع السياسيين وأعلن عن تشكيل 40 حزبًا سياسيًا وعقدت الانتخابات البرلمانية وكانت بحسب جميع المقاييس نزيهة وبالتالي أزاحت المخاوف من أن تكون على النمط المصري أو التونسي.

بيد أن التفاؤل لم يكن له أن يستمر طويلًا ومنذ البداية كانت التجربة هشة إلى أقصى درجة، ذلك لأن عملية الوحدة وعملية الدمقرطة في إطار هذه التجربة كانتا متداخلتين تداخلًا عويصًاوكانتا متناقضتين فيما بينهما.

عام/خاص، أهلي/مدني

الخاص في المجتمع العربي-الإسلامي لا يفهم فقط على أنه نقيض لما هو دولتي بالمعني الحديث بل قد يفسر أيضًا بصفته جزءًا من ثنائية الإنغلاق المنزلي والتواصل الاجتماعي، وفي المجتمع الإسلامي كثيرًا ما تكون الحياة معاشة في العلن فتكتسب جميع الأشياء في الحياة سمة علنية قاسية.

إن المجال "العام" هو ميدان للاختلاط الاجتماعي بتوسط أعراف تسمح بالمحافظة على وجود مسافة اجتماعية على الرغم من القرب المادي، والخاص هنا هو ذلك الميدان السلوكي الضيق الخاضع للسيطرة الشخصية، بينما العام هو ذلك الميدان السلوكي الأوسع الخاضع للسيطرة الاجتماعية أو الجمعية.

إن انهيار ميدان الاختلاط والتداخل الاجتماعي المتعدد الأشكال في الشرق الأوسط "العام" والأقدم زمنًا" لم يرافقه استقطاب حاد للحياة الاجتماعية بين ميدان عام بوتيرة متصاعدة وميدان خاص والعاطفية المكثفتين.

يقول هابرماس ، ليس بالإمكان تصور الثقافة المدنية في غياب الدولة ومع أن فضاء الميدان العام هو الأقرب إلى الدولة فإنه لا يزال جزءًا من المجتمع المدني، إن وظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع منوطة بروابط واتحادات المصالح الخاصة (الميدان الخاص) بالأحزاب السياسية(الميدان العام) التي بمجموعها تشكل المجال المدني للمواطنة.

وبإيجاز، فإن هذا المجال المدني هو التخوم الأكثر سياسية والأكثر مأسسة للمجتمع المدني.

لنبدأ بإقرار أن الإسلاميون يشكلون الآن مجموعات المعارضة الرئيسية في أغلب المجتمعات العربية ومجموعة المعارضة الرئيسية في أغلب المجتمعات العربية ومجموعة المعارضة الأكبر في أغلب البرلمانات التي تسمح بتمثيل المعارضة وبذلك أصبحوا جزءًا من عملية الدمقرطة في الكثير من الأقطار العربية.(هناك أمثلة لكل قطر)

من الممكن على وجه العموم تفسير صعود الحركة الإسلامية بصفته تنافسًا مع الدولة على الفضاء العام، وقد كانت الدولة العربية لما بعد الاستقلال تميل إلى أن تضفي على الفضاء العام معني اقتصاديًا بصورة مميزة، وحولت السياسة إلى اقتصاد وصارت الدولة تعتدي على المجتمع وصارت الدولة تعتدي على المجتمع المدني من خلال القطاع الاقتصادي

العام، وكل ما تلا ذلك من فشل النموذج أو استنفاده وإقصاء وتهميش بعض الفئات الصاعدة هو الذي أدى إلى بروز حركات إسلامية متطرفة في كثير من المجتمعات العربية.

والمسألة هنا أنه لا الدولة ولا الإسلاميون كانوا مستعدين للتعاطي المباشر مع السياسة باعتبارها المقصد الرئيسي للفضاء، فقد كانت الدولة تؤكد على الاقتصاد والإسلاميون يؤكدون على الأخلاق في حين أن المجال المدني السياسي الواضح بقي في حالة إفقار مدقع.

ولأن أنظمة الحكم العربية كانت تقاوم الشفافية العامة/الخاصة من ناحية ولأن القطاع الخاص الاقتصادي بقي تابعًا للدولة من الناحية الأخرى، فإن القطاع الخاص الثقافي هو الذي يمثل حاليًا التحدي الرئيسي للدولة، على شكل تنظيمات إسلامية وهذه التنظيمات بلا ريب هي تنظيمات رسمية وعلنية في جزء منها وغير قانونية وسرية في جزء آخر ما يؤدي في حد ما إلى تعقيد مسألة إمكانية التوجه الإسلامي في المساعدة على بناء ثقافة مدنية حقيقية وعملية ديموقراطية قابلة للحياة.

إن معظـم التجمعات الأصوليـة تتصرف في الظروف الراهنة بصفتها قـوة معادية للديموقراطية، إنها تشيع الخوف في نفوس أنظمة الحكم لكي لا تبادر إلى إطلاق المزيد من اللبرلة بينما تقوم بدفعها بوتيرة متصاعدة نحو تبني أجزاء من برنامج الإسلاميين، ولكن هل من المستحيل تمامًا أن يغدو التوجه الإسلامي المتطرف في آخر الأمر قوة لصالح الدمقرطة طويلة الأمد؟

الفصل الثاني عشر

الدولة "القوية، الصلبة، والضارية"

لقد سبق أن رأينا أن هناك نموذجين من أنظمة الحكم يعبر عنهما بكلمتين عربيتين تبدوان متشابهتين صوتيًا هما اللذان يسودان في العالم العربي: أحدهما يعتمد من أجل بقائه في الأغلب على رأسمال سياسي يعتمد مقولات مثل القومية والشعبوية والراديكالية والثورة، أما الآخر فيعتمد من أجل بقائه على العلاقات القائمة على القرابة ولكن قبل أي شيء آخر قائمة على رأسمال مالي أو ثروة.

والحقيقة أن أيًا من هذين النظامين لا يتمتع بالقوة السياسية التي يظهر عليها أول وهلة. إذ أن كليهما ينمو في الجانب البيروقراطي وأن يتوسع في الجانب الاقتصادي، غير أن التوسع بلا شك هو المرحلة السهلة في النمو الاقتصادي أما قوى الضبط الحقيقية لهذه الدول فهي أقل إثارة للإعجاب وقدراتها على فرض القانون أضعف بكثير من قابليتها على تشريع القوانين وإن قدرتها على التنفيذ أضعف بكثير من قدراتها على إصدار خطط تنمية. أما أنظمة الحكم الغنية (الثروة) للبلدان المصدرة للنفط فهي معرضة للأخطار بشكل مفرط وهي معتمدة بنيويًا بدرجة قصوى على العالم الخارجي، ولأنها دول تعتمد اعتمادًا كاسحًا على التحصيص أو التوزيع فقد فقدت معظم سلطاتها الاستخلاصية وذلك لحقيقة أنها لا تحتاج إلى توزيع الريع القادم من السكان المحليين بل هي تقوم بدلًا عن ذلك بتوزيع العائدات التي تؤول بصورة مباشرة إلى الدولة من العالم الخارجي أما أيديولوجيتها التي تمزج القبلية والإسلام بمفهوم دولة الرفاه فإنها لم تجابه مجابهة قاسية بأي تحدٍ كالذي جابهته الأنظمة الراديكالية الشعبوية.

أما بالنسبة لقوة الدولة فإننا نقترح أن نميز بين الجوانب "القوية" و"الصلبة" و"الضارية" من تلك القوة.

إن الدولة الصلبة كثيرًا ما تكون متأخرة نسبيًا في التصنيع ولديها مديرون تنفيذيون أقوياء ومستويات أعلى من المركزية وهي تحاول أن تفرض تنظيمًا معياريًا مفصلًا للاقتصاد والمجتمع وتفضل التدخل الهادف إلى تحقيق غايات بعيدة المدى تتمحور حول التراكم.

بينما تميل الدول الصلبة وهي تتغلغل في مجتمعها إلى الاعتماد بقوة على الوسائل والأدوات الإدارية فإن الدول الأقل صلابة سوف تميل إلى الاعتماد بدرجة أوسع في تغلغلها

في مجتمعاتها على الوسائل الأيديولوجية.

كما أن الدولة القوة يجب تمييزها عن الدولة الضارية التي هي على درجة من التضاد مع المجتمع بحيث إنها لا تستطيع أن تتعامل معه إلا من خلال القسر واستخدام القوة السافرة ، أما الدولة القوية فإنها تكمل المجتمع ولا تناقضه، ولا تظهر قوتها في إخضاعها للمجتمع بل في قدرتها على العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها.

إن البعد الخاص بالبنية التحتية لسلطة الدولة يتجلى قبل أي شيء آخر في قدرتها على التغلغل في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية وهكذا فإن سلطة الدولة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة.

هناك نوعان من المقاربات في محاولة قياس قوة الدولة : المقاربة الأولى، تجميعية، والثانية تحليلية.

وفي العالم الثالث ثمة اختبار مألوف لقياس قوة الدولة هو اختبار المدى الذي يمكن أن تكون دولة كهذه قد نجحت في إنجاز أهدافها التنموية المعلنة.

على سبيل المثال يحاجج ميغدال بأن عبد الناصر فشل في تحويل المجتمع المصري من خلال الإصلاح الزراعي فهو يعد هذا مؤشرًا على إخفاقه في بناء دولة مهيمنة قادرة على السيطرة الاجتماعية. ويحاجج بول كاماك فليس ثمة تناقض في قيام عبد الناصر بتقويض أدواته التنظيمية كما فعل حينما فكك الاتحاد الاشتراكي العربي لقد عبيء هذا الاتحاد في أواسط الستينات لكي يعمل بصفته مقابلًا للجيش وللحيلولة دون نشوء شرائح جديدة من الفلاحين الأغنياء خارج سيطرة الدولة ثم فككه بعد زوال التهديد وصار بالإمكان الوثوق بالفئات نفسها لكي تعمل بانسجام مع أهداف الدولة.

أما الآن وعند استعادة الماضي فإننا نعلم أن إنجازات الإصلاح الزراعي في مصر كانت مختلطة: فمن ناحية كان الإصلاح الزراعي فعالا جدًا من حيث إزاحة قاعدة النفوذ السياسية والاقتصادية لطبقة ملاك الأراضي القديمة في الريف كما إنه كان فعالاً جزئيًا في رفع مستوى الإنتاجية وتحويل رأس المال باتجاه التنمية الحضرية والصناعية، غير أنه من الناحية الأخرى لا يكاد أن يكون فعالاً في بناء قاعدة سلطة سياسية بديلة أو في إدامة ائتلاف سياسي بعيد المدى بين القطاعين الحضري والريفي، وعليه فإن الدولة المصرية كما أعاد بناءها عبد الناصر لم تكن قوية بالقدر الذي كان كثير من المراقبين يحسب أنها كانت

عليه في مرحلة اشتراكية أسبق.

وكما قال جلال أمين: حينما قرأنا ما كتبه البروفيسور ميردال حول الدولة اللينة في أواخر الستينات لم يخطر ببالنا قط أن تحليله كان ينطبق على مصر وفي ذلك الوقت كانت لدينا بضع مشاكل غير أن هذه لم تكن واحدة منها ثم تبين بصورة متدرجة في السبعينيات والثمانينيات أن الدولة المصرية كانت أكثر لينًا من أن تستطيع معالجة الاقتصاد وأكثر ضعفًا من أن تستطيع الوقوف بوجه أعدائها الخارجيين وأكثر عجزًا من أن تستطيع حتى فرض القانون والنظام داخل المجتمع.

إن المقاربة الثانية لقياس قوة الدولة هي مقاربة تحليلية وهنا يجري تفكيك سلطة الدولة إلى عدد من القدرات ويجري فحص كل منها بصورة مستقلة وبالارتباط مع أخريات، ومن بين أهم القدرات التي تفحص هي قدرات الدولة على الاستخلاص والضبط والتخصيص/إعادة التحصيص.

إن الوظيفة التحصيصية كانت على درجة كاسحة من الأهمية في الأقطار المصدرة للنفط الريعية بحيث أطلق عليها لقب الدول التحصيصية.

لعل القدرة الاستخلاصية للدولة هي الأكثر أهمية على المدى الطويل وذلك لأن قدرة الدولة على استخلاص الفائض من سكانها المحليين هي التي ستمكنها من التحصيص والضبط ومن التوزيع وإعادة التوزيع.

كانت أنظمة الحكم الراديكالية الشعبوية في العالم العربي تميل إلى انتزاع الفائض من خلال وسائل سياسية وتعزيز ذلك بواسطة تلقي المساعدات الأجنبية، أما في الدول الريعية المصدرة للنفط فقد جرى تفادي حاجة الدولة إلى استخلاص موارد من مجتمعاتها تفاديًا كاملًا ما أدى إلى أن تصبح قدرة الدولة ضعيفة إلى حد ما، باستثناء الوظائف التحصيصية.

إن القدرة المتقدمة للدولة على الاستخلاص من خلال الضرائب المباشرة لا تشير إلى قوتها وتقدم مؤسساتها فحسب بل قد توحي كذلك بأن الأمور سائرة باتجاه نوع من الديموقراطية. ثمة عامل هام آخر هو الدرجة التي تسيطر بها الدولة على الاقتصاد وكلما كان قائمًا على أساس السوق بدرجة أقل كان الأساس الضريبي أقل مرونة، وهذا بدوره يقوم بتشكيل شروط المساومة المحتملة بين الدولة والمجتمع.

توحي التجربة التاريخية بأنه كلما كانت القاعدة الضريبية أكثر مرونة، اتسعت الدرجة التي يُضطر فيها الحاكم إلى السيطرة على السياسة العامة إلى أولئك الذين كان قد سعى

إلى مصادرة أموالهم للأغراض العامة.

إن القاعدة الضريبية في معظم الأقطار العربية لا تزال في الجانب غير المرن وبالتالي فإنها تقلص حاجة الحكومات إلى أن تتضرع وتتساوم حتى حينما تعاني من أزمات مالية خطرة. ولابد أن هذا بدوره يلعب دور المعوق أمام آفاق التحول الديموقراطي.

وعند تحليل لوتشياني لإيرادات الضرائب بصفتها نسبة مئوية من إجمالي الإيرادات والمنح لمجموعة من أقطار الشرق الأوسط توصل إلى الاستنتاج اللافت بأنه يبدو أن عائدات الضرائب تمثل أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات في خمس أقطار شرق-أوسطية: المغرب، تونس مصر سوريا والعراق.

لا شك أن إمكانية الأقطار العربية على الاستجابة للأزمة المالية للدولة سوف تتباين من قطر لآخر، غير أن الفارق الرئيسي سيكون بين الدول المصدرة للنفط الرئيسية وبقية الدول. استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي عمومًا أن تستجيب لتقلص عائدات النفط عن طريق تقليص جزء من الإنفاق العام ومن خلال اللجوء إلى جزء من احتياطاتها المتراكمة. أما في الأقطار غير النفطية فمن الأرجح أن تتزامن الدمقرطة مع تراجع الموارد الخارجية للعائدات ومع الحاجة إلى زيادة الضرائب المحلية المباشرة.

إن ما يزيد المشكلة تعقيدًا هو حقيقة أن الدول العربية التي بلغت درجة النضوب بسب أزمتها المالية تعاني أيضًا من أزمة هيمنة خطرة. وقد استهلكت القدرة الاستجوابية للأيديولوجيات من قبيل القومية والاشتراكية من الناحية العملية كما أن أنظمة الحكم الآن غير قادرة بوجه عام على صياغة أيديولوجيات استجوابية بديلة وتجميع كتل سلطة جديدة.

وفي الوقت الحاضر تبدو الحركة الإسلامية الشعبوية الجديدة أنها تحتل موقعًا أعلى بدعواتها المثابرة لقيام دولة أخلاقية في أكثر من بلد واحد في العالم العربي، والأكثر من ذلك إذ بينما تعتمد معظم أنظمة الحكم بصورة رئيسية على التكتيكات والمناورات فإن الحركة الإسلامية قد تكون في طور الإعداد إذا استخدمنا مصطلحات غرامشي لشن حرب مواقع تستهدف إحاطة الدولة بهيمنة مضادة شاملة.

ثمة استنتاج واحد لابد أن يصبح واضحًا بعد كل هذا التحليل: إن علاقات الدولة/ المجتمع لا تشبه اللعبة التي يجب أن تكون فيها خسارة بقدر الربح فإن بإمكان الدولة والمجتمع أن يزدهرا معًا، وليس من المحتمل وضع حد للاقتران الشرير الحالي ما بين الاستبداد السياسي والركود الاقتصادي إلا إذا استوعبت النخب العربية السياسية هذا الدرس.



هدية العدد ٢٣ من مجلة كلمة حق يونيو ٢٠١٩